



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

كتاب
مرجعي عن الثورة التحريرية
1954-1962



منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث
في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

سلسلة المشاريع الوطنية للبحث



طبعة خاصة
وزارة المجاهدين

كتاب مرجعي
عن الثورة التحريرية
1962.1954

رئيس المشروع
د. محمد العربي الزبيري

الأعضاء:
د. عامر رخيلة.
أ. لزهر بديدة.
أ. سيد علي مسعود.
أ. محمد ودوع.

هذا الكتاب هدية من وزارة المجاهدين
بمناسبة الذكرى الـ 45 لعيد الاستقلال والشباب



منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954



الإيداع القانوني : 1581/2007
ر.د.م.ك : ISBN. 978 -9961-846-31-5

تصدير بقلم معالي وزير المجاهدين
السيد : محمد الشريف عباس

كثيرا ما عادت إلى ذهني عبارة قالها المؤرخ الشاعر الموسوعي الدكتور أبو القاسم سعد الله حفظه الله، مفادها أننا شعب يحسن صناعة التاريخ ولكنه لا يجيد روايته والتأريخ لما يصنعه.

وإذا كان هذا الإستنتاج المشحون بغصّة أكيدة هو وليد معاناة البحث والإستقصاء التي تحمّلها هذا العالم الفاضل، وهو يقلب دفاتر الماضي ويدقق ويغوص بخبرته وعلميته وسعة اطلاعه في ثنايا تاريخنا الوطني ويرى بأم عينيه كم هو قليل عدد الذين يخوضون معه غمار هذا اليم الواسع المليء بالأسرار والمكنونات، والمليء أيضا بالبحارة المزيفين او المناوئين الذين لم ولن يدخروا ما في وسعهم للمضي في تزوير الحقيقة التاريخية أو تزييفها أو تغليفها بما يخدم الأهداف المعلنة وغير المعلنة للعدو، والتي ما اتسع حقلها و علا صوتها إلا بسبب ما بدر من المؤرخ الوطني من انسحاب وغياب وما ظهر فينا من سلوك غالب لا يعير التاريخ الأهمية التي تستحق والأولوية التي يجب أن يتبواها .

ولله الحمد إذ وقعت همسة الدكتور أبو القاسم سعد الله الهادفة ومعها كثير من الدعوات الواعية في سمع راعية أمينة حملت همسة الاستغاثة هذه على محمل الجد وقالت معه ومع غيره من الغيورين على التاريخ الوطني، أنه حان الوقت لعمل جاد لاستغلال هذا الفضاء الحيوي وإعادة ترتيبه ليكون من بين أهم الاهتمامات الأولوية

والفضل في هذا المنحى يعود بالدرجة الأولى إلى فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي ما كان ليفوت مناسبة وطنية أو محلية إلا وقد حث الهمم ونبّه إلى الآثار السيئة والثقوب الخطيرة التي بدأت تبدو على هذا المستوى أو ذاك من الأعطاب التي تصيب الذاكرة الوطنية، والتي بدأت نتائجها السلبية واضحة في وعي الأجيال الجديدة وتصرفاتها.

قالها فخامته بلغة واضحة أننا وإن كنا مجبرين على التكيف مع المستجدات الحاصلة من حولنا والمشاركة كطرف فاعل في الفضاء الإنساني

الجديد، إلا ان نوعية مشاركتنا وحماية مصالحنا مرهونتان بنجاحنا في تغذية الأجيال الجديدة بالمرجعيات الذاتية ومرتكزات القوة التي تجعلهم يشاركون ولا يذوبون يتصدرون ولا يكونون تبعا لغيرهم، وليس لبلوغ هذه الغاية من خيار غير العناية بالتاريخ وتطعيم هذه الأجيال بخلاصاته.

وقد تمّ الحرص في كل هذا الجهد المتكامل على وضع الأسس لمدرسة تاريخية وطنية لا تستغني عن المناهج العلمية الموضوعية والائتمان على الحقيقة، ولا تسعى في محصلتها إلى زرع الأحقاد كما تفعل المدرسة التاريخية الكولونيالية، ولكنها مع ذلك لا تنسى أنها إزاء بحث علمي إنساني اجتماعي في المقام الأول، وأنها تخوض غمار العمل في حقل ظل مسكونا بالمغالطات والتعصب في الكثير من المؤلفات التي صدرت عن المؤرخين الإستعماريين، وإنه من حقها أن تعيد ترتيب الحقائق كما وقعت بالفعل وبالصورة التي تبين للأجيال كفاح آبائهم، وكما قال الإمام الشافعي رحمه الله (من حفظ التاريخ زاد عقله).

في سياق هذا الجهد الذي ابتدأ منذ بضع سنوات و احتفاء بالذكرى الخامسة والأربعين لاستعادة السيادة الوطنية يقدم المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 مجموعة جديدة من البحوث العلمية التاريخية قامت بإعدادها بالتعاون مع المركز، كوكبة من الباحثين والمؤرخين والأساتذة، المعروفين بقدراتهم العلمية، وبمساهماتهم المتخصصة في هذا المجال.

وإني لأغتنم هذه الفرصة لأوجه إلى هؤلاء الأساتذة جزيل التقدير على ما تحملوه من عناء البحث والتنقيب والتدقيق ليقدموا هذا الإنتاج الذي سيكون خير عون للطلبة والباحثين والراغبين في التعرف على التاريخ الوطني من منابعه الصافية.

كما أعبر عن بالغ التقدير والشكر لجميع القطاعات التي ساهمت إلى جانب وزارة المجاهدين، في إنجاز هذا المشروع وأخص بالذكر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والوزارة المنتدبة للبحث العلمي اللذين وجدنا فيهما خير مساند في هذا المسعى الوطني الرفيع.

وفق الله الجميع في خدمة التاريخ الوطني، وتخليد مآثر الأمة الأزلية، ومن سار على الدرب وصل.

محمد الشريف عباس

تقديم بقلم مدير المركز

يتشرف المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 بإصدار ثلاثين دراسة علمية، هي ثمرة عمل مشاريع البحث المنجزة في إطار البرنامج الوطني للبحث العلمي، والتي نال المركز شرف تأطيرها منذ انطلاقها إلى اليوم.

وإذ تتناول هذه الدراسات تاريخ الجزائر بكل مراحله، فإن ذلك يعتبر تأكيدا لفكرة: أن التاريخ الوطني كل لا يتجزأ على اختلاف العصور والأحداث والأزمنة التي عرفتها بلادنا، وأن هذا المكنون التاريخي، مترابطة مراحله ومتواصلة من القديم إلى الوسيط إلى الحديث والمعاصر، بما في ذلك فترتي المقاومة والثورة التحريرية.

وإذا كان الهدف البعيد في طبع ونشر هذه الأعمال هو إبراز دور المركز ومساهمته الفعالة في كتابة تاريخ الجزائر، في إطار الدور المنوط به منذ نشأته سنة 1995، فإن الهدف القريب و المباشر يتمثل في تدعيم المكتبة الوطنية بعصارة جهد ثلة من خيرة الأساتذة الجامعيين والباحثين الجزائريين المشهود لهم بالخبرة والكفاءة والاختصاص، وإثراء الرصيد العلمي والمعرفي للطلبة والمهتمين والباحثين.

ولا يفوتنا بمناسبة نشر هذه الأعمال أن نهنئ أنفسنا وشعبنا وأن نشكر وزارة المجاهدين وعلى رأسها معالي الوزير السيد محمد الشريف عباس، على رعايته واهتمامه البالغ بهذا المشروع، كما نثني على الدور الكبير الذي لعبته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الوزارة المنتدبة للبحث العلمي، الأساتذة والباحثون ،وكل الذين حرصوا وساهموا في إخراج هذا المشروع إلى النور.

د: جمال يحياوي

مقدمة:

إنّ هذا الكتاب الذي هو بين أيدينا اليوم والذي خصّصناه للبحث والدراسة حول الثورة التحريرية الكبرى، هو لا محالة لبنة أخرى تضاف إلى البيانات التي جاءت لمعالجة هذا الموضوع.وهو محاولة جادة لإعادة النظر في مخلفات ومنجزات الثورة الجزائرية التي دامت سبع سنوات ونصف(1نوفمبر1954- 19مارس1962) لتنال في الأخير الاعتراف من المستعمر الفرنسي وتعيد للجزائر أرض وشعب سيادتها وحريتها المغتصبتين منذ الخامس جويلية 1830.

والحقيقة أننا توخينا في البداية من هذا العمل أن يكون مرجعا شاملا عن الثورة يحتوى على جميع الجوانب والمجالات، السياسية، العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية الثقافية ،غير أن الوقت المحدد بثلاث سنوات (1أكتوبر 2001- أكتوبر 2004)غير كافي بالنظر للكم الهائل لمخلفات الثورة وهو بالتأكيد يحتاج إلى المزيد من الوقت حتى نوفي ثورة المليون ونصف المليون شهيد حقها في الدراسة والبحث وبكل موضوعية ،كما أن تدخل عوامل أخرى لعل أهم عدد أعضاء الفرقة لم يكن كافيا لاحاطة بالموضوع من جميع جوانبه لأن كتابا مرجعيا عن الثورة يحتاج كما نعتقد إلى عدد كبير من الكتاب والمؤرخين.

وممّا تجدر الإشارة إليه أن تقديم كتاب مرجعي وبأقلام جزائرية شابة و برؤية جزائرية بحتة.وفي هذه الأثناء يعد تحديا نظرا لما تزخر به

الساحة من مؤلفات وكتابات تحمل بين طياتها رؤية المدرسة التاريخية الاستعمارية التي عملت ما في وسعها للتقليل من شأن الثورة ومن ثمة الحط منها ،واعتبارها عملا بربريا قام به الخارجون عن القانون من الجزائريين،و الأدهى من ذلك أن هذه الأقلام صورت تاريخنا الحافل منذ القدم إلى اليوم بمنظور استعماري الهدف منه تشكيك الجزائريين في تاريخهم وحضارتهم وبالتالي العمل على تكوين شخصية جزائرية مستلبة حضاريا ،ليس لها من ملجأ غير الارتماء في الأمة الفرنسية التي ستخرجها من عوالم الظلمات إلى عوالم النور ومن عوالم الجهل إلى عوامل العمل ومن التخلف إلى مصاف التطور والرقي.

ولعلّنا نلاحظ أن الحملة شديدة الوطأة وأن الضربات تتلوها الضربات، وأن أقلام وأبواق المغتصبين السابقين لا تفتأ تصمت أو تتوقف، وأن المتلقي لها عاجزة –حتى هذه اللحظة- عن التعبير حتى عن أهاته أو توجعاته- وأصبحنا نسمع ونقرأ جهارا نهارا، ومن جزائريين بالاسم لا بالهوية، أننا كنا عبارة عن مجموعات بشرية همجية وأننا كنا طوال تاريخنا تحت إدارة وقيادة غيرنا من المستعمرين، خاصة أولئك الذين حملوا معهم راية الذين الإسلامي لهذا الوطن؟!.

وهكذا تمكّنت المدرسة الاستعمارية الفرنسية من بث روح الشك فينا حتى أصبحنا لا نكتب ولا ننطق إلا بما تمليه الإدارة الاستعمارية علينا، وعجزنا عن رفع التحدي والتخلص من عقدة المستعمر السابق، وإذا بقي الأمر على هذا الحال فإن ما ينتظرنا لا تحمد عقباه، وسيكون

وضع البلاد والعباد في خطر دائم، وحينها لن يكون للندم معنى ولا للحسرة مغزى!!

في هذا الظرف العصيب، وفي ظل تكاثف الهجومات والضربات التي تحملها الأقلام الفرنسية، يأتي إنجازنا هذا لنفض بعض الغبار وكشف بعض الأسرار ودحض الافتراءات والأكاذيب، وإزالة الشك من التي قدمتها جبهة التحرير الوطني وسليلها جيش التحرير في داخل البلاد وخارجها بالسلاح البندقية والرشاش، والقلم والكلمة، والوقوف عند أهم محطات ايجابيا وسلبا، لأن الثورة في أخيرا هي حركة أناس يخطئون ويصيبون ولكننا نظرتنا النهائية إلى النتيجة.وهل تحقق كل أو جزء من الأهداف التي كانت مبرمجة سلفا،وهل صوب قادة الثورة بعض من أخطائهم ،أم تمادوا فيها؟ هل كانت الثورة الجزائرية ثورة جذرية تريد أن تقتلع جذور الاستعمار وتحرير الأرض والإنسان؟ أم كانت حربا عسكرية هدفها إجلاء القوات الاستعمارية من البلاد؟وبعدها لكل حدث حديث؟هل كانت الثورة الجزائرية نابعة من أعماق المجتمع الجزائري ،معبرة عن آلامه وآماله ؟أم هي ثورة قادها بعض من أصحاب السوابق العدلية الذين لأهم لهم سوى مصالحهم الشخصية والانتقام من القوات الفرنسية بطريقتهم الخاصة؟كيف صورت مواثيق الثورة الإنسان الجزائري؟ وما هي المشاريع والأهداف التي أبدتها للنهوض والرقى بالإنسان الجزائري والعمل على جعل الجزائر دولة قوية مرفوع رأسها عالية همتها،متقدمة في شتى النواحي

قبلة للمقهورين وعبرة للمتخلفين ومحل تقدير واحترام من الكبار المتقدمين والمتفوقين؟! أين يمكن أن نصنف الثورة الجزائرية اقليا وعالميا؟ فهل هي الأقل شأنا منها؟أم توضع معها بنفس الدرجة؟ أم هي الأكبر والاهم بالنظر لما أحاط بها من ظروف ومعطيات وعوامل؟

لقد بات في حكم المؤكد أن الثورة الجزائرية التي تمكنت من زعزعة خمس حكومات فرنسية والإطاحة بالجمهورية الرابعة،وجعلت الجنرال ديغول يظهر ألف مرة في كل خطوة يخطوه لهي جديرة بالاحترام والتقدير والإشادة والتنويه.لقد كان كل الساسة الفرنسيون في الجزائر وباريس مؤمنون إيمانا لاشك فيه أن الجزائر أرض فرنسية وأنها ستبقى كذلك مهما كلف الثمن ،غير أن الوقائع المتلاحقة أكدت عبر هؤلاء حتى عن السيطرة عن قصر الاليزي فكيف لهم بالسيطرة عن ثورة شعب أصبح يرفض بأي الأشكال التواجد الفرنسي على أرضه وحتى الجنرال ديغول الذي جاء منقذا ومخلصا لفرنسا أوجد نفسه بعد أمد قصير من حكمه يدور في حلقة مفرغة وأصبح بين فكر كماشة فإما أن يعترف بالواقع المر وهو أن الشعب الجزائري ما عاد يريد (يرغب)في الفرنسيين ومن ثمة فان تواجد هؤلاء على أرض الجزائر غدا من باب المستحيل،أو أن يرضخ لإرادة المعمرين الذين لا لهم سوى البقاء في الجزائر ولو كلف ذلك حياة الشعب الفرنسي كله ،وماعدا ذلك فانه تراجع وخيانة بالنسبة لهم.

وعلى هذا الحال ساير الجنرال ديغول الوضع لمدى أربع سنوات

كاملة.شهد فيما بنفسه على الخسائر الكبرى لفرنسا وعلى الوضع الحرج الذي ألت إليه بلاده داخليا وخارجيا، وهو ما جعله في الخير مضطرا لا مخيرا إلى الرضوخ إلى إرادة جبهة التحرير الوطني ومن معها من القوى إليه عالمية والامتثال إلى الأمر الواقع ومن ثمة الدخول في المرحلة النهائية من الثورة ومباشرة مفاوضات مع قادة الثورة، غير مبال بكل الأصوات الفرنسية الداعية إياه إلى إبقاء الجزائر فرنسية ،فما كان جوابه إلا أنه لا خيار اليوم إنها التضحية بالجزائر أو التضحية بفرنسا ووحدة جيشها وأرضها وقد فضلت (بنود ديغول)التضحية بالجزائر ،وهكذا حفظت جبهة التحرير الوطني نسبيا مما كانت تصبوا إليه أ لا وهو إقرار الفرنسيين بالا مرا الواقع وإعادة بعض الحق إلى أهله ، والاعتراف بان الجزائر التي غيبت تدوله وهمتي مجتمعها مر فيما يبغي و في السبل التي يريد أن يسلك.

لقد حصل كل ذلك،بعدما كانت الأغلبية من أطراف الحركة الوطنية وحتى من داخل حزب الشعب نفسه تشك في إمكانية نجاح أو عمل أو حركة ضد فرنسا نظرا التباين القوى بين الطرفين (الفرنسي والجزائري) لأن السؤال المطروح حينها هل بالمكان مواجهة القوى الفرنسية العاتية بالإدارة فقط مع بعض الأسلحة الخفيفة والتي غلب على معظمها الصيد أو لم يعد بعضها صالحا.ورغم صعوبة الظروف والمعطيات عمل مجموعة من الشباب المؤمن بالانتصار المجازفة وقرروا خوض المعترك، بعدما استفادوا من التجارب الماضية وبات من الحكم

المؤكد لهم أن العمل السياسي والمطالبة السلمية لم تعد تجدي مع الفرنسيين الذين لن يفهموا إلا لغة السلاح.

هؤلاء الشبان الذين فضلوا التضحية ونكران الذات والخروج من حالة التسويف والمماطلة التي غلبت على قيادة الحرب من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب)، تأكد لهم بعد الانطلاقة وحالة الرعب والفوضى التي باتت عليها الإدارة الاستعمارية سواء التي في الجزائر أو التي في باريس أن الانتصار على المحتل ممكن ومتاح إذا ما عرفوا كيف يسيرون المعركة إلى النهاية، وهكذا تمكن شبان جبهة وجيش التحرير الوطنيين من تقويض أركان الاستعمار، وتحطيم خرافة الجزائر فرنسية.

إن هذا الإنجاز الذب حققته جبهة التحرير الوطني لم يكن سهلا أو يسرا بل كان صعب المنال قدم خلاله الشعب الجزائري صورا رائعة في التضحية والتحدي.تأكد بعدمها الفرنسيون من استحالة بقاء هم في الجزائر وأن هذا الشعب المنضوي تحت قيادة جبهته يرفضهم ويمقتهم فهو يختلف عنهم تماما في الدين واللغة والعادات والتقاليد....

غير أن الإشادة بهذا الإنجاز المهم لا تمنعنا من الاعتراف أن جبهة التحرير الوطني قد ارتكبت بعض الأخطاء في مسيرتها تمثلت خاصة في بعض الانحرافات الإيديولوجية.وتحديدا مع انعقاد مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس خلال الفترة ما بين 16 ديسمبر 1959 و18 جانفي 1960 عند ظهر في مواثيق الثورة تلك

المفاهيم والمصطلحات الدالة على توغل بعض العناصر اليسارية في أجهزة الثورة.وكان لهؤلاء الدور المهم في جر جبهة التحرير إلى تبني بعض الأفكار النظريات الشيوعية واللائكة ،وهو ما جعل منطلق الإيديولوجي للثورة يطرأ عليه نوعا من التغيير السلبي الذي لا يتماشى مع الهوية والشخصية الجزائرية لأن بيان الفاتح نوفمبر ركز على أن الهدف المنشود من الثورة هو إعادة بعث الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية الاجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية ،غير أن مؤتمر طرابلس 60/59 وما تلاه غير من هذه الوجهة وجعلها تتخذ منعطفا آخر يعتمد على الايديولوجية الماركسية التي تحمل في مضمونها الفلسفة الشيوعية التي يرفضها الشعب الجزائري المسلم.

لقد توقّفنا في هذا الكتاب عند الكثير من النقاط التي نراها ضرورية لفهم حقيقة ما وقع خلال فترة الثورة.ومن ضمن هذه النقاط هناك التي تناولنها بكثير من الشرح والإسهاب نظرا لخطورتها وحساسيتها وأهميتها على ماضي الجزائر ومستقبلها.وهناك نقاط أخرى حاولنا التوقف عندها لكن دون توسع لأنها لا تحتاج لا كثر من ذلك. كما أننا لم نهمل بعض الجوانب التي ما تزال مثار جدل وخلاف، ولو أننا لم نوافيها حقها من الدراسة والتحليل، نظرا لما ما تزال تخبئه من معطيات ومعلومات موثقة، ونظرا من جهة أخرى لعدم كفاية المدة التي نراها غير كافية لإنجاز مؤلفا مرجعي مهم يخدم الثورة الجزائرية ولا يترك شاردة ولا واردة إلا سجلت فيه؟!

هكذا إذن شمل هذا البحث مرحلة ما قبل الثورة أي الفترة الممتدة ما بين سنتي 1945- 1954 ثم تم التطرق إلى ظروف اندلاع الثورة داخليا وخارجيا وبعدها تطور مسار هذه الثورة على جميع المستويات، السياسية والعسكرية والدبلوماسية والفكرية.....كما تناول تطور الموقف الفرنسي من الثورة من يوم اندلاعها إلى يوم الذي اقتنع فيه هذا الطرف بضرورة الاعتراف بالثورة الجزائرية ممثل شرعي وحيد للشعب الجزائري وبكيان وشخصية هذا الشعب العربي المسلم، المختلف تماما عن الشعب الفرنسي الأوربي المسيحي.

لقد عملنا في هذا البحث على تقديم وتصحيح بعض المفاهيم والمصطلحات (باعتبارها المفاتيح الضرورية لفهم التاريخ) وإن كنا لا نعتقد أننا قتلنا الموضوع، فهو ما يزال يحتاج إلى جهد الكثير من الوطنيين المخلصين الذين تمكنوا من أدوات البحث وأصبحت ميسرة بين أيدهم فهم وحدهم الذين يمكنهم تقديم تاريخ الجزائر عموما والثورة خصوصا على وجهة الأكمل وصورته المقاربة للحقيقة.

و أخيرا سجلنا أهم الاستنتاجات والملاحظات في الخاتمة كما جمعنا عددا مهما من الوثائق والمعلومات فضلنا تذييل البعض منها في الملاحق الكتاب.

إنّنا نعتقد بأن ما نقدّمه اليوم في هذا الكتاب المرجعي سيكون فعلا كذلك من حيث التطرّق لأغلب مراحل الثورة، ولكنه سيكون وهذا هو الأهم مرجعا وقاعدة سليمة و صلبة لانطلاق في بحث كل النقاط

الواردة فيه بكثير من التحليل والتفصيل للكثير من الدارسين والباحثين، وهذا هو ما نصبوا إليه و نرجوْ أن يتحقق وأن تلتف الأقلام الجزائرية الخالصة لتدوين هذه المرحلة المهمة من تاريخنا.

الفصل الأول

I - اندلاع الثورة الجزائرية وبيان أول نوفمبر 1954:

أ- ظروف الاندلاع:

ب- التوجهات السياسية لبيان أول نوفمبر:

- السياسة الداخلية
- السياسة الخارجية

II- ردود الفعل الاولية:

أ- ردود الفعل الفرنسية:

ب- ردود فعل التشكيلات الوطنية:

- موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري
- موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين
- موقف الحركة الوطنية الجزائرية(المصالية)

ج- مواقف الدول العربية من اندلاع الثورة الجزائرية.

III- قراءة ثانية لهجومات 20اوت 1955:

- النتائج الداخلية
- النتائج الخارجية:

IV- ظروف انعقاد مؤتمر الصومام20اوت 1956 ونتائجه.

1 - ظروف انعقاد مؤتمر الصومام.

2 - النتائج السياسية.

- على المستوى الداخلي.

- على المستوى الخارجي.

3- النتائج العسكرية:

1- التقسيم الجغرافي الجديد.

2- هيكلة جيش التحرير الوطني.

4- النتائج التنظيمية:

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية:CNRA

- لجنة التنسيق والتفيذ:CCE

V- المنظمات الجماهيرية :

أ- دور الفلاحين.

ب- الاتحاد العام للعمال الجزائريين.

ج- الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.

د- الاتحاد العام للتجار الجزائريين.

هـ- دور المرأة.

اندلاع الثورة الجزائرية وبيان أول نوفمبر 1954:

أ- ظروف الاندلاع:

لقد كانت سنة 1954، عصيبة على مسار الحركة الوطنية وبصفة خاصة حزب الشعب الجزائري[1] الذي أصبح يعيش على وقع أزمات متعددة وخطيرة تجلت، في تصاعد الصراع بين أعضاء اللجنة المركزية بقيادة السيد بن يوسف بن خدة والزعيم التاريخي للحزب السيد مصالي الحاج[2]؛ وعلى إثر هذه الأزمة ظهرت مجموعة من قدماء المنظمة الخاصة [3] يتقدمها السيد محمد بوضياف [4] الذي تولى في شهر مارس 1954 تشكيل اللجنة الثورية للوحدة والعمل [5] وذلك رفقة مجموعة من الإطارات القيادية أبرزهم السادة : سيد علي عبد الحميد بشير دخلي والأمين العام السابق للحزب السيد حسين لحول وقد وضعت هذه اللجنة هدفا واضحا لمبررات وجودها، وهو البحث عن أنجع الحلول للمشاكل القائمة التي باتت تهدد الحزب بالانفجار.

ونظرا لتباعد وجهات النظر المتعلقة بكيفية حل القضية الجزائرية بين المركزيين وقدماء المنظمة الخاصة فإن اللجنة الثورية للوحدة والعمل لم تفلح في تحقيق الهدف الذي وجدت من أجله هذا ما أدى إلى فتور نشاطها في مرحلة أولى، ليتوقف نهائيا وتلقائيا بعد ذلك خاصة ما ظهرت إلى الوجود ما أصطلح عليه بمجموعة الاثنين والعشرين.

إنّ مجموعة الاثنين والعشرين لم تظهر إلا بعدما باشر السيد محمد بوضياف اتصالاته مع بعض قدماء المنظمة الخاصة بالداخل واتصاله في نفس الوقت كذلك بالسادة محمد خيضر، أحمد بن بلة[6] وحسين آيت أحمد[7]، والذين كانوا يمثلون حزب الشعب الجزائري بالقاهرة.

هذه التحركات والمساعي كشفت عن وجود رغبة ملحة وأكيدة لدى هؤلاء، وهي ضرورة التعجيل بالعمل المسلح [8] ووضع الجميع أمام الأمر الواقع وقد تكللت هذه المساعي بتشكيل مجموعة الاثنين والعشرين، التي عقدت اجتماعها الأول في الخامس والعشرين جوان من عام 1954 بحي المدنية بالجزائر العاصمة، هذا الاجتماع كان هاما حاسما، وبعد أخذ ورد أخذت المجموعة على عاتقها تبني فكرة العمل المسلح [9] باعتباره الحل الوحيد و الأمثل لاسترجاع الجزائر سيادتها.

لقد لوحظ في الاجتماع، غياب ممثلي منطقة القبائل، التي تعد مشاركتها في الكفاح المسلح حتمية لا بد منها لتوفير شروط نجاح الثورة التي يجب أن تكون شاملة لكافة أنحاء الجزائر ولذلك قررت المجموعة الاتصال بقياداتها كريم بلقاسم[10] ونائبه عمر أوعمران[11]، من اجل إقناعهما بالانضمام للحركة الجديدة وقد نجح هذا المسعى وتباعا أضيف كريم إلى القيادة الخماسية [12] ،

التي أصبحت سداسية قبل أن تتسع إلى أعضاء المندوبية المقيمين بالخارج[13].

إن نجاح مجموعة الاثنين والعشرين في خطواتها الأولى، جعلها أكثر حزما من تحركاتها واتصالاتها السرية وعقد الستة سلسلة من الاجتماعات في الجزائر العاصمة بداية من شهر سبتمبر 1954، إلى غاية أخر إجتماع لهم بتاريخ الرابع والعشرين أكتوبر 1954[14] وفي هذه الاجتماعات درست الخطوط العريضة التي يجب أن تقوم عليها الثورة الجزائرية، كما ضبط في هذه الاجتماعات التاريخ الذي تندلع فيه الثورة، وتم تقسيم البلاد إلى خمس مناطق جغرافية[15]؛ كما كلف السيد محمد بوضياف بمهمة التنسيق بين الداخل والخارج بالإضافة إلى الإشراف على تعبئة الجزائريين خاصة بفرنسا من أجل دفعهم لمساندة الثورة [16]، كما تم الاتفاق على تسمية جبهة التحرير الوطني كإطار عام للثورة الجزائرية وعلى تسمية الجناح العسكري جيش التحرير الوطني[17] وبالإضافة ما تمت دراسته والتخطيط له وحتى تقيم المرحلة الأولى من تاريخ الثورة لتدارك النقائص ودعم الايجابيات قرر قادة الكفاح عقد اجتماع تنسيقي لهم بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اندلاعه[18]. وبعدما تم ضبط جميع الإجراءات بصفة نهائية ودقيقة؛ اندلعت الثورة في موعدها المحدد في الفاتح من نوفمبر 1954. وقد أكد ذلك بيان تضمن معالم التوجهات الأساسية حاضرا ومستقبلا.

ب- **التوجهات السياسية لبيان أول نوفمبر:**

لقد كانت بداية الكفاح المسلّح إعلانا عن ميلاد جبهة التحرير الوطني، وقد بشر بذلك بيان أول نوفمبر الذي تضمن نداءا إلى الشعب الجزائري والمناضلين من أجل القضية الوطنية [19]، تحددت فيه معالم البرنامج والأهداف السياسية للثورة على المستويين الداخلي والخارجي، العاجل منها والآجل.

السياسة الداخلية:

منذ البداية حدد البيان مهمة هذه الحركة التجديدية على المستوى الداخلي، خاصة أن الحركة الوطنية أضحت بعيدة عن خدمة القضية الجوهرية للشعب الجزائري وهو ما أدى بها إلى الوقوع في صراع الأشخاص مما جعل خروجها من المأزق مستحيلا [20]، وتتمثل هذه المهمة في التطهير السياسي للحركة الوطنية التي ابتعدت عن خدمة المصلحة العليا للبلاد وعن المنهج الذي يخدم الشعب الجزائري والذي هو مستمد من موروثة الحضاري، هذا التطهير يمكن من القضاء على جميع مخلفات الفساد، ويعين على تجميع وتنظيم الطاقات الجزائرية السلمية من أجل تصفية النظام الاستعماري[21]. وهكذا رسم بيان أول نوفمبر الإطار الذي يجب أن تسلكه الثورة وطبيعة النظام الذي تطمح إلى إرساءه بعد استرجاع السيادة الوطنية.

البيان استعرض من جهة أخرى: الأسباب الحقيقية التي أدت إلى إعلان الثورة وبين وجوب استثمار الجهود التي بذلتها الحركة الوطنية التي استطاعت من خلا مناهضتها للاستعمار طوال الفترة السابقة، تهيئة الجزائريين نفسيا وحتى عسكريا من أجل بلوغ مرحلة التحقيق النهائية [22].

هذه المرحلة النهائية تهدف إلى تصفية الاستعمار بالسبل السياسية والعسكرية وهو ما سيؤدي حتما إلى الاستقلال الذي يعني بالضروري إعادة بعث الدولة الجزائرية ذات السيادة التي ستركز مقوماتها الأساسية على أسس ديمقراطية اجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية وتحترم فيها جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني [23].

السياسة الخارجية:

أكّد بيان أول نوفمبر أن الهدف من الكفاح المسلح هو جعل القضية الجزائرية حقيقة واقعة في العالم كله، وهو ما يعني تدويل القضية الجزائرية، ولن يتسنى ذلك إلا بمساندة الحلفاء الطبيعيين للشعب الجزائري- العرب والمسلمين- خاصة في ظل الانفراج الدولي المناسب لحل القضية الجزائرية [24] كما أكد البيان رغبة وتمسك، الثورة بالعمل على تحقيق وحدة شمال إفريقيا، في إطارها الطبيعي العربي الإسلامي [25]، لأن ذلك يعد مطلب أساسي

لشعوب المنطقة التي تجمعها عوامل مشتركة، كالدين، اللغة، الماضي والحاضر المشترك.

أمّا الشعوب الأخرى التي تساند القضية الجزائرية، فإن محرري البيان أكدوا على امتنانهم بذلك وتعاطفهم الايجابي والفعال مع هذه الأمم – التي لا يزال بعضها مستعمرا- وبذلك في إطار ميثاق الأمم المتحدة القاضي بتصفية الاستعمار وحق تقرير مصير الشعوب، وحتى لا تتهم الثورة الجزائرية دوليا بأنها اختارت لغة السلاح فقط لمواجهة فرنسا، فإنها تشهد من خلال بيان أول نوفمبر العالم أجمع على أنها ترغب في إيجاد حل للقضية الجزائرية سلميا ولذلك تدعو فرنسا- التي عليها إظهار حسن النية- إلى مفاوضات على أساس الاعتراف للشعب الجزائري بحق تقرير المصير[26].

2- ردود الفعل الأولية:

أ- ردود الفعل الفرنسية:

إنّ السلطات الفرنسية التي تفاجأت باندلاع الثورة الجزائرية، أوصدت الباب منذ اليوم الأول أمام العرض الذي تقدم به بيان أول نوفمبر والقاضي بحل القضية سلميا. واعتبرت ما يحدث في الجزائر شأن داخلي، وهو مجرد أعمال إرهابية يقوم بها مجموعة من الخارجين عن القانون: الذين ستتخذ ضدهم الإجراءات اللازمة لقمعهم وردعهم، لهذا سخرت كل قواتها المادية

والمعنوية لمواجهة هذا الموقف المستجد بغية الحفاظ على الجزائر فرنسية، هادئة مستقرة، وقد أدى رد الفعل هذا غير المدروس إلى سقوط حكومة منداس فرانس[27] في الخامس والعشرين فيفري 1955[28]

وقد اتحدت ردود الفعل الفرنسية على مختلف المستويات في موقفها الرافض مبدئيا لمطالب بيان أول نوفمبر، داعية في نفس الوقت إلى ردع هذه الحركة بقوة وبسرعة، متهمة حينا الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية بالمسؤولية عما يقع بالجزائر.

وهكذا إذن لم تخرج تصريحات كل من السادة: روجي ليونار[29] الحاكم العام للجزائر وفرانسوا ميتران[30] وزير الداخلية الفرنسي، ورئيس الحكومة الفرنسية السيد منداس فرانس عن هذا المضمار.

روجي ليونار أصدر في اليوم الثاني من شهر نوفمبر 1954، بلاغا وصف فيه هجومات الفاتح نوفمبر بالعمليات الإرهابية، مؤكدا في ذات البلاغ على اتخاذ إجراءات الحماية التي يتطلبها الموقف[31].

ليونار الذي لم يستطيع ان يحدد بدقة الجهة المسؤولة عن اندلاع الثورة، ظل يؤكد في تحركاته وتصريحاته المختلفة بأن فرنسا ستقضي على الخارجين عن القانون بكل قوة وفي أسرع الآجال، وبأن الجزائر كانت وستبقي فرنسية، كما وجه جملة من

الاتهامات العشوائية لعدة أطراف، محملا إياها مسؤولية ما يقع في الجزائر، ففي الحين الذي اتهم أطرافا خارجية بالضلوع فيما يحدث يتهم مباشرة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، بالوقوف وراء الأحداث الأخيرة[32].

السيد فرانسوا ميتران أصدر من جهته، بإسم وزارته في الثاني نوفمبر 1954بيانا، يستنكر فيه هجومات أول نوفمبر معتبرا إياها اعتداءات من تنفيذ عصابات صغيرة ومعزولة[33]، مؤكدا على أن فرنسا هذه العصابات المتمردة، وأنها لن تقبل معها مطلقا، ما دامت تريد أن تحل محل السلطة الفرنسية، ومن ثمة ليس أمام "المتمردين" سواء إدراك الحقيقة التي مفادها أن الجزائر فرنسية ولا مجال للاعتراف بغير سلطة فرنسا على الجزائر[34]، وبذلك قطع الطريق أمام الحلول السلمية[35].

كما جاءت ردود فعل رئيس الحكومة الفرنسية السيد منداس فرانس، على نفس منوال سابقيه إذ ندد بما وقع وأكد أن الأمة الفرنسية لن تسمح لأحد أن يغامر بوحدتها، وهو ما يعني أن إنفصال الجزائر أو التفريط فيها غير وارد على الإطلاق، إلى أنه غير قابل حتى للمناقشة، غير أن هذا برأيه لا يمنع من إعادة النظر في وضع الجزائريين، واعدا إياهم بتحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية، ورفع البؤس والغبن عن العمال الجزائريين بفرنسا[36].

وأمـام الجمعيـة الوطنيـة، قـال منـدانس فـرانس أن حكومتـه ستحارب بقوة جميع المحاولات الهادفة إلى زرع البلبلة وخرق النظام العـام[37]، وبذلك أوصد كسابقيه الباب أمـام أي حل سلمي مـع جبهة التحرير الوطني.

ب- **ردود فعل التشكيلات الوطنية:**

عنـدما إنـدلعت الثـورة، إتـسمت مواقـف التـشكيلات السياسية الوطنية آنذاك بالتردد والمعارضة وقد تكون أسباب ذلك كما نرى في:

أولا: أن المجموعة التي حضرت وفجرت الكفاح المسلح غير معروفة على الساحة، ومن ثمة، فإنه يصعب على هذه التشكيلات القبول بالأمر الواقع، والسير وراء جهة تجهل عنها كل شيء قد تدخل البلاد في مغامرة مجهولة العواقب.

ثانيا: إنشغال بعض هذه التشكيلات بأزمات داخلية شهدتها في هذه الأثناء، فبالإضافة إلى أزمة حزب الشعب التي تطرقنا إلى بعض جوانبها، شهدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين[38]، ما أصطلح عليه بأزمة سبتمبر 1954[39].

ثالثا: فـشل المسعى الوحـدوي بـين هـذه التـشكيلات وجبهـة التحرير الوطني الهادف إلى تشكيل جبهة تحرير الجزائر وجيش تحرير الجزائر تكوين قيادتها جماعية ومشتركة، وقد أجهض الاتفـاق المبرم في العاشـر فيفـري 1954 بعد تـدخل المخـابرات

المصرية في الأمر بإيعاز من السيد أحمد بن بلة[40]، الذي يبدوا أن خوفه على مستقبل الثورة هو الذي دفعه إلى أن العملية لم تكن ناضجة بما يكفي لنجاحها.

غير أن موقف التردد والمعارضة لم تعد لهما مبرر، خاصة بعد هجومات العشرين أوت 1955 التي استهدفت ضرب أصحاب هذا الموقف، وكذلك بعد خيبة آمال دعاة الحلول السلمية السياسية الذين أوصدت الإدارة الفرنسية الباب أمام مطالبهم.

- **موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري**[41]:

إن العودة إلى الأحداث، تبين أن قيادة هذا الحزب، تفاجأت كغيرها، باندلاع الثورة لهذا كان الموقف المبدئي للحزب هو المعارضة المطلقة للثورة- للكفاح المسلح- لأنها تتناسب والمنهج الذي اعتمده الحزب منذ زمن طويل، في تعامله مع الإدارة الفرنسية، القائمة على أساس المطالب السياسية في إطار ما تسمح به قوانين الجمهورية الفرنسية، فالحزب وعلى لسان رئيسه السيد فرحات عباس [42] رفض في البداية أسلوب القوة والعنف المسلح، واعتبر أن العنف لا يحل المشكلة [43] غير أن ذلك لم يمنعه من اتهام الإدارة الفرنسية المتعبة بأنها المسؤولة عما آلت إليه البلاد من فوضى [44].

ذات الموقف، تبناه جميع نواب الحزب سواء في الجمعية الوطنية الفرنسية أو الجمعية الجزائرية فقد عبروا عن رفضهم

لمنطق القوة الذي جاءت به الثورة، متهمين من جهة ثانية السلطات الفرنسية بالتعفن السياسي الذي أدى إلى هذا الوضع، وحل الأزمة حسبهم دائما وبعد أن تبدي هذه السلطات الفرنسية رغبة حقيقية في إعادة الأمن والاستقرار، يتمثل في القيام بإصلاحات سياسية جذرية في إطار القانون الفرنسي[45]، من جهته دعا الرجل الثاني في الحزب السيد أحمد فرنسيس [46] في تدخله إمام الجمعية الجزائرية إلى ضرورة القيام بإصلاحات سياسية عميقة، تمكن من إعادة الأمن والاستقرار للبلاد [47].

لقد ظلّ السيد فرحات عباس خصوصا ورجال حزبه عموما خلال السنة الأولى للثورة يرفضون منطق الكفاح المسلح ويدعون بالمقابل إلى القضاء على العنف عن طريق القيام بإصلاحات سياسية جذرية، تكون كفيلة بضمان مستقبل الوجود الفرنسي في الجزائر[48]، على أن تقوم هذه الإصلاحات على احترام القوانين، وإرساء مساواة فعلية بين الأوربيين والمسلمين[49].

لقد ظل السيد فرحات عباس متمسكان بالآمال وينتظر استجابة الإدارة الفرنسية لمطالبه، من اجل ذلك اتصل بها عدة مرات، فقد التقى بالسيد جاك سوستيل[50] مرتين، الأولى في نهاية شهر مارس 1955، والثانية في شهر ماي من السنة نفسها .وقبيل التحاقه بالقاهرة في شهر مارس1956 التقى بالسيد روبير لاكوست [51] وناقش معه- حسب عباس نفسه- المشكلة

الجزائرية بمختلف أوجهها، كما أعاد عليه ما كان قد ذكره للسيد جاك سوستيل، وهو أن الحل الأسهل والواقعي هو إقامة دولة جزائرية لأن الجزائر الفرنسية لم تستطيع تحقيق التكامل[52]، لكن الرفض المطلق لطروحات السيد فرحات عباس، من طرف الإدارة الاستعمارية،التهديدات الفعلية التي حملتها هجومات العشرين أوت 1955، والتي ذهب ضحيتها بن أخيه علاوة عباس،جعلته يراجع حساباته جيدا، خاصة بعدما تأكد بأنه لم يعد هناك من يقبل بالنظام الاستعماري[53]، قرر الالتحاق بالثورة في الثاني والعشرين أفريل 1956.

– موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:

يعتبر موقف الجمعية من أكثر المواقف غموضا وإثارة، ذلك أنها انقسمت في الداخل إلى تيارين أحدوهما يؤيد الثورة، والأخر يعارضها، أما في الخارج حيث كان يتواجد رئيسها الشيخ البشير الابراهيمي [54]، فقد أيد منذ البداية الكفاح المسلح، ودعا إلى الالتحاق به والالتفاف حول الثورة.

جريدة البصائر- لسان حال الجمعية- في عددها الصادر في الخامس نوفمبر 1954، وصفت عمليات أول نوفمبر، بالحوادث المزعجة، بالرغم من أن الجريدة تعترف في نفس العدد، بأنها لا تتوفر على معلومات الكافية حول التفاصيل والاسباب التي أدت إلى

ذلك، وهو الشيء الذي جعلها تقر بأنها لا تستطيع التعليق على ما حدث حتى يتبين لها الصواب[55].

كما أنّ البصائر، تعتقد أن السبب الوحيد لهذه الحوادث، هو الاستياء العام، الاستياء السياسي الاقتصادي، الاجتماعي، الديني والثقافي، وفي ذات العدد تعتبر أن الدواء الوحيد لحل الازمة القائمة، هو الاقدام، وبجرأة وصدق صراحة على معالجة القضايا الجزائرية[56].

هذه القراءة أولية لمجموعة من أعداد البصائر[57]، تبين أن التيار المعارض للثورة، سيطرة عليهات في البداية ومن خلالها حاول استغلال الوضع الجديد، الذين دخلت فيه البلاد للضغط على السلطات الفرنسية، عله يحقق بعض المكاسب للشعب الجزائري، وكأن هذا التيار لم ييأس من المماطلات و المرواغات الفرنسية ولعل هذا الموقف يدل على جهل مصدر الثورة من جهة، والخوف بعد ذلك من الدخول في مغامرة مجهولة العواقب، غير أن هذا التيار وجد بالمقابل تيارا أخرا يناقضه تماما في الموقف، ويجاهر به حتى في جريدة البصائر نفسها.

لقد برز على السطح تيار من داخل جمعية العلماء، بداية من شهر فيفري1955، يدعو إلى مناصرة الثورة، ويعتبرها معركة الحياة الحقيقة، وعلى هذا الأساس وصف الشيخ العربي التبسي[58] في افتتاحية البصائر ليوم الثامن عشر فيفري1955

المجاهدين بأنهم رجال تململوا وتحركوا، ودبت فيهم روح الحياة الحرة الجامحة التي تحطم أمامها كل معترض، مهما كان قويا، وتقدموا إلى الأمام يخوضون معركة الحياة[59].

وتأكيدا لهذا الموقف المؤيد للثورة عارض الشيخ العربي التبسي، مشاركة خير الدين [60] في المفاوضات التي دعا إليها السيد جاك سوستيل في شهر ماي 1955 إلى جانب البيانيين[61].

إنّ هذا الانقسام داخل الجمعية، جعل قادة الثورة يهددون الطرف المعارض للكفاح المسلح وعليه حملت هجومات العشرين أوت 1955، تهديدا مباشرا للمعارضين للثورة، وتحذيرا لهم من مغبة مواصلة خيار المعارضة[62]. وعكس تباين مواقف الداخل، جاء موقف رئيسها الشيخ الابراهيمي المتواجد بالخارج مؤيدا ومباركا لاندلاع الثورة، ومن أجل ذلك أصدرت بيانا في الثاني من نوفمبر وآخر في اليوم الخامس عشر من نفس الشهر سنة 1954 أكد فيهما موقفه الثابت من خيار الكفاح المسلح ،ويدعو بوضوح إلى ضرورة تأييد الثورة تأييدا مطلقا[63].

وإذا كان موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من الثورة تتحكم فيه عوامل داخلية تخص الجمعية، وأخرى تتعلق بطبيعة انطلاق الثورة، فإن ذلك ساهم في جعل ردود الفعل الأولى للجمعية تتسم بالتردد والغموض، وإذا كان الفضل يعود إلى هجومات العشرين أوت 1955 التي أظهرت الثورة بمظهر القوة السياسية

والعسكرية[64] في الالتحاق الرسمي والكلي للجمعية بالثورة في الثاني عشر فيفري من سنة 1956، ومن خلال ما سبق التطرق إليه يمكن التمييز بين موقفين مؤيد قاده في الخارج الشيخ البشير الابراهيمي ،وتبناه -علميا- الشيخ العربي التبسي في الداخل ، وموقف معرض تمركز أساسا بالداخل ، كان على رأسه الشيخ خير الدين ، سينظم بتاريخ الثاني عشر فيفري 1956 إلى الثورة.

- موقف الحركة الوطنية الجزائرية(المصالية):

وأخيرا نتوقّف عند السيد مصالي الحاج، وحركته الجديد، التي سماها الحركة الوطنية الجزائرية التي تأسست في شهر ديسمبر 1954[65]، بدلا عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية التي حلتها السلطات الفرنسية في الخامس نوفمبر 1954[66] لنرى موقفه من الثورة وكيف تعامل مع المعطيات الجديدة.

لقد وجّهت السلطات الفرنسية غداة اندلاع الثورة أصابع الاتهام إلى الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية، وفي هذا الصدد أكد الحاكم العام للجزائر السيد روجي ليونار، أنه ثبت بعد التحريات تورط هذه الحركة في الأحداث التي تشهدها الجزائر في هذه الأيام [67]، وهو سبب كافي.

- مواقف الدول العربية من إندلاع الثورة الجزائرية:

إذا كانت للأنظمة العربية حسابات سياسية ومبادئ دبلوماسية، تتصرف بموجبها، وتوجه مسارها السياسي: وهذه الأمور هي التي جعلت بعض الأنظمة العربية تقف موقف التردد والتريث من اندلاع الثورة الجزائرية فإننا نجد مواقف الشعوب العربية عكس ذلك تماما.

فالشعوب عندما تشعر بالإهانة و السيطرة ، كل شيء يسقط عندها، فهي لا تعترف بالحسابات السياسية ، ولا تقف عند العلاقات الدبلوماسية؛ والضابط الوحيد الذي يصبح بعدئذ يوجه سلوكها هو الحماس ، أو الاندفاع الثوري الذي يغذيه الشعور الوطني ، وخاصة إذا كانت هذه الشعوب تشعر بان لها نفس الانتماء وفي نفس المصير [68]، بحيث وجدناها في كل نكبة أصيبت بها الأمة العربية ،دائما في الطليعة تتجاوب مع الأحداث بعفوية كبيرة، وقد أشرنا إلى ذلك من قبل،ورأينا كيف هبت الشعوب العربية والإسلامية قاطبة لنصرة إخوانهم الليبيين عشية الغزو الايطالي لليبيا .فكان التجاوب كبيرا من " جاوة بلاد السند" و"إندونيسيا" في أقصى شرق آسيا، إلى أقصى المحيط الأطلسي [69] ونفس الصورة تكررت إن لم نقل أكثر شجاعة وأكثر صدق وقفته الشعوب العربية والإسلامية في نكبة فلسطين، رافعة الجهاد المقدس [70].

لقد كان اندلاع الثورة التحريرية، بعد ما يقرب من ستة أعوام على كارثة فلسطين، وهزيمة الجيوش العربية التي تدخلت عسكريا لمنع قيام كيان صهيوني في فلسطين، وكانت هذه الفترة فترة شعور بالمرارة والإهانة لفت بغطائها الأسود جماهير الأمة العربية مشرقا ومغربا، وهكذا أصبحت الشعوب العربية تعاني أثر الهزائم المتوالية، ولم تجد متنفسا أو حدثا قوميا يعيد لها جزء من الكرامة المفقودة، ويبرئ لها جرحها الدامي، لذلك ما إن سمعت بنبأ إعلان الثورة الجزائرية، وانطلاق الكفاح المسلح في الجزائر، حتى اندفعت بكل عفوان لتعلن تأييدها المطلق، وتلاحمها مع الثورة الجزائرية[71].

وهكذا هبّت الشعوب العربية لمساندة الثورة الجزائرية، بما تملك من وسائل التأييد المادية والمعنوية، وبدافع الشعور الوطني والديني، وكان ذلك الاندفاع الشعبي ناتجا عن طبيعة الثورة الجزائرية نفسها، وكذا الظروف العامة التي اندلعت فيها. فالثورة الجزائرية تعتبر من أهم الثورات العالمية في القرن العشرين، الأمر الذي جعلها تكون مثار تعجب، وإعجاب لدى الشعوب العربية، إضافة إلى ذلك فإنها اندلعت في ظروف مميزة، بحيث كانت الشعوب العربية تعيش بداية انتشار المدى التحرري، الذي بدأ تياره في الانتشار فكان هناك الوعي القومي العربي، وأوحد الشعور العربي الموحد[72].

وسط ذلك التيار التحريري الذي بدأ ينتشر في العالم، كانت الشعوب العربية لا زالت تشعر بنوع من الانهزامية، وكان المواطن العربي لا يزال يعيش بعد الهزيمة في فلسطين سنة 1948 فراغا سيلسيا، وجمود فكريا، حيث كشفت هذه النكبة ضعف الصف العربي، الذي يعكس بصدق أن الأمة العربية، كانت تعيش مرحلة التخاذل بكل ثقلها، ولم تكن الانقلابات التي حدثت في الأربعينات وبداية الخمسينات لتعوض المواطن العربي ما فقده أو تنسيه ما كان يعانيه، أو تشقي جراح أحزانه.

وحتّى الجامعة العربية التي تأسست -فرضا- لتدافع عنه لم تكن لتقدم له البديل المنتظر، إذ كانت تتكون من نفس الأنظمة التي كانت تستغله، وحتى الثورة المصرية كانت ما تزال إلى سنة 1956 مجرد انقلاب عسكري متجها نحو الداخل، غارقا في مشاكل حزبية إصلاحية، أما فلسفة الثورة، والبعد العربي لها، والشعارات التي رفعتها من بعد فلم تظهر إلا بعد سنة 1956[73].

ورغم أن اندلاع الثورة الجزائرية كان قد سبقه استقلال عدة دول عربية، إلا أن ذلك الاستقلال لم يحرر الشعوب العربية من الشعور باستمرار التبعية للاستعمار بصورة أو بأخرى، فوجود عائلات حاكمة أمثال الأسرة الهاشمية في الأردن، العراق والسعودية في الجزيرة العربية، وبعض العائلات الخليجية لم يعط البديل للشعب العربي، وحتى الكفاح في تونس والمغرب، وليبيا، كان

قد ارتبط بزعامات فردية أو حزبية، أما الثورة الجزائرية فلم يقدها حزب أو زعيم، بل كانت نابعة من الواقع الجزائري العربي معبرة عن الإنسان المضطهد، حيث كان ومن ثمة تعلقت بها الشعوب العربية، شاعرة أن الثورة الجزائرية ثورتها وأنها المتنفس الوحيد الذي يمكن أن تعبر عنه كرهها للواقع المعاش فالتفت حولها، وتضامنت مع الشعب الجزائري في كفاحه[74].

أدى إلى حلها، كما أوضح ذلك السيد فرانسوا ميتيران وزير الداخلية الفرنسي أمام الجمعية الوطنية الفرنسية[75]، ولم تكتف الإدارة الفرنسية بحل الحزب فقط بل قامت بتغير مقر

إقامة السيد مصالي الحاج نفسه، واعتقال السيد مولاي مرباح [76] في الفاتح نوفمبر 1954[76].

السيد مصالي الحاج لم يأبه لرد الفعل الفرنسي هذا، لأنه جاهر منذ إندلاع الثورة بموفقة المؤيدة والمحرض عليها، وفي هذا الشأن بعث في الرابع نوفمبر 1954 تعليمات إلى أتباعه في فرنسا والجزائر يحثهم فيها على الالتحاق بركب الثورة ومؤازرتها، مؤكدا عليهم أن لا يتساءلوا عن من هم وراءها منبها إياهم في نفس التعليمات إلى ضرورة الحزم في الكفاح والتحكم في الحدث[77] ولم يتوقف السيد مصالي الحاج عند هذا الحد بل توجه في الثامن نوفمبر 1954 برسالة إلى الشعب الفرنسي عموما وإلى الطبقة العاملة على وجه الخصوص طالبا منهم المساهمة في الوضع حد

للنظام الاستعماري[78]. وجدير بالذكر أن السيد مصالي الحاج قد أرسل في شهر أكتوبر 1954- اي قبيل إندلاع الثورة- السيدين أحمد مزغنة[79] ومبارك الفيلالي[80] إلى القاهرة لإقناع مندوبية الخارج بوجهة نظره من الأزمة التي تلم بالحزب مع دراسة إمكانية تدويل القضية الجزائرية[81]، و لكن وصولهما تزامن مع إندلاع الثورة التي كان مندوبو الخارج من بين مؤ طريها ، وهو ما أدى إلى تغيير فحوى هذا الاتصال ، إذ أن الطرفين دخلا في محادثات طويلة ومكثفة ،انتهت باتفاقهما على ضرورة توحيد النظام ، الذي سيحمل تسمية جبهة تحرير الجزائر وجيش تحرير الجزائر[82]، غير أن المخابرات المصرية حسب رسالة السيد مصالي الحاج إلى رئيس مجلس وزارة سوريا المؤرخة في العاشر مارس 1957 ،تكون (هذه المخابرات) قد أجهضت محاولة الوحدة خاصة عندما اعتقلت الشاذلي المكي[83] واحمد مزغنة[84].

هذه المعلومات أكدها السيد فتحي الذيب رجل المخابرات المصرية، والذي كان مكلفا بمتابعة ملف الثورة الجزائرية، إذ أورد أن السيد أحمد بن بلة هو الذي أشار عليه باعتقال ممثلي مصالي الحاج، ووضع الشيخ البشير الابراهيمي رهن الإقامة الجبرية[85].السيد أحمد بن بلة لم ينف من جهته هذه التصريحات، وهو ما يعزز بطبيعته الحال موقف السيد مصالي الحاج، الذي حال -على الأقل في الظاهر -ألا يترك قطار الثورة يتجاوزه.

وقد نستشف من الموقف الذي اتخذه السيد بن بلة أن العلاقة بين قدماء المنظمة الخاصة ومصالي الحاج، ماتزال حتى هذه الإثناء متوترة بين الطرفين، فإذا كان السيد مصالي الحاج لم ينس لهؤلاء (قدماء المنظمة الخاصة) تحالفهم ووقوفهم في صف المركزيين، فإن هؤلاء لم ينسوا هم بدورهم الموقف الذي إتخذه مصالي الحاج عندما قام بتجميد منظمتهم سنة 1950 والتماطل الذي أظهرته قيادة الحزب في رد الاعتبار لهم، إذ أن إلحاحهم في كثير من المناسبات لم يجد الآذان الصاغية حتى وإن أبدت بعض القيادات داخل الحزب تعاطفها معهم ومحاولة بعث منظمتهم من جديد.

3- قراءة ثانية لهجومات 20أوت 1955:

حاولت الإدارة الفرنسية منذ البداية القضاء على الثورة، بمختلف الطرق المتاحة، ومن أجل ذلك شنت حربا نفسية في محاولة منها لتثبيط قوى جيش التحرير وجبهة التحرير الوطني، ولهذا الغرض إدعت بأن الهدوء التام يسود الجزائر باستثناء منطقة الاوراس التي تشهد بعض الاضطربات ،والتي يمكن القضاء عليها في أقرب الآجال، هذا الادعاء كان من الرد عليه لنفيه من جهة، وإعطاء شحنة جديدة للثورة من جهة ثانية. ومن هذا المنطلق جاءت هجومات الـ20أوت 1955 بالمنطقة الثانية- الشمال القسنطيني- تحت قيادة الشهيد زيغود يوسف [86]، وقد امتازت

بالقوة والفعالية في آن واحد، وهو ما جعل جاك سوستيل الحاكم العام الجديد للجزائر، يعتبر بمثابة بداية الحرب الحقيقية، والتي يجب القيام بها [87]، وحسبه دائما فإن تاريخ العشرين أوت 1955 يفرض نفسه أكثر من تاريخ الفاتح نوفمبر 1954، لأن سلسلة الحوادث بعده تكاثرت وأخذت بعد أخر[88].

وممّا تجدر الإشارة إليه، هو أن سوستيل وفي إطار محاولة القضاء على الثورة، واصل العمليات العسكرية الكبرى التي دشنها سلفه ليونار[89]، كما تبني مشروعا إصلاحيا جديدا أطلق عليه اسمه موجه إلى كافة ميادين الحياة[90]. هذا المشروع الهادف إلى عزل الثورة عن الشعب، وإيجاد قوة ثالثة، يمكن- إذ ما نجح- من ضرب جبهة التحرير الوطني، وقد شجعه في البداية وجود بعض الوجوه الجزائرية في هذه الإصلاحات وقد استطاع سوستيل من خلال طرحه لهذا المشروع جر بعض أطراف التشكيلات الوطنية إليه، وجعلها تقبل إجراء تقبل محادثات معه، وفي الشأن أجرى اتصالات مع كل من السيدين فرحات عباس والشيخ خير الدين، الأولى في الثامن والعشرين مارس1955[91] والثانية في شهر ماي 1955[92].

وأمام هذه المعطيات الصعبة محليا وعالميا، استطاعت هجومات العشرين أوت 1955 أن تنجح إلى حد كبير في تحقيق جملة من النتائج الايجابية على المستويين الداخلي والخارجي.

النتائج الداخلية:

لقد كانت هجومات العشرين أوت 1955 بمثابة الإنذار الأخير، لكل المترددين في الانضمام إلى الثورة ،والذين لم يأخذوا تحذيراتها القاضية بعدم تعاملهم مع الإدارة الفرنسية بشكل جدي،وقد راح السيد علاوة عباس ابن أخ السيد فرحات عباس ضحية لهذه الهجومات ،التي نجا منها بعض المستهدفين الآخرين [93]،وقد حققت هذه التهديدات الشيء المراد منها،ففي السادس والعشرين سبتمبر 1955 شكل مجموعة من النواب الجزائريين – نواب الدرجة الثانية– الذين أخذوا يتمردون على أسيادهم المستعمرين[94] ما أصطلح عليه بمجموعة الواحد والستين ،وقد دعا هؤلاء النواب إلى ضرورة وقف العمليات العسكرية ،وإطلاق سراح المعتقلين ،والتفاوض مع المحاربين، وهو ما يعني اعترافا ضمنيها منهم بجبهة التحرير كممثل وحيد للشعب الجزائري[95]،ومن ثمة يمكن اعتبار هذا الموقف الجريء مساهمة لا تنكر تهدف إلى جمع الكلمة [96]والالتفاف حول موقف الثورة.

وما أن تطل سنة 1956حتى تلتحق جمعية العلماء المسلمين بصفة رسمية بالثورة بداية من الثاني عشر فيفري1956[97]،وهو الموقف نفسه الذي اتخذه فرحات عباس باسم حزبه الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري في الثاني والعشرين أفريل 1956[98]،وهو مما أدى –على حد تعبير السيد فرحات عباس–

إلى تـدعيم جبهــة التحريـر الـوطني وازداد الإقبــال الجمــاهيري والعــالمي عليهـا[99] وبـذلك حققـت الهجومـات نتـائج معتـبرة علـى المستوى الداخلي،فبالإضافة إلى فكها الحصار على منطقة الاوراس ،واقتحـام الـشعب في الثـورة ،فقـد اسـتطاعت ان تـضرب مـشروع سوستيل في العمق ،وان تفتك منه بعض الأوراق الـتي راهـن عليهـا لإنجاح مشروعه المضاد للثورة.

النتائج الخارجية:

لقــد حملـت هجومــات العــشرين أوت 1955 رســالة إلى الرأيين العامين الفرنسي والعالمي، مفادها أن هناك شـعبا أغتصبت حقه في سيادة نفسه، وأن الثورة المسلحة والـشاملة الـتي يخوضـها الـشعب الجزائـري برمتـه منـذ الفـاتح نـوفمبر 1954، مـا هـي إلا تعبير عن رفضه سياسة الأمر الواقع التي حاولت السلطة الفرنسية فرضها من خلال الادعاء بأن الجزائر فرنسية بحكم التاريخ، كما أن الكفاح المسلح أصبح –أمام تصلب الإدارة الفرنسية– الخيار الوحيد والأمثل لاسترجاع حق الشعب الجزائري في سيادته علـى نفسه وأرضه.

الهجومــات جــاءت كــذلك لتزكيــة ودعــم مطلــب المجموعــة الافروآسـيوية، الـتي تبنـت مهمة الـدفاع عـن القـضية الجزائرية في المحافل الدولية، خاصة أمام هيئة الامم المتحدة في دورتها العاشرة

التي عقدت قبيل نهاية سنة 1955، وذلك تنفيذا لتوصيات مؤتمر باندونغ المنعقد بإندونيسيا في شهر أفريل 1955.[100]

وأخيرا وتماشيا مع رغبة الجزائريين الدائمة في بناء مغرب عربي مشترك، والتي جدد بيان أول نوفمبر التأكيد عليها، فإن اختيار توقيف الهجومات جاء ليكرس تضامن الشعب الجزائري مع الشعب المغربي الشقيق الذي نفي ملكه محمد الخامس في العشرين أوت سنة1953.

II- ظروف انعقاد مؤتمر الصومام20أوت 1956 ونتائجه:

1- ظروف انعقاد مؤتمر الصومام:

بعد أقل من عامين اندلاع الثورة، عقدت هذه الأخيرة مؤتمرها في العشرين أوت 1956 بوادي الصومام بالمنطقة الثالثة،هذا المؤتمر الذي وقع فيه تشريح حقيقي للمسيرة المقطوعة وضعت فيه معالم برنامج عمل مستقبلي ،يسير الكفاح بطريقة أفضل ،من بلورة الثورة بشكل أكبر ،بحيث تستطيع تحقيق أهدافها المسطرة.

لقد كان لانعقاد مؤتمر الصومام عدة ظروف وعوامل دفعت قادة الثورة الجزائرية للسعي لعقد اجتماع عام تدرس فيه المرحلة المقطوعة من عمر الكفاح المسلح، كما يمكن من خلاله وضع خطة للمستقبل، بحيث تكون أكثر بعدا وشمولية وتنظيما.

أن المرحلة الأولى من الثورة بقدر ما كانت هامة وضرورية، كانت صعبة وخطيرة، إذ تمكنت من تحقيق خطوات معتبرة في جميع المجالات، وكان عليها أن عليها أن تواصل مسيرة الكفاح حتى النهاية بخطى ثابتة وإرادة وعزيمة كبيرتين، حتى تحقق الأهداف التي اندلعت من اجلها الثورة.

عندما اندلعت الثورة الجزائرية، قرّر قادتها عقد مؤتمر تقييمي في شهر جانفي 1955 لكن الظروف الصعبة التي مر بها العمل المسلح بعد ذلك وسياسة التطويق التي فرضتها قوات الاستعمار الفرنسي على الثورة، حالت دون عقد هذا الاجتماع[101] الذي تأجل إلى غاية أن واتت الظروف في 20 أوت 1956 بمنطقة الثالثة- منطقة القبائل-.

عانت الثورة في المرحلة السابقة لمؤتمر الصومام، من عدة مشاكل داخلية وخارجية، كان أبرزها قلة مصادر التمويل بالسلاح في وقت كانت تواجه الثورة الاستعمار الفرنسي المدججة بالعدة والعتاد.

2- النتائج السياسية:

1- على المستوى الداخلي:

لقد استطاع مؤتمر الصومام الخروج بنتائج حاسمة على مستوى السياسة الداخلية للثورة، برهنت مرة أخرى أن الكفاح المسلح قد أصبح بعد هذا المؤتمر أكثر قوة، وأكثر تماسكا، لأنه

نجح في لم شمل أكبر عدد من مسؤولي الثورة، ومن مختلف الجهات [102]، ومن جهة ثانية، أن هذه النتائج وضعت في إطار التطبيق وثم الالتزام عموما بخطوط وأفكار المؤتمر [103] لقد أكد مؤتمر الصومام على أن الهدف من الثورة هو تقويض أركان الاستعمار، واسترجاع السيادة الوطنية بكل مقوماتها، وذلك يتسنى ب[104]:

1- الاعتراف بالشعب الجزائري واحدا لا يتجزأ.

2- الاعتراف بالسيادة الوطنية الكاملة.

3- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري.

ومن القرارات الهامة التي أقرها مؤتمر الصومام، هي أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج، والتي ستفتح جدلا كبيرا في صفوف القيادة، ويكون لذلك أثرا سلبيا على مسار الثورة، التي ستضطر في اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة المنعقد بين العشرين والثامن والعشرين أوت 1954إلى التراجع عنه، لأنها بأنه أول تأويلا غامضا، ولذلك تقرر المساواة بين السياسي والعسكري، والداخل والخارج[105].

كما ظهر لأول مرة في مؤتمر الصومام ما عرف بالمحافظ السياسي، الذي عليه أن يقوم بدور جبّار في تسيير شؤون الثورة السياسة والعسكرية لمواجهة الاستراتيجية الفرنسية، ويعمل على

تحضير الشعب الجزائري لمرحلة ما بعد استرجاع السيادة الوطنية، وباختصار فإن مهام المحافظ السياسي تتمثل في تنظيم وتثقيف الشعب الجزائري، والقيام بالدعاية والأخبار والتوجيه، كما عليه جمع الأموال وتموين الثورة، وشن الحرب النفسية المضادة، وعليه أن يعمل على تمتين العلاقة بين الثورة والشعب والعناية بالأقليات الأوروبية ومساجين الحرب[106]

ويبدو جليًا أن هذه الوظيفة جاءت لحفظ موازين القوى داخل الثورة، فعلى الرغم من أن مؤتمر الصومام قد قدم السياسي على العسكري من حيث الأولوية، فإنه من خلال الدور الذي يقوم به المحافظ السياسي- الذي يملك سلطة مزدوجة سياسية وعسكرية في آن واحد- يتحقق التوازن بين مختلف هيئات الثورة[107].

2- على المستوى الخارجي:

في البداية سجل مؤتمر الصومام ارتياح من العمل المنجز على المستوى الخارجي، خاصة بعدما استطاعت جبهة التحرير الوطني المشاركة في مؤتمر باندونغ الذي خرج بتوصيات في فائدة القضية الجزائرية، وتولى المجموعة المتكلمة باسم هذا المؤتمر الدفاع عنها أمام الدورة العاشرة للأمم المتحدة[108].

وأمام هذا النجاح المشجع، دعى مؤتمر الصومام إلى بذل مزيد من الجهد لتدويل القضية الجزائرية وتأكيد حضورها في المحافل والهيئات الدولية، ومن أجل إعطاء دعم فعال ومتميز للعمل

الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني قرر المؤتمر تعيين السيد محمد الأمين دباغين[109] مسؤولا عن مندوبية الخارج[110]، خاصة بعدما لا حظ أن المندوبية بعد نجاحها في المؤتمر باندونغ لم تعد قادرة على أن تكون موحدة بفعل الانقسام السائد بين أفرادها[111]،ورغم شهادة السيد فرحات عباس الذي أكد بأنه حال وصوله إلى القاهرة وجد مندوبية الجبهة منظمة وأن الذي كان رأسها الدكتور محمد الأمين دباغين.[112] فإن ذلك لم يمح من موجود بعض الخلافات التي ظلت قائمة بين أعضاء المندوبية إلى أن اعتقلت السلطات الفرنسية الأربعة منهم في عملية القرصنة التي استهدفت تحويل طائرتهم المتجهة من المغرب إلى تونس بتاريخ الثاني والعشرين أكتوبر 1956، وكان على متنها السادة /محمد خيضر،محمد بوضياف،أحمد بن بلة،حسين أيت أحمد[113].

ولتأكيد ما جاء في بيان أول نوفمبر 1954، جددت وثيقة مؤتمر الصومام دعوتها إلى العمل على تحقيق وحدة الشمال الإفريقي في إطارها الطبيعي، لأن ذلك يمثل دعما حقيقيا للثورة، وتكريسا منطقيا لماضي ومستقبل شعوب هذه المنطقة المشترك[114]، وعلى غرار بيان أول نوفمبر 1954، يعرض مؤتمر الصومام حلا سلميا سياسيا على فرنسا يحفظ لها ماء الوجه، يقوم على أساس الاعتراف بالامة الجزائرية، وباستقلال الجزائر وسيادتها في جميع الميادين[115]

3- النتائج العسكرية:

1- التقسيم الجغرافي الجديد:

تقرر في مؤتمر الصومام تحويل المناطق التي اندلعت بها الثورة إلى ولايات، وكل ولاية مقسمة إلى مناطق، والمنطقة تضم مجموعة من النواحي، كل ناحية مقسمة إلى قسمات، كما تم بعث الولاية السادسة التي عين عليها الشهيد علي ملاح[116].

كما تمّ جعل العاصمة منطقة مستقلة[117]، ويوازي هذا التقسيم الجغرافي الجديد تقسيما مماثلا على مستوى مراكز القيادة، إذ يتكون كل مركز قيادة من قائد سياسي يمثل السلطة العسكرية لجبهة التحرير الوطني، يساعده ثلاثة نواب معينون يعتبرون ضباطا مهمتهم الإشراف على الفروع العسكرية والسياسية، و فورع المعلومات والمواصلات، كما أن هذا التقسيم يسري على جميع المستويات من الولاية إلى القسمة[118]، ولإعطاء الثورة بعدا شعبيا أكبر تقرر إنشاء مجالس شعبية، يتكون كل مجلس من خمسة أعضاء يتم انتخابهم، ويتلقى المجلس التوجيهات من السلطة المركزية لجبهة التحرير الوطني وهو مسؤول عن تسيير جميع شؤون السكان، كما يقوم بتهيئة إقامة المجاهدين، ويسجل عد السكان، ويسهر على الأمن ويجمع الضرائب ويتلقى المعلومات اللازمة عن القوات الفرنسية ،فهو يقوم بجميع مهام البلدية ،ومن ثمة فهو دليل على التمرن والممارسة للحكم الديمقراطي[119].

2- هيكلة جيش التحرير الوطني:

وحدات جيش التحرير الوطني هيكلت على نحو يسمح لها بخوض حرب العصابات، والتأقلم مع مختلف الظروف ،من أجل بقاءه متحكما في تسيير الوضع العسكري كما يريد ومتى يشاء.

فالفوج يتكون من إحدى عشرة جنديا من بينهم عريف وهو قائد الفوج،أما نصف الفوج فيضم خمسة جنود ،يقودهم جندي أول ، أما الفرقة فتتشكل من ثلاثة أفواج يضاف إليهم رئيس الفرقة ونائبه ،الكتيبة من جهتها تتألف من ثلاثة فرق ، وأخيرا الفليق الذي يضم ثلاث كتائب بالإضافة إلى عشرين إطارا آخر [120] أما الرتب العسكرية فقد ثبت مؤتمر الصومام الطريقة المعمول به في منطقة القبائل ،والتي جاءت على الشكل التالي:

جندي أول يحمل شارة حمراء على شكل رقم ثمانية الهندي، أما العريف فانه يحمل شارتين حمراوين على نفس الشكل السابق، أما العريف الأول فيحصل ثلاث شارات حمراء، من جهته المساعد يحمل شارة رقم سبعة الهندي وتحته خط أبيض، على الحين أن الملازم الأول مرصع بنجمة بيضاء والأخرى حمراء، فيما خص الضابط الثاني بنجمتين حمراوين، الصاغ الأول يتميز بنجمتين حمراوين وأخرى بيضاء، أما الصاغ الثاني (عقيد)وهي أعلى رتبة في الثورة فإن شارته عبارة عن ثلاث نجوم حمراء، وعلى العموم فإنّ جيش التحرير الوطني طور هيكلته على ضوء التجربة الميدانية

والتطبيق اليومي[121]، من أجل رفع مستوى التحدي أمام القوات الفرنمام القوات الفرنلاح والعتاد.

وقد استطاع جيش التحرير الوطني أن يتجاوز مرحلة الانطلاقة بنجاح، وان يصمد فيما بعد أمام توالي الضربات العسكرية الفرنسية القاسية، وكان لصموده هذا الأثر الايجابي على مسيرة الثورة عموما ودفعا معنويا للشعب الجزائري خصوصا، خاصة بعدما تكيف بسرعة مع التنظيم الجديد وبدأ يعمل طبق القوانين المختلفة، وينطبق هذا القول حتى على المناطق التي أبدت تحفظها من مقررات مؤتمر وادي الصومام[122].

4- النتائج التنظيمية:

1- المجلس الوطني للثورة الجزائرية:CNRA

هو الهيئة العليا التي تقود الثورة، يرسم معالمها ويحدد استراتيجيتها، وقد عرفته مواثيق الثورة على أنه رمز السيادة الوطنية، يقوم بتشريع القوانين مؤقتا إلى غاية تحرير التراب الوطني، كما يقوم بدور المراقبة[123].

وممّا سبق يتبين أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الهيئة التشريعية العليا للثورة، أي أنه يمثل رمز السيادة للثورة، يجتمع في دورة عادية مرة في العام، ويمكن أن يجتمع في دورة استثنائية بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بالأغلبية البسيطة، أو بطلب من

ثلثي أعضاءه والمجلس هو المخول في الفصل في القضايا المصيرية للثورة كالمفاوضات أو توقيف القتال[124].

إنّ تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو من أهم ما تقرر في مؤتمر الصومام وقد تشكل في حينه من أربعة وثلاثين عضوا نصفهم أساسي ونصفهم الآخر إضافي[125]، يمثلون مختلف تيارات التشكيلات السياسية الوطنية قبيل اندلاع الثورة، ومن الطبيعي جدا أن تتكون غالبية أعضاء أول مجلس وطني للثورة من مفجريها الذين فرضوا تواجدهم المكثف داخل هذا المجلس [126]، لأنه من غير المعقول أن تسلم المجموعة التي باشرت الإعداد للثورة وتحمل مسؤولية اندلاعها والصمود بها إلى غاية انعقاد مؤتمر الصومام مقاليد تسيير الثورة إلى من التحقوا بها بعد رغبة أو رهبة، ومنبع هذا الخوف أن تؤول قيادة الكفاح المسلح إلى من كانوا في وقت قريب لا يؤمنون إلا بالحلول السياسية السلمية البعيدة عن العنف الثوري وهو اللغة الوحيدة التي يمكن لفرنسا فهمها.

لقد صادف تأسيس المجلس الوطني للثورة الجزائرية، اعتقال الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني وهو ما دعا القادة الآخرين إلى إصدار بلاغ رسمي باسم المجلس، يدينون فيه عملية الاختطاف هذه ويحملون فرنسا تعبة ما قد ينجز عن ذلك[127]، وبعد سنة من ميلاده عقد مجلس الثورة أول دورة له بالقاهرة مابين العشرين

والثامن والعشرين أوت من سنة 1957[128]، في ظل ظروف ومعطيات جديدة سيكون لها الأثر الواضح على التغييرات والتعديلات التي سيشهدها المجلس خصوصا والثورة عموما.

2- لجنة التنسيق والتنفيذ: CCE

تشكّلت هي بدورها في مؤتمر الصومام، وهي بمثابة هيئة تنفيذية للمجلس الوطني للثورة الجزائرية، تقود عمليات الكفاح المسلح في شقيه السياسي والعسكري، فهي عبارة عن مجلس حزب حقيقي، تقوده وتوجهه جميع فروع الثورة، ومن اختصاصاتها الإشراف على جميع مرافق الثورة السياسية والعسكرية والدبلوماسية[129].

لجنة التنسيق والتنفيذ يكونها المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو المسؤول عن حلها بأغلبية الثلثين، ويخول لها سلطات واسعة فيما بين جلسات المجلس الوطني للثورة إلا فيما يخص القضايا المتعلقة بمصير مستقبل البلاد تكونت لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى من خمسة أعضاء وهم: عبان رمضان[130]، العربي بن مهيدي، زيغود يوسف، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة[131] ويذهب البعض إلى أن وجود هذا الأخير هو عبارة عن مصالحة بين الإخوة الأعداء[132]، باعتباره كان على رأس اللجنة المركزية التي يأخذ عليها قدماء المنظمة الخاصة تماطلها في

الإسراع بالكفاح المسلح الذي طالبوا به ،خصوصا عندما شكلوا سويا اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

غير أنّ لجنة التنسيق والتنفيذ ستمر بعد تأسيسها بأصعب الظروف خاصة بعد استشهاد زيغود يوسف في الثالث والعشرين سبتمبر 1956، وهو ما استدعى تعويض بسرعة من طرف السيد سعد دحلب[133]

ومع مطلع سنة 1957 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ الدعوة إلى إضراب عام لمدة ثمانية أيام ،بداية من الثامن والعشرين جانفي[134] وهو مما أدى بالسلطات الفرنسية حسب شهادة بن يوسف بن خدة إلى مباشرة عمليات القمع ، أصابت بضرباتها القاسية هياكل جبهة التحرير الوطني،و توالت عمليات الاعتقالات بوتيرة متسارعة ،واكتشفت المخابيء التي كان يختفي فيها المطاردون من قبل السلطة الاستعمارية[135].

وجرّاء هذا الوضع أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ مهددة باكتشاف أمرها، وهو مما أدى ببروز الأصوات الداعية إلى الخروج كلية من الجزائر، وهو المقترح الذي وجد رفضا مطلقا من طرف محمد العربي بن مهيدي الذي أصر على رفضه هذا في آخر اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ بالعاصمة يوم الخامس عشر فيفري 1957[136]

بن مهيدي الذي أبى أن يموت في ساحة القتال، استطاعت القوات الفرنسية إلقاء القبض عليه يوم الخامس والعشرين فيفري 1957، نفذ فيه حكم الإعدام في الرابع مارس من نفس السنة [137]) هذه الصعوبات والمشاكل التي واجهت لجنة التنسيق والتنفيذ شلت من حركتها داخل البلاد وفسحت المجال إلى بروز خلافات عميقة دبت في وسطها [138] وما إن خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر مع نهاية شهر جوان 1957[139]، حتى تعمقت هذه الخلافات خاصة بين عبان و كريم، وقد ظهر ذلك في الاجتماع الأول للجنة التنسيق والتنفيذ في تونس في شهر جويلية 1975 حول من يتزعم الثورة، إذ حاول كريم سد الطريق أمام عبان من خلال طرحه فكرة أن القيادة تولى للمسؤولين التاريخيين[140]) على اعتبار أن عبان لم يكن من الذين حضروا أو أعدوا للثورة، وستضل لجنة التنسيق والتنفيذ تعيش على وقع هذه المشاكل إلى غاية انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة، والذي تمت تصفيته بالمغرب الأقصى[141] في السابع والعشرين سبتمبر 1957.

4- المنظمات الجماهيرية :

إنّ هيكلة الثورة بصفة جيدة، تطلب تعبئة وتجنيد الجماهير، التي هي لامنهل الذي لا ينضب والذي يغترف منه الكفاح المسلح، وهو ما يزيد في قوته وصموده في جميع المستويات، ولأن الهدف

ن مهيدي الذي أبى أن يموت في ساحة القتل هذه الثورة هو تحرير هذه الجماهير من رق العبودية،
، الفرنسية إلقاء القبض عليه يوم الخامس والتي مارستها الإدارة الاستعمارية، عملت الثورة على
1، نفذ فيه حكم الإعدام في الرابع مارس من نفير الشعبية.

هذه الصعوبات والمشاكل التي واجهت لجنة التلق جعل مؤتمر الصومام ،يركز على ضرورة تنظيم
من حركتها داخل البلاد وفسحت المجال إلجماهير في منظمات تسيير وفق مبادئ وقوانين جبهة
ة دبت في وسطها [138] وما إن خرجت لجنة الفني وخدمة للثورة وسدا للطريق أمام فرنسا التي قد
لجزائر مع نهاية شهر جوان 1957[139]، حعمال هذه الوسائل لضرب الثورة ،ولعب الشهيد عبان
إفات خاصة بين عبان و كريم، وقد ظهر ذلك فرا مميزا في بعث وتشكيل بعض هذه المنظمات التي
ة التنسيق والتنفيذ في تونس في شهر جويلية (بعض المشاكل التي تشهدها من حين إلى آخر- دورا
م الثورة، إذ حاول كريم سد الطريق أمام عبان الثورة[142].

ة أن القيادة تولى للمسؤولين التاريخيين[140] الفلاحين:

ن لم يكن من الذين حضروا أو أعدوا للثورة ه مؤتمر الصومام منذ البداية إلى الفلاحين، وبعد أن
سيق والتنفيذ تعيش على وقع هذه المشاكل مغبة الوقوع في فخ الإغراءات الفرنسية، وأكد لهم أن
ورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية راعي الحقيقي الذي هو الحل الوطني للمشكلة التي
، تصفيته بالمغرب الأقصى[141] في السابع والا البوادي ملازم لهدم النظام الاستعماري هدما
.19

4- المنظمات الجماهيرية: اتحاد العام للعمال الجزائريين:

إنّ هيكلة الثورة بصفة جيدة، تطلب تعبئة وقال الذين شكلوا في الرابع والعشرين فيفري 1956
، هي لامنهل الذي لا ينضب والذي يغترف منام للعمال الجزائريين[143] لمواجهة الحركة النقابية
و ما يزيد في قوته وصموده في جميع المستوذلك النقابة العمالية التي أسسها السيد مصالي

الإسراع بالكفاح المسلح الذي طالبوا به ،خصوصا عندما شكلوا سويا اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

غير أنّ لجنة التنسيق والتنفيذ ستمر بعد تأسيسها بأصعب الظروف خاصة بعد استشهاد زيغود يوسف في الثالث والعشرين سبتمبر 1956، وهو ما استدعى تعويض بسرعة من طرف السيد سعد دحلب[133].

ومع مطلع سنة 1957 قررت لجنة التنسيق والتنفيذ الدعوة إلى إضراب عام لمدة ثمانية أيام ،بداية من الثامن والعشرين جانفي[134] وهو مما أدى بالسلطات الفرنسية حسب شهادة بن يوسف بن خدة إلى مباشرة عمليات القمع ، أصابت بضرباتها القاسية هياكل جبهة التحرير الوطني،و توالت عمليات الاعتقالات بوتيرة متسارعة ،واكتشفت المخابىء التي كان يختفي فيها المطاردون من قبل السلطة الاستعمارية[135].

و جرّاء هذا الوضع أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ مهددة باكتشاف أمرها، وهو مما أدى ببروز الأصوات الداعية إلى الخروج كلية من الجزائر، وهو المقترح الذي وجد رفضا مطلقا من طرف محمد العربي بن مهيدي الذي أصر على رفضه هذا في آخر اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ بالعاصمة يوم الخامس عشر فيفري 1957[136]

بن مهيدي الذي أبى أن يموت في ساحة القتال، استطاعت القوات الفرنسية إلقاء القبض عليه.يوم الخامس والعشرين فيفري 1957، نفذ فيه حكم الإعدام في الرابع مارس من نفس السنة (137) هذه الصعوبات والمشاكل التي واجهت لجنة التنسيق والتنفيذ شلت من حركتها داخل البلاد وفسحت المجال إلى بروز خلافات عميقة دبت في وسطها (138) وما إن خرجت لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر مع نهاية شهر جوان 1957(139)، حتى تعمقت هذه الخلافات خاصة بين عبان و كريم، وقد ظهر ذلك في الاجتماع الأول للجنة التنسيق والتنفيذ في تونس في شهر جويلية 1975 حول من يتزعم الثورة، إذ حاول كريم سد الطريق أمام عبان من خلال طرحه فكرة أن القيادة تولى للمسؤولين التاريخيين(140) على اعتبار أن عبان لم يكن من الذين حضروا أو أعدوا للثورة، وستضل لجنة التنسيق والتنفيذ تعيش على وقع هذه المشاكل إلى غاية انعقاد الدورة الأولى للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة، والذي تمت تصفيته بالمغرب الأقصى (141) في السابع والعشرين سبتمبر 1957.

4- **المنظمات الجماهيرية :**

إنّ هيكلة الثورة بصفة جيدة، تطلب تعبئة وتجنيد الجماهير، التي هي لامنهل الذي لا ينضب والذي يغترف منه الكفاح المسلح، وهو ما يزيد في قوته وصموده في جميع المستويات، ولأن الهدف

الأساسي من هذه الثورة هو تحرير هذه الجماهير من رق العبودية، والتسلط التي مارستها الإدارة الإستعمارية، عملت الثورة على تنظيم الجماهير الشعبية.

هذا المنطلق جعل مؤتمر الصومام ،يركز على ضرورة تنظيم وتعبئة هذه الجماهير في منظمات تسيير وفق مبادئ وقوانين جبهة التحرير الوطني وخدمة للثورة وسدا للطريق أمام فرنسا التي قد تلجأ إلى استعمال هذه الوسائل لضرب الثورة ،ولعب الشهيد عبان رمضان دورا مميزا في بعث وتشكيل بعض هذه المنظمات التي لعبت – رغم بعض المشاكل التي تشهدها من حين إلى آخر- دورا كبيرا اتجاه الثورة[142].

أ- <u>دور الفلاحين:</u>

لقد توجه مؤتمر الصومام منذ البداية إلى الفلاحين، وبعد أن حذرهم من مغبة الوقوع في فخ الإغراءات الفرنسية، وأكد لهم أن الإصلاح الزراعي الحقيقي الذي هو الحل الوطني للمشكلة التي تتخبط فيها البوادي ملازم لهدم النظام الاستعماري هدما شاملا[142].

ب- <u>الاتحاد العام للعمال الجزائريين:</u>

أمّا العمال الذين شكلوا في الرابع والعشرين فيفري 1956 الاتحاد العام للعمال الجزائريين[143] لمواجهة الحركة النقابية الفرنسية وكذلك النقابة العمالية التي أسسها السيد مصالي

الحاج[144] في السادس عشر فيفري 1956، فإن مؤتمر الصومام دعاهم إلى المساهمة الفعّالة والقويّة لإنجاح مهام الثورة.

ج- **الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين:**

أما الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين الذي تأسس في شهر جويلية 1955[145]، والذي دخل في إضراب مفتوح -بإيعاز من الثورة- [146] في التاسع عشر ماي 1956 والذي لن يتوقف إلا بأمر من جبهة التحرير الوطني في الرابع عشر أكتوبر 1957[147].

الاتحاد الذي يمثل الشباب والمثقفين، مدعو لأن يكون في قلب الثورة، لأنه سيجد فيها ما يستجيب لشجاعته، التي يغذيها شعور وطني ونبيل وهو بالتالي ركن مكين من أركان المقاومة[148].

د- **الاتحاد العام للتجار الجزائريين:**

أما الاتحاد العام للتجار الجزائرية الذي تأسس في العشرين من شهر سبتمبر 1956[149]، فقد دعا مؤتمر الصومام إلى بعثه لأنه يرى بأنه النقابة التجارية الجزائرية محتكرة من طرف أقطاب الحركة العنصرية الاستعمارية، وأن دور الاتحاد العام للتجار الجزائريين هو تبوء المكانة الهامة في أداء ما عليه تجاه الثورة إلى جانب الاتحاد العام للعمل الجزائريين[150].

هـ- دور المرأة:

وأخيرا توقف مؤتمر الصومام عند دور المرأة الجزائرية التي يرى أنها أدت ما عليها من خلال شجاعتها الثورية، خاصة في المجالين السياسي والعسكري، ووضع لها برنامج عمل مستقبلي مفاده مؤازرة المجاهدين أدبيا، وتقديم الأخبار، والمشاركة في الاتصالات، والتموين، وتهيئة الملاجئ، كما أن عليها مساعدة عائلات، وأبناء المجاهدين والأسرى(151).

وخلاصة القول أن هذه المنظمات الجماهيرية لعبت الدور المنوط بها، على مستوى الدعم المادي والمعنوي للثورة إذ كانت بمثابة الخزان الذي يمدها بالرجال والمال، ويقوم بالدعاية لها داخليا وخارجيا في مواجهة الدعاية الفرنسية.

إنّ القدرة على تكوين وتوجيه هذه المنظمات الجماهيرية، وفق استراتيجية الثورة، والتي أسس لها مؤتمر الصومام ،كان لها أهمية بالغة ،لأنها جعلت الثورة التحرير تكتسح جميع ميادين المعركة بدون خوف أتردد ،هذا الاكتساح هو الذي جعل السيد فرحات السيد فرحات عباس يؤكد أن جبهة التحرير الوطني بعد تاريخ العشرين أوت 1956 أصبحت سيدة الميدان في كل الجزائر التي تتجه نحو المستقبل(152).

الهوامش:

(1)- حزب الشعب الجزائري:تأسس بنانتير باريس في الحادي عشر مارس 1937 ،كان على رأسه السيد مصالي الحاج ،وهو معروف بنظاله الوطني الهادف إلى ضرورة استرجاع السيادة الوطنية بلا قيد أوشرط ،حلته السلطات الفرنسية يوم 24أوت 1939 ،للمزيد من التفاصيل انظر محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر (1919-1939)،م و ن ت ، الجزائر ،1982،ص ص89- 101 ،وأبو القاسم سعد الله ،الحركة الوطنية (1930-1945)،جزء3،م و ك،الجزائر،1986،ص ص144،141 وكذلك: C.Collet,Robe Henry,Le mouvement National Algerien,taextes1912-1954,2eme ,Edition OPU,Alger,1891pp91-94.

(2)- مصالي الحاج(1898- 1974)ولد في السادس عشر ماي 1898 بتلمسان جند في الخدمة العسكرية بداية من سنة 1918 ظهر كرجل سياسي مع ظهور نجم شمال افريقيا سنة 1926 ،ليصبح زعيما له بعد مؤتمر بروكسل 1927، عمليات حل هذا الحزب المتكررة أدت به سنة 1937 إلى تاسيس حزب الشعب الجزائري الذي حلته رسميا السلطات الفرنسية سنة1939 .لكنه بقي ينط في السر خلال الحرب الامبريالية الثانية أسس مصالي الحركة من انتصار الحريات الديمقراطية وبالظبط سنة 1946 .عندما اندلعت الثورة لم يتوصل مصالي مع مفجريها إلى اتفاق يرضي الطرفين أسس حزبا جديدا سماه الحركة الوطنية الجزائرية نهاية سنة 1954 بعدما حلت فرنسا حزبه الشعب الجزائري،وقد بقي رهن الاقامة الجبرية حتى مطلع سنة 1959 ليعيش بعد ذلك في المنفى إلى غاية وفاته سنة 1974 .عاش حوالي ست عشر سنة بين النفي والسجون ورفض أن يشارك في الطاولة المستديرة التي دعاه ديغول إليها سنة 1961/من أبرز الشخصيات الوطنية خلال القرن العشرين حتى أنه لقب بأب الحركة الوطنية الجزائرية.المرجع:محمد حربي،الثورة الجزائرية ،سنوات المخاض،ترجمة نجيب عباد،صالح المثلوثي،ط موفم للنشر،الجزائر،1994 ،صص177- 178.

(3)- المنظمـة الخاصـة:هـي منظمـة سـرية عـسكرية هـدفها الاعـداد للكفـاح المسلح بالجزائر،تاسست بقرار من مؤتمر حزب الشعب أثناء المؤتمر الاستثنائي للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية المنعقد في شهر فيفري 1947،تراسـها في البداية محمد بلـوزداد حتـى بدايـة سـنة 1948،خلفـه بعـد ذلـك السـيد حـسين ايـت احمـد إلى غايـة 1949،ليتولاها بعدذلك السيد أحمد بن بلة إلى أن جمدت بقرار من الحزب بعد حادثة تبسة الشهورة في مارس 1950،وقد استطاعت المنظمة الخاصة أن تجند عددا كبيرا من الشباب في صفوفها للمزيد أنظر:محمد العربي الزبيري،تاريخ الجزائر المعاصر،دار هومة ،الجزائر،2000،ص

(4)- محمد بوضياف :ولد في الثالث والعشرين جوان 1919 بالمسيلة،انضم إلى حزب الشعب بعد مظاهرات ماي 1945،كلف بادارة المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة ،كان له الفضل في لم شمل مجموعة الاثنين والعشرين ،اختطفته فرنسا مع زملائه في الثاني والعشرين أكتوبر 1956،ومكث في السجن إلى غاية سنة 1962،عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الاولى والثانية ثم نائبا لرئيسها في الحكومة الثالثة.عارض نظام السيد أحمد بن بلة ثم نظام هواري بومدين ،إختار المنفى إلى غاية 1992 حيث عاد إلى الجزائر كرئيس للمجلس الاعلى للدولة من بداية شهر فيفري إلى غاية يو إغتياله في التاسع والعشرين جوان من السنةنفسها راجع محمد حربي،المرجع السابق،ص186- 187. وBenjamin STORA,op.cit,p326.

(5)- حسين لحول:ولد في السابع عشر ديسمبر 1917بسكيكدة،من مناضلي حزب الشعب،تولى بين سنتي 1950و1953 الامانة العامة للحزب،في جانفي 1955 إلتحق بجبهة التحرير الوطني عندما كان متواجدا بالقاهرة ،إختارته الثورة ممثلا لها في إندونيسيا و باكستان،توقف عن النشاط السياسي أثناء الثورة إلى غاية وفاته سنة 1993،المرجع Benjamin STORA,op.cit,p291 MOHAMED HARBI Le F.L.N mirage et réalité ,ED NAQD ENAL Alger,1993,p396.

(6)- BEN YOUCEF BEN KHEDDA,Les origines du 1[er] nov,Ed Dahlab,Alger,1989,p243 .
وكان تأسيس اللجنة كما تشير أغلب المصادر المتوفرة بالضبط في الثالث والعشرين مارس 1954.

(7)- محمد خيضر:ولد في الثالث عشر مارس 1912 بالعاصمة ،من مناضلي حزب الشعب الجزائري،انتخب سنة 1946نائبا في الجمعية الوطنية الجزائرية،لجأ بعد حادثة بريد وهران سنة 1950إلى القاهرة ليصبح مسؤولا عن وفد الحزب هناك،كلف بعد اندلاع الثورة برئاسة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ،اعتقل في عملية القرصنة المشهورة،عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة (1958- 1962)،تولى بعد سنة 1962 الامانة العامة لجبهة التحرير الوطني،بعد خلافه مع بن بلة استقر في مدريد حيث اغتيل في الرابع جانفي 1962 .المرجع محمد حربي،الثورة الجزائرية سنوات المخاض ،مرجع سابق،ص190 و. Benjamin STORA,op.cit,p287-288.

(8)- أحمد بن بلة:ولد بمغنية في الخامس والعشرين ديسمبر 1916 ،انظم بعد سنة 1945 إلى حزب الشعب الجزائري،ترأس المنظمة الخاصة سنة 1949 ،اعتقل سنة 1950 بعد حادثة بريد وهران ،فر من السجن في مارس 1952 ليلتحق بالقاهرة،مسؤول التسليح في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ،اعتقل مع رفقائه في عملية اختطاف الطائرة، عين وزيرا في الحكومة المؤقتة الاولى ثم نائبا لرئيس الحكومة في العهدتين الثانية والثالثة،أول رئيس للجمهورية الجزائرية ،انقلب عليه بومدين في التاسع عشر جوان 1965 ،بعد سنة1980 اختار المنفى إلى غاية سنة 1989 حيث عاد إلى الجزائر ،أنظر محمد حربي ،المرجع السابق،ص186 و- Benjamin STORA,op.cit,p271-272.

(9)- حسين أيت أحمد :من مواليد منطقة القبائل سنة 1926 ،انظم إلى حزب الشعب سنة 1942 ،مسؤول المنظمة الخاصة (1948- 1949)التحق بالقاهرة سنة 1951 ،وكان ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني،اعتقل أثناء عملية القرصنة

على طائرة الوفد الخارجي،أطلق سراحه سنة 1962 عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة (1958- 1962)،عارض النظام السياسي الجزائري،شكل سنة 1963 جبهة القوى الاشتراكية،وقاد تمردا مسلحا وهو ما ادى إلى اعتقاله وسجنه ليفر منه سنة 1966،استقر بالمنفى حتى سنة 1989 حيث عاد إلى الجزائر.انظر محمد حربي المرجع السابق،ص186- 185 و MOHAMED HARBI ,Le F.L.N mirage et réalité,op.cit, p396

(10)- بن يوسف بن خدة ،اتفاقيات ايفيان،ترجمة حسين زغدار ومحل العين جبائلي،ط1 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،1987،ص02

(11)- عمار بوحوش،المرجع السابق،ص354.

(12)- كريم بلقاسم :ولد في الثاني والعشرين ديسمبر 1922 بذراع الميزان،انخرط في صفوف حزب الشعب سنة 1945،اصبح مسؤول الحزب بمنطقة القبائل،التحق بالقيادة الخماسية التي اعدت للثورة،عين قائدا للمنطقة الثالثة،أصبح فيما بعد من ابرز قادة الثورة حيث تولى مهام عليا ابرزها وزيرا للخارجية في الحكومة المؤقتة الثالثة،قاد وفد التفاوض في محادثات ايفيان،شكل بعد سنة 1962 جبهة معارضة للحكم ،اتهم بمحاولة قلب نظام الرئيس هواري بو مدين، اغتيل في شهر اكتوبر 1970 بفسرانكفورت بالمانيا. المرجع :محمد حربي سنوات المخاض،ص1- 88و Benjamin STORA,op.cit,329- 330.

(13)- عمر او عمران:ولد في التاسع عشر جانفي 1919 ،ناضل في صفوف حزب الشعب منذ صغره،نائب كريم بمنطقة القبائل والتحق معه بقائمة المعدين للثورة،كان مقربا من كريم اثناء فترة الكفاح ،عين سنة 1960 ممثلا للثورة بتركيا،انسحب بعد سنة 1962 من الساحة السياسية ليمارس التجارة،توفي سنة 1991.المرجع محمد حربي ،المرجع السابق،ص191- 190 . و Benjamin STORA,op.cit,p182-183.

(14)- القيادة الخماسية تشكلت من السادة محمد بوضياف،مصطفى بن بولعيد،العربي بن مهيدي،ديدوش مراد،رابح بيطاط.

(15)- محمد العربي الزبيري،الثورة في عامها الاول،ط دار البعث،قسنطينة،الجزائر،1982،ص121.

(16)- عماربوحوش،المرجع السابق،ص360- 359.

(17)- المناطق الجغرافية وقادتها جاءت على الشكل التالي: المنطقة الاولى(الاوراس) بقيادة مصطفى بن بولعيد،المنطقة الثانية(الشمال القسنطيني)بقيادة ديدوش مراد،المنطقة الثالثة(القبائل)بقيادة كريم بلقاسم،المنطقة الرابعة(العاصمة ووسط البلاد)بقيادة رابح بيطاط،المنطقة الخامسة(القطاع الوهراني)بقيادة العربي بن مهيدي،ولم يعين قائدا للمنطقة السادسة (الجنوب) راجع محمد حربي،المرجع السابق،ص17 وعمار بوحوش المرجع السابق،ص361، ومحمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص124- 123.

(18)- محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص125.

(19)- عمار بوحوش،المرجع السابق،ص359.

(20)- محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص123

(21)- بيان أول نوفمبر.

(22)- نفسه.

(23)- نفسه

(24)- نفسه

(25)- نفسه

(26)- نفسه

(27)- نفسه

(28)- نفسه

(29)- نفسه

(30)- منداس فرانس(1907- 1982):من السياسيين الفرنسيين الاشتراكيين،انتخب سنة 1932 نائبا في البرلمان الفرنسي،وبعد الحرب الامبريالية الثانية عاود نشاطه السياسي إذ انتخب ما بين سنتي 1946- 1958 نائبا برلمانيت،كلف سنة1954 برئاسة الحكومة الفرنسية،سحبت منه الثقة في شهر فيفري1955،الا انه بقي رئيسا للحكومة إلى غاية جانفي 1956،عارض فيما بعد سياسة الجنرال ديغول تجاه الجزائر،راجع LE PETIT ROBERT ,Dictionnaire de culture général,Paris ,France,1993,p1188

(31)- محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص102.

(32)- روجي ليونار(1898- 1988):من الشخصيات السياسية الفرنسية ،عين حاكما عاما للجزائر في شهر أفريل 1950،وتولى إدارة شؤون البلاد إلى غاية عزله في شهر أفريل 1955،عرف باسراره على مقاومة الثورة وخضوعه لضغط غلاة المعمرين،راجع MOHAMED TIAB,Cronologie Algerienne,T1,Ed Boufarik,Alger,1999,p268-282.

(33)- فرانسوا ميتران:من أبرز الشخصيات الفرنسية في القرن العشرين،عاش ما بين 1916 - 1996،تولى مسؤوليات عيا لبلاده آخرها رئيسا للجمهورية لعهدتين من 1981إلى 1995كان أثناء الثورة وزيرا للداخلية ثم وزيرا للعدل ،عارض سياسة ديغول عموما وخصوصا تجاه الجزائر،راجع LE PETIT ROBERT ,op.cit,p1222

(34)- أنظر صحف يوم 02نوفمبر 1954 ،منها: L'echot d'Alger,journal d'Alger. la dépêche de Constantine

(35)- la dépêche de Constantine,03nov1954.09nov1954

(36)- Le Monde,03 nov1954, le Figaro06/07 nov 1954

(37)- le Figaro 09nov 1954

(38)- Le Monde,12/13 nov1954

(39)- Le Monde,14/15 nov1954

(40)- Le Monde,12/13 nov1954

(41)- جمعية العلماء المسلمين :جمعية اصلاحية تربوية تأسست في الخامس ماي 1931،ترأسها إلى غاية 1940 الشيخ عبد الحميد بن باديس،وبعد وفاته تولاها الشيخ البشير الابراهيمي إلى غاية التحاقها رسميا بالثورة بداية من سنة 1956،قامت بدور جبار في تربية وتوعية المجتمع الجزائري،والحفاظ على كيانه ومقوماته،التي حاولت الادراة الفرنسية القضاء عليها ،المراجع:محمد خير الدين ،مذكرات،ج2،ط و ك الجزائر(ب ت) صص109/106 ،وعبد الكريم بوصفصاف،جمعية العلماء المسلمين وعلاقتها بالحركات الوطنية الاخرى(1945/31)، منشورات المتحف الوطني للمجاهد،الجزائر،1996 ،صص108/101.

(42)- حول هذه الازمة أنظر:أبو القاسم سعد الله،أبحاث واراء في تاريخ الجزائر ج2،ط م و ك ،الجزائر،1986،ص63- 70

(43)- عن هذا المسعى الوحدوي أنظر،الشيخ البشير البراهيمي،في قلب المعركة،تقديم الاستاذ أبو القاسم سعد الله،ط دار الامة،الجزائر،1987،ص37- 39 وكذلك MOHAMED HARBI,Les archives de la révolution Algérienne,Ed Jeune Afrique,Paris,1981,p135. وكذا فتحي الذيب ،عبد الناصر وثورة الجزائر،دار المستقبل العربي،القاهرة،1984،ص77.

(44)- الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:أسسه السيد فرحات عباس سنة 1946 على أسس وأفكار البيان الجزائري المشهور والمقدم للحلفاء سنة 1943 يدعو هذا الحزب إلى جمهورية متحدة مع فرنسا،تم حله بداية سنة 1956 ليلتحق منا ضلوه بالثورة،راجع محمد حربي ،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،مرجع سابق،ص179و180. و Benjamin STORA,op.cit,p337-338.

(45)- السيد فرحات عباس من مواليد الطاهير بولاية جيجل 1899 ،مارس النضال النقابي في اطار جمعية الطلبة المسلمين لافريقيا الشمالية،تحصل على شهادة صيدلة ،كان عضوا في فيدرالية النخبة التي أسسها الدكتور بن جلول ،أسس سنة 1938 الاتحاد الشعبي الجزائري،كان أبرز الناشطين أثناء الحرب الامبريالية الثانية،أسس سنة 1946 الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري إلتحق بالثورة سنة 1956 ،عين مرتين رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية،إنسحب من الحياة السياسية بعد سنة 1963 توفي سنة 1985 ،المرجع: محمد حربي ،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،مرجع سابق ،ص180/179. و Benjamin STORA,op.cit,p337/338.

(46)- La République Algerienne 12nov1954

(47)- IBID

(48)- la dépêche de Constantine,27nov1954

(49)- أحمد فرنسيس :من مواليد مدينة غليزان 1912 متحصل على شهادة الطب،مارس العمل النقابي في جمعية الطلبة المسلمين لشمال افريقيا ،من أبرز المقربين للسيد فرحات عباس ،عين وزير للشؤون الاقتصادية والمالية في الحكومة المؤقتة بعدها عين وزير للمالية 1962 توفي سنة 1968،انظر و Benjamin STORA,op.cit,p345.
MOHAMED HARBI ,Le FLN,op.cit,p400.

(50)- la dépêche de Constantine,27nov1954

(51)- IBID

(52)- La République Algerienne 25 fev1955

(53)- جاك سوستيل(1912- 1990):من السياسيين الفرنسيين البارزين تولى عدة مناصب هامة في بلاده منذ الاربعينات،عين حاكما عاما للجزائر ما بين 1955و1956،كان من المعارضين لسياسة ديغول في الجزائر ولهذا تم نفيه إلى إيطاليا إلى غاية 1968 ليواصل نشاطه السياسي فيما بعد .أنظر.LE ,op.cit,p1693 PETIT ROBERT

(54)- محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص188/189 .

(55)- روبير لا كوست:هو أول وآخر وزير مقيم تعينه فرنسا بالجزائر وذلك منذ سنة 1955 ،عرف بمحاولاته المتكرر لا ختراق الثورة وتكوين اطارت جزائرية متشبعة بالفكر والثقافة الغربيتين موالية لفرنسا تخلف الاطارات الفرنسية بعد مغادرة فرنسا للجزائر.

(56)- Ferhat ABBAS,Autopsie d'une guerre,ed l'Aurope,Paris,France,1980,p113

(57)- IBID,p104

(58)- الشيخ البشير الابراهيمي :من مواليد سنة 1889 بأولاد ابراهيم برأس الواد ولاية برج بوعريريج حاليا شارك في تأسيس (ج ع م ج) وعين نائبا لرئيسها ،تولى رئاستها بعد وفاة ابن باديس ،عرف كمصطلح سياسي واجتماعي وصحفي بارع ،بارك الثورة منذ اندلاعها ،كان أول خطيب في جامع كتشاوة بعد استرجاع السيادة الوطنية،توفى يوم 19 ماي 1965 .أنظر عبد الكريم بوصفصاف،المرجع السابق،ص ص66/71.

(59)- البصائر عدد 5 نوفمبر 1954.

(60)- البصائر عدد 19 نوفمبر 1954

(61)- بالاضافة إلى العددين السابقين أنظر عددي 26 نوفمبر 1954 و 10ديسمبر 1954.

(62)- العربي التبسي :ولد بتبسة سنة 1895 درس بالزيتونة والازهر ثم عاد إلى الجزائر سنة 1927 ليواصل نشاطه الاصلاحي داخل جمعية العلماء التي أصبح نائبا لرئيسها الشيخ الابراهيمي ،مناصرته للثورة أدت إلى اعتقاله من طرف السلطات الفرنسية التي اغتالته يوم 4 أفريل 1957 .أنظر عبد الكريم بوصفصاف،المرجع السابق،86/88.

(63)- البصائر عدد 18 فيفبري 1955.

(74)- MOHAMED HARBI ,Le F.L.N mirage et réalité,op,cit, p145-146

(75)- Messaoud MAADAD,Guerre d'Algerie,Ed ENAL,Alger,1992,p13

(76)- la dépêche de Constantine,09nov1954

(77)- IBID,13nov 1954

(78)- مولاي مرباح:ولد في 13 اوت 1913 بقصر الشلالة ،من ابرز وجوه حزب الشعب الجزائري،ساند مصالي خلال ازمة الحزب سنة 1954 وكان ضمن الحركة الوطنية الجزائرية التي قادها مصالي ،دخل الجزائر في اكتوبر 1962 ،توفي نهاية سنة 1997 .انظر محمد حربي سنوات المخاض ،مرجع سابق،ص182.

(79)- انظر شهادة السيد مولاي مرباح في دورية(Réflexion) عدد خاص ،دار القصبة الجزائر،1998،ص201.

(80)- نفسه.

(81)- محمد حربي ،الثورة الجزائرية،سنوات المخاض،مرجع سابق،ص44.

(82)- احمد مزغنة:ولد يوم 29 افريل 1907 ،من الشخصيات البارزة في قيادة حزب الشعب،ناصر مصالي اثناء ازمة الحزب،القت عليه السلطات المصرية القبض بداية سنة 1955 ولم يطلق سراحه إلا قبيل استرجاع السيادة الوطنية ،بقي في المنفى الاختياري بفرنسا إلى ان توفي هناك سنة 1982 .المرجع :محمد حربي،سنوات المخاض،ص182-183.

(83)- مبارك الفيلالي :ولد بالقل في 13 سبتمبر 1913، من قياديي حزب الشعب ناصر مصالي أثناء ازمة الحزب ،أغتيل يوم 7 أكتوبر 1957 .انظر محمد حربي،الثورة الجزائرية،مرجع سابق،ص182 .

(84)- محمد حربي ،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،المرجع السابق،ص43.

(85)- محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص200.

(86)- الشاذلي المكي:من مواليد مدينةتبسة خلال بداية القرن العشرين ،من مسؤولي وقياديي حزب الشعب الجزائري حيث كان من المقربين من مصالي الحاج إعتقلته السلطات المصرية رفقة أحمد مزغنة ،دخل الجزائربعد سنة 1992 وعاش بعيدا عن السياسة إلى غاية وفاته سنة 1990 راجع: Benjamin STORA,op.cit,p133

(87)- MOHAMED HARBI,Les archives de la révolution Algérienne ,op.cit,p135.

(88)- فتحي الذيب:المرجع السابق،ص77.

(89)- زيغود يوسف من مواليد منطقة كوندي السمندو بولاية سكيكدة 1921،انظم إلى حزب الشعب ليكون مستشارا بلديا عن الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية بكوندي سمندو 1947، وعضوا بالمنطقة الخاصةسجن بعنابة سنة 1952،عضو الاثنين والعشرين،قائد المنطقة الثانية بعد استشهاد ديدوش مراد 18 جانفي 1955،كان من الفاعلين الاساسيين في مؤتمر الصومام الذي عينه عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية وعضوا في أول لجنة تنسيق وتنفيذ ،استشهد بتاريخ 23 سبتمبر 1956 .المرجع محمد حربي،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،ص191 . Benjamin STORA,op.cit,p332

(90)- محمد حربي ،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،ص148.

(91)- محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص144 .

(92)- من بين هذه العمليات العسكرية عمليات فيرونيك التي امتدت من الثامن عشر جانفي 1955 إلى غاية الرابع والعشرين فيفري 1955 ،وعمليات فيوليت التي انطلقت في الثالث والعشرين جانفي 1955 ،للمزيد انظر: Messaoud MAADAD,op.cit,p23.

(93)- محمد العربي الزبيري،تاريخ الجزائر المعاصر(1942- 1992) الجزء الثاني،ط دار هومة،الجزائر،2000،ص38.

(94)- محمد العربي الزبيري،الثورة الجزائرية في عامها الاول ،مرجع سابق،ص189،188 .

(95)- Messaoud MAADAD,op.cit,p34.

(96)- محمد العربي الزبيري،الثورة الجزائرية في عامها الاول ،مرجع سابق،ص189،188 .

(97)- محمد حربي،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،ص147.

(98)- مصطفى الاشرف،الجزائر الامة والمجتمع،(ت.د/حنفي بن عيسى) ط م و.ك،الجزائر،1983،ص151 .

(99)- محمد العربي الزبيري،الثورة الجزائرية في عامها الاول،مرجع سابق،ص161.

(100)- مصطفى الاشرف،المرجع السابق،ص153 .

Messaoud MAADAD,op.cit,p46. -(101)

IBID,p47. -(102)

Ferhat ABBAS,L'indépendance confisquée,ed -(103)
Flammarion ,France ,1984,p30.

Messaoud MAADAD,op.cit,p25 -(104)

Messaoud MAADAD,op.cit,p66 -(105)

-(106)M[ed] TEGUIA,L'Algerie en guerre,Ed,OPU,Alger(S.D)169.□

(107)- وثيقة مؤتمر الصومام.

(108)- محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة27 أوت 1957.

(109)- المقاومة عدد15 نوفمبر 1956.

M[ed] TEGUIA,op.cit,p151 -(110)

(111)- وثيقة مؤتمر الصومام.

(112)- محمد الامين دباغين :ولد بالعاصمة سنة1917،درس الطب وناضل في حزب الشعب منذ صغره،إلتحق بالثورة مباشرة بعد اندلاعها ،عين عضوا بالمجلس الوطني للثورة الجزائر(1956- 1957) وعضو بلجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ثم وزيرا للخارجية بالحكومة المؤقتة الاولى،توقف عن النشاط السياسي منذ سنة 1959 إلى اليوم.أنظر

(113)- Benjamin STORA,op.cit,p281-282

(114)- محمد العربي الزبيري،تاريخ الجزائر المعاصر،مرجع سابق،ص118.

(115)- نفسه،ص78- 77

(116)- Ferhat ABBAS,Autopsie d'une guerre,op.cit,p180.

(117)- Messaoud MAADAD,op.cit,p50

(118)- وثيقة مؤتمر الصومام.

(119)- نفسه

(120)- الشريف علي ملاح :من مواليد منطقة القبائل،مناضل في حزب الشعب الجزائري من مفجري الثورة،قائد لقوات جيش بشمال الصحراء ،عضو بالمجلس الوطني للثورة(1956)،عين قائدا للولاية السادسة،اغتيل سنة 1957 .أنظر : Benjamin STORA,op.cit,p181

(121)- المقاومة عدد 15 نوفمبر 1956.

(122)- المصدر نفسه.

(123)- نفسه.

(124)- نفسه

M^{ed} TEGUIA,op.cit,p151 -(125)

(126)- محمد العربي الزبيري،تاريخ الجزائر المعاصر،مرجع سابق،ص122.

(127)- وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية،محفوظات مؤتمر طرابلس الاول1960/59،التقرير الختامي،علبة مصورة رقم 119،المركز الوطني للارشيف ،الجزائر.

(128)- محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية(بالقاهرة) 27 أوت 1957.

(129)- مجلة المقاومة عدد 15 نوفمبر 1956.

MOHAMED HARBI ,Le F.L.N mirage et réalité,op.cit, p178. -(130)

(131)- مجلة المقاومة العدد15 نوفمبر1956.

(132)- محضر المجلس الوطني للثورة الجزائرية(بالقاهر)27أوت 1957.

(133)- المجاهد عدد أول نوفمبر 1957.

(134)- عبان رمضان:ولد في 10 جوان 1920 بالاربعاء نايث إيراثن،من حزب الشعب الجزائري،بعد خروجه من السجن في جانفي 1955 إلتحق بالثورة وأصبح من أبرز قادتها حيث كان المحرك الاساسي لمؤتمر الصومام،عضو المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ الاولى والثانية ،اغتيل بالمغرب يوم 27 ديسمبر 1957.أنظر :محمد حربي ،الثورة الجزائرية سنوات المخاض،ص185.

(135)- بن يوسف بن خدة كولد في 23 فيفيري 1920 بالبرواقية،من قياديي حزب الشعب الجزائري،إلتحق بعد خروجه من السجن في أفريل 1955 تولى مهام كبرى في الثورة أهمها رئاسته للحكومة المؤقتة الثالثة،إنسحب بعد سنة 1962 من الحياة السياسية باستثناء مرات قليلة ،أنظر محمد حربي،الثورة الجزائرية،مرجع سابق،ص183.

(136)- Khalha MAAMMRI,Abanne Ramdane,Ed Rahma,Alger,1992,p121.

(137)- محمد العربي الزبيري ،تاريخ الجزائر المعاصر،ج2،مرجع سابق،ص110.

(138)- Messaoud MAADAD,op.cit,p73

(139)- شهادة بن يوسف بن خدة حول اعتقال محمد العربي بن مهيدي،مجلة أول نوفمبر عدد مارس1987.

(140)- محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص133.

(141)- Khalha MAAMMRI,op.cit p236.

(142)- MOHAMED HARBI ,Le F.L.N mirage et réalité,op.cit, p194

(143)- محمد العربي الزبيري،المرجع السابق،ص134،وكذا MOHAMED HARBI ,Le F.L.N mirage et réalité,op.cit, p193

(144)- Messaoud MAADAD,op.cit,p79

(145)- Khalha MAAMMRI,op.cit pp176-186

(146)- وثيقة مؤتمر الصومام

(147)- Messaoud MAADAD,op.cit,p46.

(148)- IBID

(149)- عبد الله حمادي،الحركة الطلابية الجزائرية (1871 -1962)،منشورات المتحف الوطني للمجاهد ،الجزائر1995،ص56

(150)- M[ed] TEGUIA,op.cit,p140

(151)- المجاهد عدد 11 نوفمبر 1957.

(152)- وثيقة مؤتمر الصومام

(153)- Messaoud MAADAD,op.cit,p49

(154)- وثيقة مؤتمر الصومام.

(155)- نفسه.

(156)- Ferhat ABBAS,L'indépendance confisquée ,op.cit,p32.

الفصل الثاني

I-نحو تطور العمل الثوري 1960/1957

II-عن هياكل جبهة التحرير الوطني و هيأتها

-المجلس الوطني للثورة الجزائرية

III-ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1- الظروف الداخلية.

- الظروف السياسية.

-الظروف العسكرية.

-الظروف الاجتماعية.

2- الظروف الخارجية.

VI-أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1 - على الصعيد الداخلي.

2-على الصعيد الخارجي.

V-تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

1- فكرة تأسيس حكومة م.ج.الجزائرية .

2- التأسيس.

3-تشكيلةالحكومةالمؤقتةللجمهورية الجزائرية1960/58.

VII-موقف الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

VIII- المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة.

1- الدول العربية.

2- الكتلة الشيوعية.

3- دول العالم الثالث.

4- الكتلة الغربية(الرأسمالية).

IX- فدراليات جبهة التحرير الوطني.

1- فدرالية المغرب.

2- فدرالية تونس.

3- فدرالية فرنسا.

X- المنظمات الجماهيرية .

XI- تطور هياكل الجيش التحرير الوطني .

1- جيش التحرير الوطني (بالداخل و الخارج).

2-مشكلة التسليح و التموين .

3 - تطور قيادة جيش التحرير .

XII-اجتماع العقداء العشرة من 11 أوت 1959 إلى 09نوفمبر 1959الأسباب والنتائج.

نحو تطور العمل الثوري 1960/1957

- عن هياكل جبهة التحرير الوطني و هيآتها:

شهدت الفترة الممتدة ما بين 57- 1960 تطورا وتغيرا على مستوى هياكل جبهة التحرير الوطني، هذه التغييرات راعت في مجملها الظروف المحيطة بالثورة الداخلية منها والخارجية، فقد برزت هياكل جديدة الهدف منها تنظيم وتدعيم خط الثورة بصفة أشمل وأدق، كما طورت بعض التنظيمات الأخرى لتواكب الأحداث والتغيرات المحلية والدولية.

وطبيعي جدا أن ترضي هذه التعديلات والتغييرات البعض وتغضب البعض الأخر، فالذين رضوا عن هذا التطور يرون أن ذلك يصب في خدمة القضية الجزائرية قلبا وقالبا، أما الذين امتعضوا عن هذه التغييرات فإنهم يؤكدون أن ذلك يعني فتح أبواب جديدة في مرحلة الثورة هي في غنى عنها، ويكون بداية لانحرافها عن المسار المحدد سلفا، وسواء هلل البعض أو رفض البعض الأخر، فإن التاريخ سجل هذه المستجدات كما سجل معها الايجابيات والسلبيات المنجزة عنها.

- المجلس الوطني للثورة الجزائرية:

بعدما تمّ إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية وعين أعضاؤه في مؤتمر الصومام، عقد المجلس دورته الأولى بالقاهرة في العشرين من أوت 1957، وقد سبقت الدورة معطيات جديدة[1] على

الساحة وفقدت الثورة بعضها من أهم رموزها كما سبق الذكر، وبعد أسبوع من الاجتماعات قرر المجلس رفع عدد أعضاؤه من أربعة وثلاثين عضوا إلى أربعة وخمسين عضوا، وقر كذلك إلغاء الفرق بين الإضافيين والأساسيين[2]، كما رفع عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ من خمسة إلى تسعة أساسيين يضاف إليهم السجناء الخمسة كشرفيين[3].

والملاحظ هو أن المجلس أبعد عضوين من لجنة التنسيق والتنفيذ السابقة عن عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ الجديدة، ويعني الأمر السيدان بن يوسف بن خدة وسعد دحلب لأنهما محسوبان على الشهيد عبان رمضان[4] الذي بدأ البعض من قادة الثورة محاصرته ليغتال فيما بعد.

وقد تكون هذه التغيرات هي الحل الوسط الذي توصل إليه المجتمعون بغية الحفاظ على وحدة الصف وتجنبا للانقسامات التي قد تعصف بالثورة وتجعلها عبارة عن مجموعات متناحرة ومتنافرة تحيد عن الهدف المنشود ومن ثمة يسهل القضاء عليها.

وبعد أزيد من سنتين يعود المجلس للانعقاد في دورته الثانية في طرابلس ما بين السادس عشر ديسمبر 1959[5] والثامن عشر جانفي 1960، وقد سبق المؤتمر عدة أحداث شهدتها الثورة على جميع المستويات، فمن تأسيس الحكومة المؤقتة في التاسع عشر سبتمبر 1958 إلى إجتماع عقداء الداخل في ديسمبر من السنة

إلى اجتماع العقداء العشرة المشهورة صائفة 1959.

والملاحظة الأولى والهامّة على هذا المجلس هو أنّه عقد مؤتمره هذا بتركيبة بشرية مغايرة بشكل كبير لتركيبة المجلس السابق[6]، والاهم من ذلك هو أن تغيير هذه التركيبة لم يكن من داخل مؤتمر يعقده المجلس، بل تم على إثر اجتماع العقداء العشرة صائفة 1959 بتونس، مما أثار احتجاجات و استفهامات بين المؤتمرين الذين رأى بعضهم بأن هذه العملية هي عبارة على انقلاب ضد مؤسسات الثورة[7]، هذا الجو المشحون والظرف الصعب الذي تمر به الثورة لم يمنع المؤتمرين بعد أكثر من شهر من الاجتماعات المتواصلة من الانتصار على خلافاتهم ولو إلى حين من أجل رص الصف لضمان انتصار القضية التي يكافحون من أجلها منذ زمن، كما عدل المجلس في هذه الدورة تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي لم تتضمن ولأسباب متعددة أسماء بارزة محسوبة على حزب الشعب الجزائري وأخرى على الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء، كما أن المجلس أنشأ هيئات أخرى ستلعب الدور المنوط بها.

- ظروف تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

شهدت الثورة الجزائرية منذ اندلاعها ليلة الفاتح نوفمبر 1954، وإلى غاية استرجاع السيادة الوطنية في جويلية 1962 أحداثا وتطورات هامة على مختلف الأصعدة، سواء السياسية منها

أو العسكرية، إن على المستوى الداخلي أو الخارجي، كان لها تأثير كبير في سيرها واستمرارها.

و يعتبر تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم 1958/09/19 أحد أبرز هذه الأحداث الهامة، حيث يمكننا اعتبار هذا الحدث حصيلة لظروف وعوامل عاشتها الثورة داخليا وخارجيا، ووفق هذا يمكننا التمييز بين ظروف داخلية وأخرى خارجية أسهمت في ظهور الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

أولا: **الظروف الداخلية:**

تكتسي هذه الظروف والعوامل أهمية بالغة، لما لها من تأثير مباشرة على سير أحداث والتي يمكننا حصر أهمها فيما يلي:

1- **الظروف السياسية**: بموجب قرارات مؤتمر الصومام 20أوت 1956 [8]، تم تشكيل أول جهاز تنفيذي رسمي للثورة الجزائرية، ألا وهو لجنة التنسيق والتنفيذ، والتي ضمت خمسة أعضاء، وزعوا فيما بينهم المهام الموكلة لهذه اللجنة[9].

لقد سعت لجنة التنسيق والتنفيذ بكل ما أتيح لها من إمكانات إلى تنظيم الثورة وقيادتها، غير أن صعوبات اعترضتها فأجبرتها على مغادرة الجزائر باتجاه الخارج، بعد فشل معركة الجزائر1957. ورد الفعل العنيف للسلطات العسكرية الفرنسية، فحاولت اللجنة أن تعالج المشاكل الداخلية للثورة من الخارج

(تونس)، ثم العودة إلى أرض الوطن، ولكن الأحداث سارت نحو الأسوأ[10].

وقد أدى هذا الأمر إلى ظهور أزمة داخلية سنة 1957،تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم [11]وعبان رمضان ولكن بفضل اللجوء إلى وساطة السيد عباس فرحات تم حل الأزمة مؤقتا بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة الجزائرية،وهذا في مؤتمر 20أوت 1957 بالقاهرة[12].

ولكن رغم ذلك فإن لجنة التنسيق والتنفيذ بقيت تدور في حلقة مفرغة، وتعاني من غياب روح الثقة وعدم التجانس بين الأعضاء المشكلين لها، مما أدى إلى فشلها في حل المشاكل التي كانت تعاني منها الثورة في الداخل[13].

وفي هذه الأجواء سيحدث اغتيال عبان رمضان، وقد انجر عن هذا الاغتيال آثار سلبية على نفسية بقية أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، خصوصا السيد عباس فرحات الذي فكر في الانسحاب من عضوية البعثة الخارجية، لكنه تراجع عن قراره وبرر ذلك بقوله:"بأن مكانه بين المسؤولين وإلى جانبهم على الأقل من أجل تفادي ما هو أسوأ[14]".

و بالإضافة إلى ذلك فقد وقعت حوادث في صفوف الثورة دلت على تقلص وتراجع روح الثقة، فظهرت حركات مناوئة للقيادة، وتعتبر قضية محمد لعموري[15] من أخطرها، فقد توجهت بمعاقبة

والتنفيذ في دراسة ملف تحولها إلى حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أجل مواجهة سياسة ديغول داخليا سواء عسكريا أو سياسيا [22]، وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية[23].

2- الظروف العسكرية:

تكاد تجمع مصادر الأرشيف والدراسات التاريخية التي تناولت هذا الموضوع، على أن الأوضاع العسكرية للثورة الجزائرية خلال هذه الفترة كانت جد حرجة وصعبة للغاية.

فسنة 1958 وما بعدها سجلت بصورة ملحوظة منعطفا حاسما في تسير العمليات العسكرية في الجزائر، فسواء في الداخل أو الخارج تلقت الثورة ضغطا عسكريا من طرف الجيش الاستعماري الفرنسي وفرق "الأمن" بمختلف وحداتها، حيث أصحبت المبادرة من جانب الوحدات العسكرية الفرنسية، التي تأقلمت مع أسلوب الحرب الثورية [24] وقد عم الإرهاق في الداخل من جرّاء الاستراتيجية العسكرية الديغولية، وبدا الحماس الذي عرفته الثورة عند بدايتها يتناقص[25].

وفي هذا السياق تلقّت قوّات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في الأرواح، سواء في المعارك والاشتباكات في داخل الوطن أو على الحدود المسيجة والمكهربة- خط موريس -فخلال سنتي1958و 1959 كان 80٪ من عناصر جيش التحرير الوطني

يستشهدون وسط الأسلاك الشائكة والمكهربة، خلال اختراق خط موريس[26].

ونتيجة للتأثيرات السلبية الخطيرة لخط موريس على الثورة، فقد ضاعفت قوات جيش التحرير الوطني عملياتها الصغرى- منذ جانفي 1958- ضد القوات العسكرية الفرنسية على الحدود الجزائرية التونسية، وبذلك تبدأ " معركة الحدود" التي ستنتهي في أواخر شهر ماي من نفس السنة، وقد تكبدت وحدات جيش التحرير الوطني خسائر فادحة في هجماتها ضد خط " الموت" -موريس- ، فمثلا استشهد يوم 26 فيفيري 1958 حوالي 225 جنديا مقابل مقتل 19 جنديا فرنسيا فقط، وفي 27 فيفيري 1958 استشهد 100 جندي مقابل جندي فرنسي واحد فقط، وستكلف المعركة ضد خط موريس جيش التحرير بمنطقة سوق أهراس ما بين 23 أفريل 1958 إلى 03 ماي 1958 استشهاد 620 جندي جزائري، واستيلاء الجيش الفرنسي على 546 قطعة سلاح، وستختتم هذه المعركة بحصيلة ثقيلة، قدرتها السلطات العسكرية الفرنسية بستة آلاف (6000) شهيدا وأربع آلاف (4000) قطعة سلاح، وبذلك أصبحت مهمة اختراق خط موريس غير مضمونة العواقب إطلاقا بالنسبة إلى جنود جيش التحرير، مما أدى إلى انحطاط معنويات مقاتلي جيش التحرير الوطني، فكان لزاما على لجنة التنسيق والتنفيذ إيجاد مخرج لهذا المأزق.

ولهذا الغرض أنشئت لجنة العمليات العسكرية (COM) بالإضافة إلى تجاوز مفهوم الولايات تطبيقا لقرار المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1957، القاضي بإنشاء قيادة موحدة لجيش التحرير مقسمة إلى فرعين، الفرع الأول ترأسه العقيد هواري بومدين ونجح في إدارته نجاحا كبيرا، وقره الحدود الجزائرية المغربية،وأما الفرع الثاني فترأسه العقيد محمد السعيد، ويتواجد على الحدود الجزائرية التونسية ،وقد فشل في إداراته رفقة مساعديه فشلا ذريعا، مما أدى إلى تأزم الوضع على الشرقية ثم انتقلت آثاره إلى الداخل خاصة بالولاية الأولى والقاعدة الشرقية [27].

لقد سادت روح الفوضى وعدم الانضباط لدى جيش الحدود، وسادت الخصومات بين ضباط جيش التحرير، وهذا لعدة أسباب كان على راسها إقدام كريم بلقاسم [28] على فتح باب المناصب السامية في هياكل جيش التحرير الوطني، كتعيينه للرائد ايدير [29] مسؤولا على جيش الحدود، هذا الإجراء جلب للسيد كريم بلقاسم تهمة الجهوية وفقدانه لنفوذه شيئا فشيئا داخل صفوف التحرير على الحدود، وسعى هؤلاء الضباط إلى العمل على طرده ومن والاه من قادة الثورة، بدعوى الفشل الذريع في إيجاد حلول ناجحة للمشاكل الخانقة التي كانت تعاني منها الثورة، وفي مقدمتها مشكل التسليح، وكل هذا أدى بالقادة النافذين في لجنة التنسيق والتنفيذ كريم بلقاسم –لخضر بن طوبال [30] عبد الحفيظ

بوصوف[31] إلى السعي الحثيث لإيجاد حل مناسب، كما شرعت القوات العسكرية الفرنسية في تطبيق حق المتابعة ضد جنود جيش التحرير الوطني عبر الحدود، تطبيقا لأوامر سلان، الذي أصدر أوامر تقضي بحق المتابعة، من هنا جاءت أوامر للطيران الحربي الفرنسي بمهاجمة ساقية سيدي يوسف التي أدت إلى استشهاد تسعة وستين 69 مدنيا وحصيلة ثقيلة من الجرحى قدرت بـ مائة وثلاثين 130.

كما ازدادت أزمة التسليح حدة جراء إقامة خط موريس المكهرب والملغم على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية، ومصادرة سفينة سلوفينيا التشيكوسلوفاكية المحملة بـ مائة وثمانية وأربعين 148 طنا من الأسلحة إلى جيش التحرير الوطني المغرب الأقصى.

3- الظروف الاجتماعية:

تجمع مختلف المصادر التي اطلعنا عليها على أن وضعية الشعب الجزائر قبيل تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كانت جد سيئة، سواء بالداخل أو على الحدود (بتونس والمغرب الاقصى).

في هذا الإطار يشير تقرير السياسة العامة الذي أعده السيد عباس فرحات يوم 20 جوان 1954، إلى أن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يعتبر تلبية للمطالب المستعجلة للشعب

ولمطالب جيش التحرير الوطني[32].

ولقد كان للإجراءات العسكرية الفرنسية أثر كبير على الوضعية الاقتصادية للسكان الجزائريين، خصوصا مع توسيع نطاق المناطق المحرمة وإقامة المحتشدات الإجبارية الخاصة بالجزائريين، قصد عزلهم عن جيش التحرير، ففي هذا الإطار مثلا قامت السلطات الفرنسية بالولاية الثانية بإقامة ثلاثة وسبعين (73) محتشدا، في حين كانت المناطق المحرمة تشكيل ثلثي (3/2) مساحة الولاية، تأثلات مناطق عديدة من جراء ذلك، خصوصا الفقيرة منها(33).

كما يشير تقرير عن الوضعية العسكرية إلى أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان من أجل رفع معنويات الشعب، الذي يأمل في دعم خارجي جاد(34)، وهو ما كان يمكن لهذه الهيئة السياسية تحقيقه.

ولقد سعى الاستعمار الفرنسي في هذه الفترة أكثر من غيرها إلى استهداف ولاء الشعب للثورة، وتجسد هذا المسعى في السياسة الديغولية في شقها الاقتصادي والاجتماعي، وهو ما تخلص في مشروع قسنطينة 1958، والذي كان هدفه خلق طبقة برجوازية حليفة للاستعمار الفرنسي(35).

كما شنّت المصالح النفسية المختصة في الجيش والإدارة الفرنسيين حربا نفسية على أفراد الشعب الجزائري، وتأتي في طليعة هذه المصالح المكاتب الإدارية المختصة (SAS)، التي شرع

في إنشائها منذ سنة 1955، وقد ضاعفت من مجهوداتها بعد 13 ماي 1958، فركزت جهودها على المرأة الجزائرية وفئة الشباب، مستعينة بالوسائل الدعائية كالصحافة المكتوبة، الإذاعة والسينما، وسعت هذه المصالح إلى تثبيط عزائم الشباب وزرع اليأس فيهم، بقمعهم بالقوة، ثم بالتحدث لهم عن "خط الموت" على الحدود، وعن ندرة الأسلحة والذخيرة، ثم محاولة صرف اهتمامهم عن الثورة بوسائل مختلفة، كالرياضية والإكثار من النوادي، وتكوين مؤ طرين متشبعين بالفرنسية، ودفع البعض الأخر نحو الانحراف كشرب الخمر والدعارة، من أجل زرع الإحباط النفسي لدى الشباب الجزائري الذي يعتبر خزان الثورة التحريرية (36). لقد صرح السيد عباس فرحات لجريدة "المجاهد" بأن اربع سنوات من حرب تحمل مشاقها شعب شجاع لا يمكن إلا ان تنتهي إلى تجسيد شخصية هذا الشعب وإلى إعلان حكومته الوطنية الشرعية"(37).

ثانيا: <u>الظروف الخارجية:</u>

كان للظروف الخارجية دور وتأثير بارزان في دفع قيادة الثورة، ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، للتفكير الجاد في مسألة إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي يمكننا أن نذكر أهمها فيما يلي:

- الضغوط التي تعرضت لها الثورة الجزائرية من طرف نظامي

تونس و المغرب الأقصى، فإعلان فرنسا لحق المتابعة العسكرية لعناصر جيش التحرير الوطني عبر الحدود، إضافة إلى كثرة تواجد عناصر جيش التحرير في تراب الدولتين اديا إلى تزايد التصعد في المغرب العربي، حيث قام الطيران العسكري الفرنسي يوم 08 فيفيري 1958 بقنبلة ساقية سيدي يوسف، وقد أدى هذا الهجوم العدواني إلى مقتل عشرات المدنيين من الطرفين التونسي والجزائري، ويعد ذات الهجوم مؤشرا لتزايد الضغط في المغرب العربي، فمن أجل تفادي مثل هذه الأخطار ومن أجل تفادي التدخل المصري في المنطقة وتحديدا من البوابة الجزائرية قامت الدولتان التونسية والمغربية بإعادة بعث فكرة ندوة مغاربية، والتي ستنعقد بطنجة المغربية بين 27 و29 افريل 1958.

هذه الندوة جعلت من استقلال الجزائر شرطا لحل "الصراع الجزائري الفرنسي"، كما اعترفت الدولتان بجبهة التحرير الوطني ممثلا شرعيا للشعب الجزائري، وطرح اقتراح إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، لكن بعد استشارة الحكومتين التونسية والمغربية

لقد شكّل خوف نظامي تونس والمغرب من أخطار امتداد الحرب إلى بلديهما، دفعا لمحاولتهما احتواء الثورة الجزائرية، وهذا ما تجسد فعلافيضغوط سياسيةو" نصائح" للركون إلى المفاوضات.

كما تعتبر عودة ديغول إلى السلطة اثر أحداث 13 ماي 1958 بالجزائر، ظرفا خارجيا هاما، إذ أن هذا الأخير سعى إلى محاصرة الثورة وعزلها دبلوماسيا، واستطاع لفترة أن ينتزع منها المبادرة، لهذا فقد اقترح أعمر أو عمران في تقريره إلى لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE)ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، كخطة هجومية دبلوماسيا، وقصد الاستفادة من الصراع بين الشرق والغرب في إطار الحرب الباردة، لكسب الدعم المادي والمعنوي في المحافل الدولية.

وإذا كانت عودة الجنرال ديغول إلى السلطة قد زادت من آمال المسؤولين المغاربيين في حل تفاوضي، للتخلص من " الأزمة الجزائرية" التي تمنع استقرار سلطاتهم، فان عباس فرحات بدوره اعتبر هذه العودة للجنرال إلى هرم السلطة في باريس، فرصة كبيرة لإيجاد تسوية سلمية "للصراع "، وهو ما يمكن استخلاصه من تصريح له في جريدة المجاهد يوم 10 أكتوبر 1958، حيث قال:"إن تشكيل الحكومة الجزائرية من شأنه أن يجعل التفاوض بين الجزائر وفرنسا أكثر سهولة ودقة من ذي قبل "، ويلح عباس فرحات في نفس الحديث عندما يضيف:"إن الحل الوحيد المعقول بالنسبة لفرنسا هو أن تفتح مفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من أجل تحقيق السيادة الجزائرية"[38]، كما أوضح في كتابه تشريح حرب:" أن ديغول كان في وضع يمكنه من

تسوية مشكلتنا"[39].

إن إنهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة ومجيء ديغول على رأس الجمهورية الخامسة بدعم من الجيش يعد معطى جديدا سيغير معطيات الصراع الجزائري الفرنسي، لأنه أصبح يسعى جاهدا من أجل عزل جبهة التحرير الوطني في المغرب العربي، وتزامن هذا مع تزايد نشاط الدعوة إلى الجزائر الفرنسية أكثر من أي وقت مضى[40].

وفي هذا الإطار ومن أجل كسب نظامي تونس والمغرب وعزل جبهة التحرير عنهما، قام ديغول بتقديم تنازلات لصالح البلدين، ففي 14 جوان 1958 وافق على إخلاء المراكز العسكرية الفرنسية في غرب وجنوب المغرب، وفي 17 من نفس الشهر والسنة وقع اتفاقا حول انسحاب القوات الفرنسية من كل التراب التونسي باستثناء بن زرت.

هذه التنازلات الفرنسية ستدفع حكومتي البلدين –تونس والمغرب الأقصى– إلى التخلي نوعا ما عن دعم جبهة التحرير الوطني في مرحلة أولى، ثم الضغط عليها في مرحلة ثانية، من أجل التأثير على مواقفها، وستتجلى هذه السياسة في ندوة تونس المنعقدة في الفترة الممتدة ما بين 17 و20 جوان 1958، هذه الأوضاع دفعت جبهة التحرير لأن تبحث لها عن نفس ثان[41].

والحقيقة أن الوضع في المغرب العربي خصوصا والوضع

الدولي عموما كان يستلزم إنشاء هيئة سياسية تتمتع بطابع رسمي ذي صبغة شرعية لها وزنها، تكون في مستوى حكومة، خصوصا بعدما انجزت تونس إلى مفاوضات مع شركات بترولية فرنسية من أجل التواصل إلى صبغة اتفاق، حول إمكانية تمرير البترول الجزائري عبر التراب التونسي، وهو ما دفع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الاحتجاج لدى الرئيس التونسي لحبيب ببرقية مؤرخة في 13 جويلية 1958.

ويعتبر الأستاذ أحمد توفيق المدني أن إنشاء الحكومة المؤقتة كان رادا على مناورات ديغول والسلطات الاستعمارية على الصعيد الدولي، والتي كانت تتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري تكون مؤهلة للتفاوض مع الحكومة الفرنسية(42).

ومن الظروف الدولية التي دفعت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إنشاء الحكومة المؤقتة، الأحداث الهامة التي شهدها العالم العربي عموما، فقد جاء في رسالة بعث بها السيد عباس فرحات – قبيل ساعات من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة– إلى رئيس الجمهورية العربية المتحدة السيد جمال عبد الناصر جاء فيها بأن إنشاء هذه الحكومة هو استجابة لنداء العروبة الصارخ الذي تصاعد في كل أرجاء الوطن العربي(43).

ففي المغرب العربي وعلى اثر العدوان الفرنسي على ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958، حدث تعاطف كبير بين الشعبين

التونسي والجزائري، بالإضافة إلى ما شهده المشرق العربي من وحدة بين مصر وسوريا، والذي أدى إلى ظهور الجمهورية العربية المتحدة، وكذلك نجاح الثورة العراقية في 14 جويلية 1958، والتي أدت إلى التخلص من النظام الملكي العميل لنوري سعيد، و موقف عراق الثورة الايجابي من الثورة الجزائرية[44].

وعموما فإن الظروف الدولية آنذاك كانت تتطلب إيجاد هذه الهيئة القيادية ذات الطابع الدولي كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري[45]، ولأجل دراسة مسألة إنشاء الحكومة المؤقتة أنشئت لجنة تحت إشراف لجنة التنسيق والتنفيذ وهذا منذ ربيع 1958، هذه اللجنة قامت باستشارات حول الموضوع، توجتها تقارير إضافية لأعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، تناولت الوضع الداخلي والدولي واتفق أغلبها على أن الظروف الدولية بالخصوص جد مواتية للإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية[46].

- **<u>أهداف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:</u>**

ما يمكننا الإشارة إليه في هذا الباب هو أن الحكومة المؤقتة أنشئت من أجل تحقيق أهداف محددة، وهي التي ستجدث عنها لا حقا انطلاقا مما ورد في الأرشيف الخاص بهذا الجهاز السياسي الثوري، سواء من خلال التصريح الرسمي للتأسيس أو من خلال

تقارير أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وتقارير اللجنة المكلفة بدراسة ملف إمكانية إنشاء حكومة مؤقتة.

أولا: على الصعيد الداخلي:

- محاولة حل مشكل القيادة، بتحقيق نوع من الانسجام والوحدة التي طالما افتقدت لها لجنة التنسيق والتنفيذ، وبالتالي محو سلبيات الماضي، وتكاد تجمع آراء أعضاء لجنة التنسيق على أن المشكلة الأساسية التي عانت منها الثورة هي مشكلة القيادة أساسا[47].

- أمّا من الناحية العسكرية فيعتبر مشكل الأسلحة أخطر المشاكل العسكرية التي عانت منها الثورة خلال سنة1958، فبعد إقامة السلطات الفرنسية لخط موريس على الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية أصبح من الصعوبة بمكان إدخال الأسلحة إلى التراب الوطني[48]، لذلك فان أول هدف عسكري برمج للحكومة المؤقتة هو إيجاد حل لمشكل التسليح وتقوية القدرات العسكرية لجيش التحرير الوطني [49].

- يندرج تأسيس الحكومة م.ج.ج.. ضمن مسار عام لمواجهة سياسة الجمهورية الخامسة بزعامة الجنرال ديغول، والتي تصب في اتجاهين وبشكل متواز، على المستويين السياسي والعسكري وعلى الصعيدين الداخلي والخارجي[50].

- إعادة زرع روح التفاؤل والأمل لدى فئات الشعب الجزائري

الطامحة إلى إعلان حكومة وطنية شرعية، تواصل الثورة على كسب الدعم الفعال على الصعيد الدولي [51].

- ومن خلال كل ما سبق استهدفت هذه الخطوة التحرير الوطني إعطاء نفس ثاني للثورة التحرير في ظروف تغيرت فيها معطيات الصراع الجزائري الفرنسي، خصوصا مع مجيء الجنرال ديغول إلى هرم السلطة الفرنسية[52].

- إعادة بعث الوجود الجزائري الرسمي، مجسدا في الدولة الجزائرية المغتصبة منذ جويلية 1830، وهو ما يجسد وفاءها للماضي[53].

ثانيا:على الصعيد الخارجي:

- لقد أنشئت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في ظروف متميزة وحرجة بالنسبة للثورة الجزائرية، لهذا فقد احتلت الأبعاد الدبلوماسية والدولية عموما قسما هاما من أهدافها المسطرة، والتي يمكننا إيجازها في النقاط التالية:

- مواجهة السياسة الخارجية لشارل ديغول، واستعادة المبادرة منه وتدارك الصعوبات التي كانت تعاني منها الثورة داخليا بتحقيق انتصارات دبلوماسية، وهو ما عبر عنه عمر أو عمران عضو لجنة التنسيق والتنفيذ في تقريره إلى اللجنة ذاتها، حيث ألح على ضرورة التعجيل بإعلان تأسيس الحكومة المؤقتة، كخطوة هجومية من الناحية الدبلوماسية[54].

- يندرج تأسيس الحكومة م.ج ضمن إطار سعي جبهة التحرير الوطني إلى تحطيم المؤسسات الاستعمارية القائمة، بإيجاد مؤسسات ثورية بديلة، لتبسيط تأثيرها تدريجيا على المجال الدولي[55].

- يعتبر الإعلان عن ميلاد الحكومة المؤقتة الجزائرية عام 1958 إعادة بعث للدولة الجزائرية كشخص من أشخاص القانون الدولي، ذلك أن هذه الشخصية لم تنتف نهائيا بسيطرة الاستعمار الفرنسي على الجزائر وتحطيمه لمقاومة الأمير عبد القادر والانتفاضة الشعبية العديدة، مما وضع عواصم الدول أمام تحدي الاعتراف بها إن عاجلا أو أجلا[56].

- من أجل توفير أداة شرعية ورسمية مع فرنسا، وتكذيب ادعاءات ديغول الذي كان يتذرع بعدم وجود حكومة تمثل الشعب الجزائري للتفاوض معها، كما عبر عن ذلك فرحات عباس في رسالته إلى جمال عبد الناصر قبيل الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة بأن "هذه الحكومة ستكون عاملا من العوامل المساعدة على إيجاد حل سلمي"[57].

- محاولة جبهة التحرير الوطني الاستفادة من الوضع الدولي أنذاك، بالصراع الايديولوجي بين المعسكرين الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن ينجر عن ذلك تبعية الجزائر من المعسكرين، أي

الاستفادة من الدعم المادي والدبلوماسي للدول الاشتراكية مع المحافظة على استقلالية القرار السياسي الجزائري[58].

ب- تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

إنّ الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من طرف لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 19سبتمبر 1958، سبقته خطوات ومراحل كانت شرتها نضج الفكرة، ثم العمل على تجسيدها.

أولا:فكرة تأسيس حكومة م.ج.الجزائرية:

إنّ فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت تختمر في أذهان قادة الجزائرية منذ سنة 1956، وفي هذا الإطار يذكر السيد رضا مالك "بأن فكرة تأسيس حكومة مؤقتة ج.ج.بدأت تتبلور بعد اختطاف الزعماء الخمس يوم 22 أكتوبر 1956"[59]

و هذا بهدف الرد على هذا العدوان الفرنسي الذي استهدف من ورائه القضاء على الثورة الجزائرية باعتقال زعمائها[60].

ثمّ طرحت الفكرة بشكل أكثر جدية سنة 1957، خلال جلسات المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة من 20 إلى 28 أوت 1957، حيث اتخذ قرار، تم بموجبه التفويض للجنة التنسيق والتنفيذ، بتأسيس حكومة جزائرية حينما تحين

الظروف المواتية[61].

إنّ مؤتمر طنجة المنعقد بالمملكة المغربية في أفريل 1958 طرح للنقاش فكرة تأسيس حكومة مؤقتة جزائرية على الصعيد المغاربي، بين ممثلي جبهة التحرير الوطني وممثلين عن حزب الاستقلال المغربي والدستور التونسي، وقد تم الاتفاق على إجراء مشاورات مع حكومتي المغرب وتونس من أجل إقامة حكومة مؤقتة جزائرية في المنفى[62].

– وقد كان للظروف الصعبة التي عاشتها الثورة آنذاك، تأثير كبير في التعجيل باتخاذ الإجراءات الكفيلة بدراسة الموضوع بجدية، حيث أنه مع مطلع سنة 1958 أصبحت الأوضاع جد مقلقة داخل لجنة التنسيق والتنفيذ، خصوصا بعد الإعلان عن خبر مقتل عبان رمضان من طرف رفقائه –الباءات الثلاث- :كريم بلقاسم – لخضر بن طوبال –عبد الحفيظ بوصوف، وحدوث الأزمة في لجنة التنسيق والتنفيذ أدت إلى فقدان الثقة بين عناصرها، فكان لزاما إيجاد جهاز جديد يعيد للقيادة الثقة بين أفرادها ويعيد لها نشاطها[63].

وفي هذه الإثناء –أي في ربيع 1958- أعلن السيد فرحات عباس عند اجتماعه بجان لا كوتور [64] بسويسرا بتاريخ 08 فيفري 1958" بأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية هي قيد الدراسة"[65].

وفي هذا الإطار أعلنت لجنة التنسيق والتنفيذ في 04 أفريل 1958 عن إنشاء نواة الحكومة المؤقتة، وذلك بإنشائها لثمانية (08) مصالح وزارية، وبموازاة- ذلك أسست لجنة التنسيق والتنفيذ لجنة لدراسة فكرة إمكانية تكوين حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، والتي ستقوم بإجراء استشارات ودراسة التقارير المقدمة في هذا الموضوع من قبل السادة: أعمر أوعمران،كريم بلقاسم ،لخضر بن طوبال ،فرحات عباس ،وهذا خلال الفترة الممتدة من جويلية إلى سبتمبر 1958(66)،وقد أفضت هذه الاستشارات والتقارير إلى شبه إجماع على ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية لتوفير و ملاءمة الظروف الداخلية والدولية[67].

ثانيا: التأسيس:

بعد أن قامت اللجنة المكلفة بدراسة إمكانية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية بتقديم استنتاجاتها إلى لجنة التنسيق والتنفيذ في شكل تقرير مفصل [68]، والتي كانت ايجابية على مختلف الأصعدة، داخليا وعلى صعيد الوضع في فرنسا والشمال الإفريقي وحتى على المستوى العالمي، قامت لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 09 سبتمبر 1958 بالفصل في مسألة بالاتفاق على إنشاء هذا الجهاز، وتم الاتفاق على المبادئ و هيكلة الحكومة التي ستستقر بالمنفى[69].

بعد ذلك قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بإطلاع الدول

الشقيقة بالقرار من أجل الحصول على تأييدها واعترافها، حيث قام السيد عبد الحميد مهري بالاتصال بفتحي الذيب [70]، وقام لمين دباغين من جهته رفقة العقيد بوصوف بزيارة إلى المملكة المغربية لإعلام محمد الخامس بالقرار، في حين زار كريم بلقاسم ومحمود شريف تونس، وأطلعها رئيسها لحبيب بورقيبة على قرار لجنة التنسيق والتنفيذ [71]، كما تم تسليم بيان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليلة الإعلان عنها لكل السفارات العربية بالقاهرة وإلى الرئيس جمال عبد الناصر.

وتمّ الإعلان الرسمي عن تأسيس الحكومة المؤقتة ج.ج يوم 19 سبتمبر 1958 بالعاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء، وسفراء بعض الدول العربية، حيث قام بتلاوة بيان التأسيس رئيس ح.م.ج.ج السيد فرحات عباس، علما أن حلفين آخرين نظما بتونس والرباط في نفس الوقت[72].

هذا وقد تمّ تسجيل أولى الاعترافات بهذه الحكومة الجديدة خلال ذلك الحفل، من طرف حكومة الجمهورية العربية المتحدة، ثم الجمهورية العراقية فالمملكة الليبية ثم دولة باكستان[73].

ثالثا: تشكيلة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية58/1960:

ضمّت أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية تسعة عشر (19)شخصية برئاسة عباس فرحات، أربعة عشر (14) وزيرا ونائبين للرئيس وثلاثة (3)كتاب دولة وإن نظرة متفحصة لهذه

التركيبة البشرية لأول حكومة م.ج.ج تعطينا فكرة عن الطريقة التي نشأت بها، والهدف المرجو من ذلك.

يذكر الرئيس عباس فرحات بأنه قبل تعيين الوزراء، كلف السيد عبد الحميد مهري بإجراء استشارات فردية لكل عضو في لجنة التنسيق و ت، وعند استشارته للسيد فرحات عباس طلب منه أن تكون كل "الحساسيات "السياسية المتواجدة داخل صفوف جبهة التحرير الوطني ممثلة في التشكيلة الحكومية وهي.اللجنة الثورية للوحدة والعمل، حركة الانتصار الحريات الديمقراطية، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، والعلماء.

وقد اقترح عباس- حسب قوله- فيما يخص الرئاسة أن تعود إلى السيد كريم بلقاسم، أو إلى الدكتور لمين دباغين، فالأول من التاريخيين، والثاني رئيس البعثة الخارجية لجبهة التحرير الوطني.وحسب السيد فرحات عباس دائما فان كريم بلقاسم رفض من طرف لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف، وهذا لأجل المحافظة على التوازن معه، وأما محمد لمين دباغين فقد رفض بناء على موقف المسجونين الخمس بفرنسا، وخصوصا من طرف أحمد بن بلة، في هذه الظروف تم اختيار فرحات عباس بالإجماع رئيسا للحكومة (74).

والحقيقة أن رئيس الحكومة السيد فرحات عباس لم يكن يتمتع بالسلطة الفعلية، فالقرارات كانت تتخذ في مختل هيئات جبهة

التحرير الوطني بصفة جماعية، أما السلطة الفعلية، فالقرارات كانت تتخذ في مختلف هيئات جبهة التحرير الوطني بصفة جماعية، أما السلطة الفعلية كانت بيد الباءات الثلاثة:كريم بلقاسم وزير القوات المسلحة، لخضر بن طوبال وزير الداخلية، عبد الحفيظ بوصوف وزير الاتصالات العامة، وهم ذو نفوذ كبير في الداخل، فقد سبق وأن كانوا قادة لولايات، واحتفظوا إلى غاية هذا الحين – 1958– باتصالهم وعلاقاتهم المستمرة بالداخل[75].

و قد اجتهد الوزراء الثلاثة منذ إنشاء الحكومة المؤقتة.ج.ج للحفاظ على التوازن الدائم فيما بينهم، ومنع أية سيطرة من طرف على الطرفين الآخرين، ورغم تمتع كريم بلقاسم بالصفة"التاريخية" إلا أنه لم يستطع أن ينجح في فرض زعامته على الطرفين الآخرين،الذين كانا يحتلان مواقع استراتيجية ،والذي يؤكد وزن ونفوذ الباءات الثلاث في هذه الهيئة العليا للثورة هو احتفاظهم بمناصب هامة وحساسة في الحكومة المؤقتة الثلاث[76].

و رغم ما في الجمع بين هذه التيارات الموجودة داخل جبهة التحرير في الحكومة المؤقتة.ج.ج،فإن سلبياته أنتجت مشاكل خطيرة داخلها، مما انعكس سلبا على نشاط هذه المؤسسة التنفيذية الهامة لعدم التجانس بين عناصرها[77].

موقف الداخل من تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:

يشير تقرير السياسة العامّة الذي قدمه السيد فرحات عباس يوم

20 جوان 1959، بأن تأسيس الحكومة المؤقتة هو تلبية للمطالب المستعجلة للشعب الجزائري ولمطالب جيش التحرير الوطني، ويضيف تقرير الوضعية العسكرية بأن هذا الإعلان بعث حماسا شعبيا لدى الجزائريين، وأملا في جلب الدعم للثورة الجزائرية على الصعيد الخارجي.

وفي نفس السياق يذهب العقيد علي كافي قائد الولاية الثانية- الشمال القسنطيني- الذي يعتبر من أكبر المعارضين لقرار التأسيس، حيث يقول:"رغم المآخذ فإن التشكيلة اعتبرت حدثا تاريخيا وبعثا للدولة الجزائرية وانتقاما ساطعا من لطخة سيدي فرج، ذلك أن الشعب المهتم بكل ما يرجع له كرامته قد استقبل النبأ بكل حماس و فرحة، إذ للمرة الأولى منذ 1830 تولد حكومة بجهد الشعب الجزائري وحده وبدم أبنائه"[78].

كما يشير نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة السيد كريم بلقاسم إلى جيش التحرير الوطني:" في 19 سبتمبر 1958 تحقق ميلاد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، إن هذا التاريخ هو أمجد يوم في ثورتنا بعد الفاتح نوفمبر 1954،إنه تاريخ حاسم في تحرير وطننا ستسجله الجزائر يوما تدعمت فيه سيادتنا ، وإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد اتصلت برسائل الثقة التي وجّهها لها جيش التحرير الوطني من كل ناحية ، والحكومة الجزائرية تجدد شكرها على هذه الثقة التي ستعمل على أن تبقى

أهلا لها"[79].

ويذكر السيد فرحات عباس رئيس الحكومة م.ج.ج في كتابة حرب " بأنه بعد الإعلان عن تكوين الحكومة م.ج.ج دخل جيش التحرير في حيوية جديدة فقام بنصب الكمائن وخاض الاشتباكات في كل التراب الوطني، إنه نفس جديد إحياء مقاتلينا" حسب تعبيره[80].

من خلال الآراء السابقة لأبرز مسؤلي الحكومة م.ج.ج ولقائد من الداخل ،ندرك مدى التأييد الشعبي من تأسيس هذه الحكومة المؤقتة، وتأييد جيش التحرير الوطني،لكن هذا لن يعطينا كل الحقيقة عن موقف الداخل والذي نعني به موقف قادة الولايات ، الذين اخذوا على قيادة "الخارج" ممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ مجموعة من المآخذ،أهمها:

– عدم استشارة قادة الولايات في الداخل، حول الموضوع بصفتهم أعضاء في المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وهو ما اعتبروه مفاجأة لهم.

– أن القرار لم يتخذ بطريقة قانونية، حيث أن أمرا في مثل هذه الأهمية يعد من صلاحيات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، الذي يعتبر برلمان الثورة وجهازها التشريعي، فهو المؤهل للفصل فيه، لكن الذي حدث أن هذا المجلس لم يستدع، بل ولم يخطر أصلا، وهو الذي يمثل الهيئة العليا للثورة لها دورين أساسين:

– دور اللجنة المركزية(دور حزبي).

– دور تشريعي (برلماني)(81).

– وإذا كان بعض القادة يرفضون القرار بالطريقة التي صدر بها، فإن البعض الأخر يرفض الهيئة الجديدة ليس لذاتها، إنما بسبب أنها تحت رئاسة رجل " معتدل"التحق بقطار الثورة بعد إقلاعه، ولكونها كذلك أداة لسيطرة الخارج على الداخل، حيث عد هذا الإجراء تأكيد وتجسيدا نهائيا لا استقرار القيادة السياسية للجبهة بالخارج، وبالتالي يكرس إعطاء الخارج الأولوية على حساب الداخل، والذي يجابه عسكريا الهجمات والعمليات الواسعة التي يعترض لها من قبل الجيش الاستعماري، مما سيؤدي إلى تبلور الانشقاقات داخل صفوف الثورة،بين" العسكريين "و "السياسيين" وبين "الدخل "و "الخارج"[82].

ولعلّ أولى مؤشرات رفض بعض قيادات الداخل لهذا المولود السياسي القيادي الجديد ما يعرف "بمؤامرة" لعموري(محمد)، والتي اعتبرت محاولة انقلابية من طرف ضباط الولاية الأولى – الاوراس نمامشة– والقاعدة الشرقية ضد الحكومة م.ج.ج،من أجل القضاء على سلطة كريم بلقاسم ومحمود شريف[83].

ويعتبر العقيد محمد لعموري والمقدم مصطفى لكحل محركا هذه العملية، واللذان انتقدا كثيرا" الانحرافات المتكررة" للقيادة الموجودة بالخارج عن مبادئ بيان أول نوفمبر 1954، وخاضا

حربا دعائية في صفوف ضباط جيش التحرير على الحدود التونسية، ويبدو أنهما عوقبا لهذا السبب، حيث أرسل لعموري محمد إلى الشرق الأوسط بعد أن جرد من رتبة عقيد، وقد احتفظ هذا الأخير باتصالاته مع خلفه على رأس الولاية الأولى العقيد محمد نواورة وصديقه عواشرية قائد القاعدة الشرقية، وقد توجت هذه الاتصالات ببرمجة اجتماع سري بمدينة الكاف التونسية، يوم 16 نوفمبر 1958، حضره عدد كبير من إطارات جيش التحرير الوطني للولاية الأولى والقاعدة الشرقية، وقد تقرر في هذا الاجتماع:

- الإطاحة بالحكومة المؤقتة.
- إعادة تأهيل المجلس الوطني للثورة الجزائرية.

وتتمثّل الخطة الانقلابية لفريق العقيد لعموري في اعتقال وزراء الحكومة المؤقتة ج.ج.وعلى رأسهم كريم بلقاسم ومحمود شريف،والسيطرة على المصالح المدنية والعسكرية الجزائرية المتمركزة بالعاصمة تونس،وخصوصا قاعدة تونس ومراكز الاتصالات ،وهذا بإرسال وحدتين عسكريتين،كما اقترح لعموري في ذات الاجتماع تكوين لجنة متابعة والتي تأخذ على كاهلها الشؤون الخارجية للثورة(84).

ولكن بفضل وشاية تمكن السيد كريم بلقاسم رفقة محمود شريف من إفشال العملية في مهدها، بالاستعانة بالسلطات التونسية، التي تمكنت قواتها من التدخل، وإلقاء القبض على "المتآمرين"، وبعد ذلك أجريت لهم محاكمة صورية، وتم إصدار حكم الإعدام في حق العقيد

محمد لعموري وأحمد نواورة ،والرائدين:عواشرية ومصطفى لكحل ،وتنفيذه في مارس 1959،أما باقي الضباط وهم : عبد الله بلهوشات[85]، أحمد دراية[86]، محمد الشريف مساعدية،لخضر بلحاج،فقد حكم عليهم بالسجن المؤبد،ولكنهم استفادوا من العفو سنة 1960،فعينوا في الجنوب حيث قاموا بتنظيم الجبهة الجنوبية[87].

وضمن هذا الإطار المعارض للحكومة المؤقتة يندرج اجتماع العقداء من 06 إلى 12 ديسمبر 1958 بالولاية الثانية- الشمال الافريقي- ، ويعتبر قائد الولاية الثالثة- القبائل - العقيد عميروش صاحب المبادرة، والذي كانت له مجموعة من المآخذ على الحكومة م.ج.ج أهم محاورها:

- تناقض حجم المساعدات من الاسلحة.
- نقص الذخيرة والأدوية.
- إهمال الحكومة للكفاح المسلح، وتركيزها على النشاط الدبلوماسي.
- قلة محاولات اختراق الخطوط المكهربة.
- تحويل أنظار قوات جيش التحرير المتمركزة على طوال الحدود عن مهامها الأساسية، وعدم استعمالها على الحدود لشل نشاط القوات الفرنسية، وفك الحصار على المجاهدين في الداخل[88].

هذه المآخذ شاركه فيها بقية القادة الآخرين[89]، وشكلت المحتوى الأساسي للاتهام الصادر ضد الحكومة المؤقتة، حيث صادق

الحاضرون على محضر الجلسات الذي أرسل إلى الحكومة المؤقتة بتونس عن طريق الرائد عمر أوصديق[90].

وقد تسلّمت الحكومة المؤقتة المحضر المذكور، واتسعت إلى شروح قدمها كاتب الدولة عمر أوصديق[91]. و في ذات السياق يذكر السيد فرحات عباس أن عمر أوصديق أسر له بأن عميروش عازم على أن لا تبقى في الخارج سوى مندوبية يسيرها شخص واحد هو فرحات عباس، أما المسؤولون الآخرون للجبهة فإنهم سيجبرون على العودة إلى أرض الوطن، وستسند القيادة العليا إلى ضباط برتبة جنرال، قد يكون عميروش نفسه[92].

والحقيقة أنه إذا كان البعض يطعن في الحكومة المؤقتة من ناحية الشرعية، أي عدم أحقية لجنة التنسيق والتنفيذ الانفراد بقرار بمثل هذه الأهمية، ويعتبرون أن المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو المؤهل الوحيد لذلك، وهو أمر مبرر، فإنه من المعلوم بأن هذا الأخير كان قد كلف في مؤتمره الثاني المنعقد بالقاهرة في 20 أوت 1957 لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيل حكومة مؤقتة متى رأت الظروف مناسبة لذلك[93].

وأمّا الفريق الثاني المعارض للحكومة المؤقتة، فهو يؤاخذها على إهمالها للجانب العسكري ومنه الداخل والتركيز على النشاط الديبلوماسي، ويطالبها بالدخول إلى أرض الوطن لقيادة الكفاح المسلح، لأن القائد لا يمكن أن يدير المعركة من الخارج أو عن بعد،

ويرى هذا الفريق بأن قرار إنشاء الحكومة م.ج.ج فيه كثير من التسرع، هدفه هيمنة سياسي الخارج على شؤون الثورة[94].

وأمّا الفريق الثالث فيطعن في الحكومة م.ج.ج وهو يستهدف بذلك أشخاصا معينين فيها، وعلى رأسهم فرحات عباس" المعتدل"، الذي جيء به على رأس الحكومة في مرحلة حرجة تمر بها الثورة، قد يكون مفاوضا مقبولا بالنسبة لشخصيتي ديغول العائد إلى السلطة اثر حركة تمرد 13 ماي 1958.

نفس الشيء مقبول لشخصيتي كريم بلقاسم ومحمود شريق، الذين فشلا عسكريا في إدخال الاسلحة إلى الجبهة الداخل، وبالتالي فشلا في ايجاد حل مناسب للمشاكل العويصة التي طرحها خط موريس[95].

ورغم كل ذلك وباستثناء المحاولة الانقلابية الفاشلة لمحمد لعموري، فإن قادة الداخل لم يخرجوا في رفضهم للحكومة المؤقتة عن الأطر القانونية والمقبولة واضطروا لقبول الأمر الواقع، وهو ما ذهب إليه العقيد علي كافي في مذكراته حين قال" قبلناه حتى لا نزيد في شرخ الثورة ونكرس فصل الداخل عن الخارج"، فاكتفى هؤلاء القادة بالاجتماعات والمذكرات التي ضمنوها انتقاداتهم لنشاط الحكومة، في حين كان الموقف الشعبي ايجابيا إلى أبعد الحدود من قرار التأسيس[96].

- المواقف الدولية من تأسيس الحكومة المؤقتة:

تباينت المواقف الدولية إزاء الإعلان عن تشكيل أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية، ويمكننا أن نرصد ردود الفعل الدولية تجاه هذا الحدث في الآتي:

أولا: الدول العربية:

لم يطرح اعتراف الدول العربية بالحكومة المؤقتة أي مشكل، ذلك أنه بمجرد الإعلان عن تأسيسها تلقت اعتراف خمس دول في نفس اليوم، هذه الدول هي: الجمهورية العربية المتحدة(مصر وسوريا)، الجمهورية العراقية، المملكة الليبية، الجمهورية التونسية[98]، المملكة المغربية[99].

ثم تلاه اعتراف كل من المملكة العربية السعودية والمملكة الهاشمية الأردنية وفلسطين يوم 20 سبتمبر 1958، فليمن يوم 21 من نفس الشهر، والسودان يوم 27 سبتمبر، فلبنان يوم 15 جانفي 1959[100].

تعتبر هذه الاعترافات العربية بالحكومة الجزائرية الناشئة تجسيدا للمساندة الواسعة للعرب تجاه الثورة الجزائرية، و تتويجا للنشاط الدبلوماسي الحثيث والذي تمثل في البعثات رفيعة المستوى التي أوفدتها لجنة التنسيق والتنفيذ إلى البلدان[101].

ثانيا: الكتلة الشيوعية:

لقد أثبتت بعض دول الكتلة الشيوعية تضامنها الكبير مع

الشعب الجزائري، منذ اندلاع الثورة التحريرية ليلة أول نوفمبر 1954، وقد تطرت أشكال هذا التضامن لتشمل المساعدات المادية والمعنوية، فلما أعلن ميلاد الحكومة الجزائرية اعترفت بعض دول هذه الكتلة بها، مثل: الصين الشعبية يوم 22 سبتمبر 1958،ثم كوريا الشمالية يوم 25 سبتمبر 1958،فالفيتنام الشمالي يوم 26 سبتمبر 1958ولكن باقي الدول تأخرت في الإعلان عن اعترافا بالحكومة م.ج.ج لحسابات سياسية، وأغراض متعلقة أساسا بطبيعة العلاقات الدولية آنذاك، وسياسة الاتحاد السوفيتي في عهد الرئيس خروتشيف، الذي كان يرى بأنه ليس من اللائق مضايقة فرنسا الديغولية، وهذا في إطار جهوده الرامية إلى تفكيك المعسكر الغربي، من أجل إضعافه، ومعلوم أن دول المعسكر الاشتراكي كانت تعاني في هذه الحقبة من التبعية الإيديولوجية للاتحاد السوفيتي الذي أحكم قبضته على ما يعرف بدول الطوق الشيوعي بأوربا[102].

ثالثا: <u>دول العالم الثالث:</u>

تلقّت الحكومة المؤقتة الكثير من رسائل التهنئة وخصوصا من الدول الآسيوية [103]، فبالإضافة إلى الدول الشيوعية السابقة الذكر تلقت الحكومة م.ج.ج تهاني إندونيسيا ثم اعترافها الرسمي يوم 27 سبتمبر 1958،ثم تلتها اعترافات من بعض الدول الأفريقية،وهي :أنغولا يوم 28 سبتمبر ،ثم غانا فغينيا يوم 10

جويلية 1959[104]، في حين التزمت بقية الدول الحذر والترقب ،ورغم ذلك اعتبرت هذه الحصيلة الأولية جد مشجعة[105].

رابعا: **الكتلة الغربية(الرأسمالية):**

تعتبر هذه الكتلة الحليف الطبيعي لفرنسا، لذلك لم تعر هذا الحدث أدنى اهتمام، خصوصا وأن الاستفتاء حول دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة المقرر ليوم 26 سبتمبر 1958 في الجزائر غطى هذا الحدث وجعله باهتا على الأقل بالنسبة للدول الغربية، رغم أن بعض المؤرخين الغربيين يحاولون إظهار مواقف بعض دول هذه الكتلة بنوع من الحياد، مثلما يذهب إلى الستير هورن في كتابه "حرب الجزائر"، حيث يقول" أن الولايات المتحدة وإنجلترا كانتا تلعبان دورا مزدوجا، فلا هي تعترف بالحكومة المؤقتة ولا هي تساند السياسة الفرنسية في الجزائر..." [106].

إنّ اعتراف بعض الدول بالحكومة المؤقتة، إضافة إلى أوجه الدعم المختلفة التي جاء بها، سيضعف من الموقف الدولي لفرنسا، التي حال لجوئها إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الدول، أو الضغط عليها ستجعل الحكومة الجزائرية المستفيد الأول في كلتا الحالتين[107].

كما سينتج عن تأسيس الحكومة المؤقتة وإعلانها عن إرداتها في التفاوض ارتدادات عميقة في هيئة الأمم المتحدة، مما سيفشل

محاولا الطرف الفرنسي الهادفة إلى تجميد القضية بدعوى عدم وجود مفاوض مقبول وذو مصداقية في الساحة الجزائرية[108].

لقد وجدت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، نفسها أمام زخم كبير من الأحداث المتسارعة جعلت اجتماعاتها تكاد تكون شهرية تقريبا[109]، ومع ذلك فإنها عجزت على تسيير دواليب الثورة خاصة بعدما تم التخلص من الشهيد عبان رمضان، وبداية من اجتماع شهر أفريل 1958 شرع أعضاؤها في التفكير العلمي في تكوين حكومة مؤقتة. وبعد بروز عدة مؤشرات جديدة على الساحة كمؤتمر طنجة الذي ضم أحزاب المغرب العربي، المنعقد في نهاية شهر أفريل من سنة 1958، وانقلاب الثالث عشر ماي 1958، الذي أتى بالجنرال ديغول قائدا جديدا لفرنسا.هذه المؤشرات جعلت أعضاء اللجنة يقررون في إجتماعهم في أوت 1958، تشكيل لجنة دراسة لتجسيد إمكانية تحقيق هذا المطلب(110).

هذه الدراسة خلصت إلى ضرورة تكوين حكومة مؤقتة.وهو الأمر الذي لم يطل كثيرا،حيث أعلن عن تأسيسها في التاسع عشر سبتمبر من سنة 1958،برئاسة السيد فرحات عباس . وما يجب ملاحظته والإشارة إليه، هو أن لجنة الدراسة هذه لم تستشر المجلس الوطني، ولم تدعوه إلى الانعقاد للبث في هذا الموضوع الحساس، بل أكثر من ذلك أكدت أنها غير مضطرة إلى دعوته لأنه حسبها قد أقر في أحد فقراته المصادق عليها في مؤتمر القاهرة

الأخير، أن لجنة التنسيق والتنفيذ تحل محل المجلس الوطني للثورة، وخولها جميع السلطات، إلا فيما يتعلق بوقف إطلاق النار أو التوجيه[111].

عموما فإنّ فكرة تأسيس الحكومة المؤقتة كما ذهب إلى ذلك الأستاذ جمال قنان، نضجت وأصبح إنجازها ضروري لعدة أسباب، خاصة وأن هناك تحركات خفية تشترك فيها أطراف عديدة، تهدف إلى فرض نوع من الوصاية على الثورة الجزائرية والضغط عليها، لإجبارها على الاعتدال في مطالبها.

ومع ذلك فقد أثار هذا القرار حفيظة الكثير من الذين اعتبروه انقلابا على مؤسسات الثورة لأنه برأيهم لم يصدر عن المجلس الوطني للثورة الذي يمثل الهيئة العليا والذي له حق التقنين والتشريع، كما أن الذين شكلوا الحكومة المؤقتة لم يستشيروا قادة الداخل في هذا الأمر الهام[112].

ولعلّ أخطر ردود الأفعال ما قام به العقيد محمد العموري[113] رفقة عدد كبير من إطارات الثورة الذين عقدوا اجتماعا في نوفمبر 1958 بمدينة الكاف بتونس لدراسة ما آلت إليه الثورة بعد هذا الحدث الخطير الذي اعتبروه انقلابا، وكيفية إرجاع المياه إلى مجاريها من خلال الإطاحة بهذه الحكومة.

كما أن قادة أربعة ولايات بالداخل، عقدوا اجتماعا فوق أراضي الولاية الثانية في بداية ديسمبر 1958. ووجهوا ملاحظات و

انتقادات شديدة اللهجة حول طريقة تأسيس الحكومة المؤقتة[114] المصاعب هذه لم تتوقف عند هذا الحد، بل أن قادة الحكومة المؤقتة أنفسهم بعد ذلك، أمام أزمات مفتوحة[115]، وما أن وصل شهر مارس 1959 حتى أصبحت هذه الحكومة تعيش وضعا صعبا[116] عن أداء مهامها.

و أمام مؤتمر المجلس الوطني، قدمت الحكومة المؤقتة الأولى استقلالها، في الفاتح جانفي 1960[117]. لتترك المجال للمؤتمرين لتشكيل حكومة ثانية و هو ما دأبت عليه لجنة ثلاثية، نالت بعد الاقتراح أغلبية الأصوات[118]. وبعد خمسة أيام قدمت اللجنة الطاقم الذي تقترحه لتركيبة الحكومة الجديدة. و من جملة اثنين و أربعين عضوا حاضرا صوت واحد و ثلاثين منهم على التشكيلة المقترحة. و التي قادها السيد فرحات عباس، من الثامن عشر جانفي 1960[119].

هذه المعلومات المستفادة من مناقشات المجلس الوطني للثورة، تنفي ما ذهب إليه فيليب تريبيه في تحديده لتاريخ استقالة الحكومة المؤقتة و إعادة تشكيلها، عندما أكد أن الاستقالة وقعت يوم الرابع و العشرين ديسمبر 1959 و أن تشكيل الحكومة الثانية تم في العاشر جانفي 1960[120].

و ما يلاحظ على تركيبة الحكومة الثانية، أنها لم تضم الدكتور لمين دباغين وزير الخارجية السابق، و كذا وزير التسليح و التموين

السابق السيد محمود الشريف[121]، نظرا لعدم اعترافهما بشرعية مجلس الثورة الجديدة[122] كما تم الاستغناء عن الوزيرين السابقين، السيدان: يوسف بن خدة، و توفيق المدني[123]، كما ظهرت وجوه جديدة في طاقم الحكومة الثانية، كالسيد محمدي السعيد[124] الذي عين وزيرا للدولة. من جهة أخرى كلف المجلس الوطني للثورة السادة: كريم، بن طوبال، بوالصوف[125] وهم على التوالي وزراء: الخارجية و التسليح و الاتصالات و الداخلية- بتكوين لجنة حربية مشتركة للدفاع الوطني، و قيادة أركان عامة تابعة للحكومة المؤقتة تكمل مهام اللجنة الحربية[126].

و حتى تؤدي هذه الحكومة دورها الريادي في الكفاح المسلح، اقترح البعض و على رأسهم السيد بن خدة أن يكون مقرها بالداخل، أو أن تحدد لنفسها أجلا تستقر بعده بأرض الوطن[127].

و لكن هذا المطلب لم و لن يتحقق لأسباب عدة، بعضها موضوعي و بعضها ذاتي، إذ أن عدم وجود منطقة محررة تتمكن فيها الحكومة المؤقتة من ممارسة نشاطها بشكل عادي و بكل حرية هو الذي لم يشجع الأغلبية على خوض مغامرة إدخال القيادة إلى داخل البلاد هذا من جهة [128]، ومن جهة أخرى فإن حياة الرفاهية و البذخ التي استهوت بعض القادة جعلتهم غير مستعدين أو بالأخرى غير قادرين على العيش بين الجبال و الوديان و في الحفر...إلخ.

و مهما كان الأمر، فإن تأسيس الحكومة المؤقتة في حد ذاته، قد

اعتبره الجنرال ديغول حركة موجهة ضده[129]. خاصة و أنه يدشن أيامه الأولى على هرم السلطة في بلاده، كما أن الحكومة الأولى على حد تعبير السيد بن خده، قد توافر فيها مبدأ الوحدة الوطنية، مثلما في ذالك مثل مؤتمر الصومام، و هكذا حسب بن خده دائما نجد، كل اتجاهات الحركة الوطنية، ممثلة فيها، باستثناء الحزب الشيوعي[130] غير أن الملاحظ، هو أن قدماء حزب الشعب عموما، و خصوصا القوة التي فجرت الثورة، هم الذين استحوذوا على النصيب الأكبر بالنسبة للمناصب الوزارية[131].

و خلاصة القول، أنّ جهاز الحكومة المؤقتة، أعطى دفعا دبلوماسيا أكبر للثورة، التي إستطاعت كسب اعتراف العديد من الدول، وأحبط استفتاء الجنرال ديغول(سبتمبر/أكتوبر 1958)، المبني على سياسة الاندماج. كما أصبح جهاز الحكومة المؤقتة، بدرجة المفاوض اللائق، الذي يمثل الجزائريين مع السلطات الفرنسية[132].

- فدراليات جبهة التحرير الوطني:

إن الدراسات التاريخية التي تعرضت، إلى مرحلة الثورة الجزائرية، لا كبير اهتمام للدور المميز الذي قامت فدراليات جبهة التحرير الوطني في كل من المغرب، تونس و فرنسا. خدمة للثورة و قضيتها، و إن كانت فدرالية الجبهة بفرنسا أوفر حظا من نظيرتيها بالمغرب و تونس، نظرا لأهميتها الخاصة، و قدم تجربتها التي

جعلتها الأفضل من حيث الأداء و التنظيم، و هو ما دفع بعض الكتاب الفرنسيين و الجزائريين خاصة الذين أطروها إلى الوقوف على مخلفاتها [133] و على العكس من ذلك فإن فدراليتي المغرب و تونس لم تجدا- رغم غزارة المادة الخام- الأقلام الكافية لإزاحة الغبار عنهما و تبيان حقيقتهما و دور هما أثناء معركة الكفاح المسلح. عموما لقد كانت جميع هذه الفدراليات سندًا ماديًا و معنويا للكفاح المسلح إذا استطاعت تجنيد و هيكلة الكثير من الجزائريين بهذه البلدان و سخرتهم لخدمة الثورة التحريرية في مختلف الميادين العسكرية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية و غيرها...

و نظرا لأهمية ما تقوم به هذه الفدراليات من دور هام منوط بها، و حتى يكون لذلك فائدة أكبر و بعد أعمق، ارتأت قيادة جبهة التحرير الوطني أن تمنحها صلاحيات أوسع و اشمل لإدارة شؤونها، حتى تتمكن من التأقلم مع الأوضاع المتغيرة، وأخذ زمام المبادرة، و ذلك في إطار لامركزية الغدارة. دون أن يعني ذلك التخلي الكلي من الجهاز المركزي (جبهة التحرير الوطني)عن مهام المراقبة و المتابعة[144].

أ- <u>فدرالية المغرب:</u>

تأسّست هذه الفدرالية حسب مذكرات الشيخ خير الدين في سنة 1956. و بعد تولي الشيخ نفسه قيادتها[145]. و جددت مهامه هذه

في شهر أوت من سنة 1958 [146]. وتوالاها فيما بعد السيد حسين قديري ، الذي سيختار وباسم هذه المهمة ، عضوا في المجلس الوطني للثورة ، المعين من طرف العقداء العشرة [147].
ومهما يكن من أمر فقد جاء ميلادها في جو من الظروف الصعبة، أثر ذلك سلبا على الانطلاقة الجيدة لعملها، ودامت على هذا الحال إلى غاية سنة 1958.حيث اضطرت الثورة إلى إدخال بعض الإصلاحات على هيكلتها، من اجل إعطاءها دفعا قوي إلى الأمام.وشملت الإصلاحات في الأساس توحيد المنطقتين الشرقية و الغربي ، وتكوين لجنة يوكل لها التنسيق بين مختلف مصالح الفدرالية التي يجب عليها تبسيط هياكلها بشكل أكبر [149]، هذه الإصلاحات بدأت تأتي بثمارها مع سنة 1959بحيث ارتفع عدد المناضلين إلى 26294 مناضلا ، تؤطرهم حوالي 1803، خلية وأصبحت الروح المعنوية مرتفعة خاصة بعد الزيارة التي قام بها وفد من الحكومة المؤقتة للمغرب [150] .ومن المؤشرات الايجابية كذلك هو أن مختلف الشرائح المغربية من سلطة وأحزاب و شعب ، أصبحت تدعم أكثر من أي وقت مضى سياسة جبهة التحرير الوطني وتقف إلى جانب الشعب الجزائري في قضيته العادلة ، إذ سجلت الثورة ،أن الرأي العام المغربي يحاول التأثير على المنظمات الدولية ، خاصة هيئة الأمم المتحدة ، من اجل الإسراع في حل المشكل الجزائري ومحاولة الضغط على الحكومة الفرنسية (عن

طرق الاحتجاجات المختلفة)،وذلك لدفعها إلى قبول الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني تفضي إلى استرجاع الجزائر لسيادتها [151].

وفيما يخص الخدمات التي تقدمها للجزائريين، استطاعت الفدارلية أن تغطي إلى حد كبير مجمل احتياجاتهم المادية و الاجتماعية، وبذلت جهدا لا بأس به في رفع النضج السياسي في أوساطهم، وقد كان لذلك أثره الواضح، فاللاجئون الجزائريون لا يثقون البتة في ديغول ومشاريعه السياسية لاعتقادهم بماوراته المتكررة، كما انهم يعبرون عن أسفهم وسخطهم من المماطلات التي تنتهجها هيئة الأمم المتحدة فيما يخص القضية الجزائرية هذا النضج الكبير عزز من ثقة فدرالية الجبهة بالمغرب لمضاعفة جهدها، لكسب المزيد من ثقة الجالية الجزائية، وتعبئتها لهم سياسيا ومعنويا، وتكوين إطارات كفئة، مهمتها توطيد العلاقات بين جمع هيئات الثورة؛ لتعزيز وحدة الصف ومواجهة فرنسا وحلفائها.

ورغم ما تحقق من نتائج ايجابية لصالح الثورة، فان جملة من المشاكل و الصعوبات ما تزال تواجه فدرالية المغرب تعيق أدائها الجيد خاصة بعد حالة الفوضى التي شهدها الاتحاد العام للعمال الجزائريين وتتمحور هذه الصعوبات بصفة خاصة في قلة التنسيق بين مختلف مصالح الثورة بالمغرب و الصعوبة في تجنيد الشباب لصالح جيش التحرير الوطني، يضاف إلى ذلك نقص التأطير

والموارد المالية[152].

وأخيرا تجدر الإشارة إلى إن فيدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب قد اتبعت في تنظيمها الإطار إلى قسمات ولكل واحدة من هذه القطاعات مسؤول عام يساعده نائبان واحد للتنظيم وآخر للأمانة العامة ، تساعدهم لجنة تقوم بدارسة التقارير المختلفة و ترقية النشاطات و النظر في أحوال الجزائريين الذين قارب عددهم المائة ألف لاجئ[153].

ب- فدرالية تونس:

إنّ حالة الفوضى و الإهمال التي كانت تعيشها نخيمات اللاجئين الجزائريين هي التي دفعت بعض قادة الثورة رغم معارضة البعض الآخر إلى تأسيس أولى الخلايا بتونس العاصمة للاهتمام بأحوال الجزائريين، لتنتشر فيما بعد هذه الخلايا في كامل التراب التونسي و تشكيل سنة 1957فيدرالية جبهة التحرير الوطني التي قادها في هذه الأثناء السيد طالبي الطيب المدعو (علال) ، الذي عين فيما بعد عضوا بالمجلس الوطني للثورة[154].

وقد كان الإسراع في الاهتمام بأحوال الجزائريين بتونس بدافع تجنيدهم لخدمة الثورة على جميع المستويات ومنع الدعاية الفرنسية من الوصول إليهم والتأثير فيهم، وعدم فسح المجال أمام أي طرف لجعلهم وسيلة مساومة أو ضغط.

أما الهيكلة الجغرافية، فقد أتبعت الفيدرالية التقسيم الذي عمل به في داخل الجزائر، وعليه قسمت تونس إلى سبعة مناطق وكل منطقة إلى نواحي وكل ناحية إلى قسمات وعلى رأس كل هيئة مسؤول علم يساعده نائبان أحدهما مكلف بالتنظيم والآخر بالأمانة العامة، تساعدهم لجنة تجتمع بصفة دورية للنظر في التقارير و المقترحات و غيرها من الشؤون الخاصة بالجزائري وبعد سنتين من النشاط استطاعت الفيدرالية أن تجند حوالي 6374 مناضلا مؤطرين في 810 خلية ، علما أن عدد اللاجئين الجزائريين في تونس في تزايد مستمر فاق المائتي ألف لاجئ [155]،أمام هدا الرقم المهم من اللاجئين عهدت الفيدرالية على نفسها جملة من المهام تنحصر أساسا في دعم وحماية الجزائريين في جميع المجالات ، وحل المشاكل الاجتماعية و الإدارية و الصحية و الإعداد لاستقبال المزيد من اللاجئين، وتأطير الشباب في الرياضة والكشافة، كل هذا يجب أن يصيب في دعم جبهة وجيش التحرير الوطنين لرفع معنويات الثورة [156]، ولتحقيق هذه الأهداف المبرمجة وغيرها فان قيادة الثورة أدركت بأن عليها بذل جهد أكبر يعتمد على أسس متينة لتكوين مناضل واعي يؤدي دوره اللائق به في الثورة، والتعبئة الدائمة للجماهير التي تمثل القلب النابض لها ، وإذا ما تم ذلك فان فيدرالية جبهة التحرير الوطني بتونس تكون قوة حقيقية صلبة تدعم مسارالكفاح المسلح وتتحطم عندهاكل محاولات الاختراق والضغط

ج- فدرالية فرنسا:

يكون السيد محمد بوضياف هو الذي وضع اللبنة الأولى لتأسيس فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من خلال مباشرته تنظيم الخلايا بهذا البلد مع مطلع سنة 1955 [157] على أن أول مسؤول فعلي لها هو السيد مراد طربوش الذي تولى المهمة إلة غاية منتصف عام 1956 ليترك المجال للسيد محمد الصالح الوانشي الذي كلف بإدارتها [158] ليتولاها منذ نوفمبر من نفس السنة [159] السيد ممد ليحاول الذي سيخلفه منتصف العام 1957 السيد عمر بوداوود ليواصل العمل إلى غاية سنة 1962 [160].

و أولى الملاحظات العامة، هو أن عدد الذين تؤطرهم الفدرالية، كان في تزايد مستمر، فمن مائة ألف نهاية 1958، إرتفع إلى مائة وثلاثين ألف حسب إحصاء شهر جويلية لسنة 1959، مقسمين إلى ستة ولايات بفرنسا وناحيتين ببلجيكا [161] وآخرين بألمانيا. كما أن هناك حوالي أربعة آلاف امرأة غير مهيكلات، يشاركن بصفة التطوع والتعاطف في نشاط الفدرالية ، ويقدمن الدعم المالي لها [162].

علما أنّ الولاية مقسّمة إلى عمالات ، والعمالات إلى مناطق ، والمناطق إلى نواحي، والنواحي إلى جهات وهي بدورها مقسمة إلى قطاعات، وهذه الأخيرة عبارة على مجموعة من القسمات عبارة عن خلايا، أما المسؤولية فهي هرمية إذ أن لكل مركز مسؤول عام

تساعده لجنة تحضيرية لا يتجاوز عدد أعضائها الثلاثة، تكون مسؤولة عن التنظيم الإداري والمسلح، المالية، الصحافة والدعاية[163].

ولأنّ التنظيم يعمل ويعيش داخل التراب الفرنسي؛ وبغرض تخفيف الضغط على جيش التحرير الوطني داخل الجزائر، ونقل التهديد إلى عقر الديار الفرنسية، فإن الفدرالية وبإيعاز من قيادة الثورة، شنت عمليا عسكرية واسعة النطاق بداية من الخامس والعشرين أوت 1958 . شملت كامل التراب الفرنسي، إذ هاجمت المجموعات الفدائية، التي شكلت لتنفيذ عمليات مسلحة عدة أهداف ذات طابع اقتصادي وعسكري، وكانت محصلة الخسائر التي أعدتها السلطات الفرنسية رغم جفافها، معبرة لما فيه الكفاية، إذ سجلت هذه السلطات إلى غاية السابع والعشرين أوت من نفس الشهر، وقوع ثمانية وخمسين عملية تخريب ومائتين واثنتين وأربعين هجوما ضد مائة وواحد وثلاثين هدفا. خلفت في مجملها مائة وثمانية عشر جريحا واثنتين وثلاثين قتيلا [164]، هذه الحقائق المرعبة التي هزت أركان حاكم فرنسا الجديد الجنرال ديغول؛ جعلته منذ البداية يراجع حساباته بغية اتخاذ القرار الصائب.

الفدرالية تكفّلت بمهام أخرى، كالمساعدات المادية والمعنوية كما قامت بمهام الدعاية في مختلف الأوساط الجزائرية والفرنسية والأوروبية، لإقناعها بعدالة القضية الجزائرية [165] . ويعود الفضل

فيما تم تحقيقه من إنجازات إيجابية لصالح الثورة، ومن داخل فرنسا ذاتها، إلى وجود جالية جزائرية كبيرة استطاعت فدرالية الجبهة، أن تجند الكثير منها، خاصة من صنفي العمال والطلبة وقد تسنى لها ذلك بعد اكتساحها للساحة الفرنسية، التي كانت تحت سيطرة المصاليين اللذين حجم نشاطهم بشكل كبير خلال هذه الفترة وذلك بعد صراع مرير ودموي بينهم وبين جبهة التحرير الوطني[166].

وحتّى تتمكن الفدرالية من جني نتائج أهم وأكثر فاعلية، ترقى إلى مستوى طموحات الثورة المعروفة، فقد توجب عليها أولا ذ، التصدي للمشاكل المعقدة والمفتعلة، التي تفرضها ممارسات السلطات الفرنسية ، وهو ما يستلزم حلولا عاجلة[167]، إذ أن هذه السلطات، تمارس على الدوام ضغطا شديدا على إطارات الفدرالية، ويكفي التذكير بأنها قد اعتقلت العشرات من هذه الإطارات، بما في ذلك ثلاث رؤساء ولايات وخمس رؤساء عمالات ،وعدد كبير من قادة المناطق و الجهات ،أمام هذا الأمر لم تجد قيادة الفدرالية بد من تجديد إطارتها بنسبة تسعين بالمائة[168].

ولكن الاخطر من هذا على وود الفدرالية ، هو محاولات الاختراق المتكررة، التي تسعى إليها المخابرات الفرنسية[169]،وهو ما يدعو إلى اليقظة والحذر الدائمين ، لأن ذلك سيشكل في حالة وقوعه خطرا على الفدرالية خصوصا، وعلى الثورة عموما .أما

المشكل الخطير و المقلق والذي عانت الفدرالية منه الكثير ،هو تصادمها المباشر ،خاصة قبل سنة 1959،مع المصاليين ،و الذي وصل إلى حد الاقتتال الدموي فالمصليون الذين يتألفون من حوالي خمسة آلاف مناضل عبر كامل التراب الفرنسي ،ومائتي مناضل في بلجيكا ،ظلوا في صراع مع مناضلي جبهة التحرير [170]، غير أن ذلك لم يدم إلى هذه الأثناء ؛إذ سجلت الفدرالية تراجعا كبيرا للحركة المصالية ، خاصة بعد التحاق بعض إطاراتها بالثورة [171]نفس التقرير يحمل اعترافا بتوقف لنشاط المصالي المضاد للثورة .إذ سجلت الفدرالية في الأشهر الأخيرة لسنة 1959عدم وجود أي تحرك دعائي بمختلف أشكاله للحركة المصالية ضد الثورة على الأقل منذ تحرير السيد مصالي الحاج [172] وهذا الاعتراف يؤكد ما ذهبنا إليه في الصفحات السابق من هذا البحث عند التطرق لموقف مصالي الحاج من اندلاع الثورة كخلاصة يمكن القول ،بأن تنظيمات جبهة التحرير الوطني في البلدان الثلاثة حاولت أن تعمل و تسير وفق طبيعة الثورة وأهدافها العاجلة و الآجلة ، والهادفة إلى استرجاع السيادة الوطنية [173].

- <u>المنظمات الجماهيرية :</u>

منذ أن دخلت الثورة الجزائرية عامها الثالث ،أصبحت المنظمات الجماهيرية إحدى ركائزها الأساسية ،فهي خزانها البشري ، الذي

يزود جيش وجبهة التحرير بالرجال .وهي كذلك منابر إعلامية دعائية تدحض المزاعم الفرنسية ،وتدافع عن موقف الثورة .وزيادة على ذلك ،فقد كانت هذه المنظمات تقوم بالأعمال الاجتماعية و التربوية والثقافية و التحسيسية ،في وسط اللاجئين الجزائريين عموما و العمال والطلبة والاقتصاديين خصوصا.

فالاتحاد العام للعمال الجزائريين ، وبعد مرور سنة على تأسيسه (أي سنة 1957)؛يمكن وبفعل الاستراتيجية التي رسمها ،أن يلج إلى أغلب النقابات العمالية العالمية وأن يستصدر منها لوائح ومقررات تدافع عن مصالح العمال الجزائريين خصوصا وتدعو إلا إيجاد حل للمشكل الجزائري عموما .فما بين العشرين و الثاني الختامية أن استقلال الجزائر يعتبر شرطا أساسيا لبلوغ وحدة الشمال الإفريقي .وفي نفس اللائحة يطالب المؤتمر ،حكومات ،تونس ،المغرب وليبيا ، بمواصلة تأييدها لجبهة التحرير الوطني [174].

نفس هذه النقابات عقدت مؤتمرا أخر بجنيف ، يومي الثامن و التاسع مارس 1958.بمشاركة الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة (CISL)،وتعهدت بالقيام بالمساعي الضرورية لإجبار الحكومة الفرنسية على إطلاق سراح النقابيين الجزائريين الموقوفين.كما أوصت المنظمات التابعة لها بالضغط على حكوماتها لدفعها للبحث عن تسوية للمشكل الجزائري [175]هذه البدايات المشجعة حفزت الاتحاد العام إلى بذل جهد أكبر على المستوى

الدولي ؛ففي سنة 1958- وهي السنة التي قررت السلطات الفرنسية حل الاتحاد (1) – حاول تكريس علاقاته مع الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة ،المحسوبة على دول أوروبا الغربية،ومد جسر علاقات مع الفدرالية الاشتراكية العالمية (FSI) التابعة للمعسكر الشيوعي وكذلك مع الكونفدرالية العالمية للنقابات المسيحية والكونفدرالية العالمية للنقابات العربي [176].

اتحاد العمال شارك كذلك في اجتماع النقابات العالمية، المنعقد يومي الثامن عشر و التاسع عشر أوت 1959بجنيف.و الذي حضرته كل من الكونفدرالية العالمية للنقابات العربية والنقابة المغربية للشغل و الفدرالية الاشتراكية العالمية .وقد رفعت هذه النقابات شكوى للأمم المتحدة بخصوص مقتل عيسات إيدير ،ووجهت المناسبة نداءا إلى الطبقة العمالية العالمية عموما و الفرنسية خصوصا للتنديد بهذه الجريمة [177].

لقد كانت الأشهر الأخيرة من حياة الشهيد عيسات ايدير – وهو أول رئيس للاتحاد العام للعمال لجزائريين –في السجن وظروف اغتياله ؛وراء موجة سخط عالمين [178]،ولم يكن أمام الاتحاد من بد سوى استغلالها لإثارة الرأي العام العالمي ضد انتهاك فرنسا لحقوق العمال الجزائريين خصوصا ،و الشعب الجزائري عموما ،وقد تحرك هذا الرأي في بعض الدول الغربية ،منها على الخصوص بلجيكا وألمانيا الغربية ،من جهتها

الكونفدرالية العالمية للنقابات الحرة ، تحركت وشكلت لجنة تضم نقابيين الجرائم [179] وأما من الجانب الدعائي للثورة ؛فإن الاتحاد ، استطاع إرسال وفود إلى واحد وعشرين بلد جهة ، كنقابة مركزية وحيدة تمثل العمال الجزائريين ،ومن جهة ثانية ،محاولة الحصول على تأييد مادي ومعنوي للثورة ،وهو ما يعني بالضرورة اتخاذ موقف واضح من القضية الجزائرية عموما [180].

من الناحية الاجتماعية قدم الاتحاد خدمات كثيرة للاجئين الجزائريين؛ خاصة في تونس و المغرب كما كون إطارات نقابية في كلا البلدين السابقين ، زيادة على التي كونها في ألمانيا الغربية و النمسا ؛كما أشرف على تأسيس روضتين للأطفال بالمغرب وآخرين بتونس ،ويأمل في زيادة العدد إلى أربعة ،في كل بلد مستقبلا [181].

هذه النتائج و الإنجازات المعتبرة ،لا تعني أن الاتحاد لا يشكو من المشاكل و الصعوبات ، التي ظهرت خصوصا ،في النقص الملحوظ للإطارات ،وانعدام التنسيق والتنظيم الكافين ، بين مختلف هياكله ، كما أنه لا ينسق بشكل جيد مع الهيئة العليا للاجئين [182] .وما لم يتم تدارك هذه الهفوات ،فإن الاتحاد لن يستطيع أن يؤدي دوره على الوجه الأكمل.

أمّا المنظمة الجماهيرية الثانية ،و التي تكتسي أهمية خاصة نظرا لطبيعتها فهي الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ، الذي لم يتأخر هو بدوره عن خدمة المبادئ جبهة التحرير الوطني

؛منذ تاسيسه ومنذ الإضراب المشهور الذي دشنه في التاسع عشرة ماي1956،الذي أوقفه بأمر من الجبهة في الرابع عشر أكتوبر 1957[183]؛وقبيل إيقاف الإضراب شارك الاتحاد العام الطلبة السلميين الجزائريين في المؤتمر العالمي للطلبة الذي عقد بنجيريا ، بين الحادي عشر والثاني و العشرين سبتمبر 1957 ،وقد طالب هذا المؤتمر ، الحكومة الفرنسية بتغيير سياستها تجاه الطلبة الجزائريين .كما عبر المؤتمرون عن أملهم ، في توصل الاعتراف بالاستقلال الجزائر [184] ،من جهته أقام الاتحاد العام للطلبة التونسيين أسبوعا تضامنيا مع الطلبة الجزائريين ما بين الرابع و العاشر نوفمبر 1957[185].

وأمام هذا التأييد المتنامي ، قعد الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين مؤتمره الثالث في شهر ديسمبر 1957.في قلب العاصمة الفرنسية باريس ، درس فيه أوضاع الطلبة الجزائريين المادية و المعنوية وكذا أوضاع الثورة وتطوراتها [186].

لقد كان لهذا الدور المميز الذي يقوم به الطلبة تجاه ثورتهم ؛الوقع السيئ على الفرنسيين ، الذين لجوءا إلى أسهل الحلول؛عندما قرروا حل الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين ،في الثامن و العشرين جانفي 1958معتقدين أن ذلك يمكن من وأده و القضاء عليه.

هذا الاجراء غير المدروس بدقة ؛أثار السخط حتى في وسط

الطلبة الفرنسيين،الذين احتج بعضهم على قرار حل الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ؛لأن ذلك في اعتقادهم لا مبرر له [187].كما أدان هذا القرار ، كل من الطلبة المغاربة والتونسيين [188].وامتد الاحتجاج و الاستنكار إلى الاتحادات الطلابية الغربية المجتمعة في ندوة لندن يومي السابع عشر و الثامن عشر أفريل 1958 .و التي أعلنت في نفس هذه الندوة عن تأييدها لاستقلال الجزائر [189].

كما عقد الطلبة الجزائريون ،التونسيون و المغاربة ، في شهر أوت 1958، مؤتمرا مشتركا .دعوا فيه حكومتي المغرب تونس إلى توجيه كل نشاطهما السياسي نحو تحرير الجزائر، بغية استكمال وحدة المغرب العربي [190].وخلال سنة 1959، شارك الاتحاد في بعض الندوات الإفريقية للطلبة، كندوة كمبالا في شهر جويلية، وندوة تونس في شهر أوت، و الندوة الأفرواسياوية للشباب في القاهرة في شهر فيفري [191] وفي سنة 1959دائما وبضبط بين الرابع و العشرين و الثلاثين ماي ؛أقام الاتحاد العالمي للطلاب أسبوعا تضامنيا بيوغوسلافيا مع الطلبة الجزائريين من اجل مساعدتهم ماديا و معنويا [192].

وبناء على ما سبق ،فإن الاتحاد العام لطلبة المسلمين الجزائريين –ورغم المضايقات و الاعتقالات التي طالتهم من طرف السلطات الفرنسية ، شكل درعا من دروع الثورة .حيث مدها

بشعلة من الإطارات التي سيرت هياكلها الإدارية، العسكرية، الصحية، و التعليمية..وكان إلى جانب ذلك واجهتها الإعلامية والدعائية، في مختلف المحافل العالمية للطلبة و الشباب.فقد كان المتصدي و الراد على أبواق الدعاية الفرنسية المغرضة بخصوص القضية الجزائرية .

هكذا يمكن التأكيد بان الاتحاد أدى دوره المنوط به تجاه الثورة ، التي استطاعت – كما ذهب إلى ذلك السيد عبد الحميد مهري – من خلاله ،أن تربط المثقف الجزائري ،بروح الأمة ،وأن تضمه إلى أحضان الشعب [194].[193]

أمّا التجار فقد قاموا عبر منظمتهم ، الاتحاد العام للتجار الجزائريين ، بدور لا يستهان به في مجال تحريض المنظمات العربية ، الاقتصادية على وجه الخصوص ،من اجل أن تضغط على حكوماتها لمقاطعة فرنسا اقتصاديا .هذا من جانب ،ومن جانب ثاني ،تكفل الاتحاد بجمع التبرعات المالية لفائدة الثورة .وقد شارك لهذه الأسباب في المؤتمر الاقتصادي العربي ، المنعقد بالقاهرة ما بين الثالث و العشرين و الثلاثين نوفمبر 1957،وقد وجه المؤتمر برقية إلى هيئة الأمم المتحدة ، طالب فيها باستقلال الجزائر .كما دعا المؤتمرون دولهم إلى ضرورة مقاطعة فرنسا اقتصاديا [195].

المنظمات الاقتصادية العربية واصلت من جهتها ، سعيها الحثيث لتجسيد هذه المطالب .ولتأكيد وقوفها إلى جانب الكفاح

الجزائري ، ففي مؤتمر آخر بالقاهرة ، جرت أشغاله بتاريخ السادس ديسمبر 1958 .أكد المؤتمرون تضامنهم الفعال مع الشعب الجزائري في صراعه مع الاستعمار الفرنسي .ودعوا بالمناسبة الحكومات العربية إلى الإيفاء بوعودها تجاه الثورة الجزائرية .كما ناشدوا الأمم المتحدة على حمل فرنسا على الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (196).

عموما تمكنت جبهة التحرير الوطني ، من النجاح في تسخير هذه المنظمات الجماهيرية ، لخدمة أهداف الثورة ، التي أكدت عليها جميع المواثيق بداية من بيان الفاتح نوفمبر 1954 .واستطاعت من خلال هذه المنظمات النفاذ والتأثير في الأوساط الشعبية لتحملها المسؤولية الملقاة على عاتقها نحو ثورتها .

الثورة الجزائرية ومن خلال هذه المنظمات دائما ،استطاعت أن تكون حاضرة في مختلف المحافل الدولية ، التي كانت ميدانا خصبا للعمل الدعائي والدبلوماسي ،و التعريف بعدالة الكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي .وهذا من اجل دفع هذه المحافل التي هي من وسائل الضغط، إلى التعاطف مع القضية الجزائرية ،ومن ثمة كسب مزيد من التأييد الدولي الذي يمكنه أن يضع السلطة الفرنسية في موضع حرج .خاصة بعدما استطاعت جبهة التحرير الوطني ،أن تدافع عن

موقفها وترد على الدعاية الفرنسية ، التي لا تعترف إلا بجزائر واحدة هي الجزائر الفرنسية ،ومن ثمة حاولت منع أين كان التدخل في شؤونها الداخلية .

- تطور هياكل الجيش التحرير الوطني :

إنّ صمود جيش التحرير الوطني في وجه القوات الفرنسية المدعمة من الحلف الأطلسي ؛ جعل هذه الأخيرة تبحث على الدوام عن استراتجيات جديدة ، تمكنها من دحر الثورة و القضاء عليها .فمنذ هذه البداية حاولت فرنسا بشتى الطرق تضيق الخناق عن جيش التحرير الوطني ، من خلال القيام بعمليات عسكرية كبرى في مختلف أنحاء الجزائر .وحتى تتمكن من منع تمويل الثورة بالسلاح و الرجال أقام ، الجنرال موريس خطه المكهرب على الحدود الشرقية والغربية سنة 1957،أضاف إيه الجنرال شال بين سنتي 1958- 1959خطا موازيا على الحدود الشرقية وباشر عملياته الكبرى التي تحمل اسمه لقد كان مخطط شال العسكري اخطر خطة تضعها فرنسا،في محاولة منها إلحاق أكبر الضرر والخسائر بجيش التحرير الوطني .هذا الأخير الذي وجد نفسه في وضع حرج نتيجة هذا المخطط وهو ما فرض عليه وضع استراتيجية مضادة ، يستطيع من خلالها التأقلم مع الوضع الجديد ، من اجل الصمود ودفع الكفاح المسلح إلى الأمام.

إنّ تطور هياكل وتنظيمات جيش التحرير الوطني ما بين 1957- 1960، كانت له عدة ايجابيات على مسار الثورة ، داخليا وخارجيا ، سياسيا وعسكريا ، كما أنها كانت مثار جدل وتخاصم بين القادة كاد يؤدي إلى انفجار الثورة من الداخل ، لولا تدارك الأمور في نهاية المطاف ،ولولا وجود مجموعة من المخلصين الحقيقيين ، الذين لا هم لهم سوى رؤية الثورة تنتصر على عدوها وعلى نفسها ، لتصنع مجد الجزائر وشعبها ،وألا تقع في الفخ الفرنسي ، الذي يريد القضاء عليها :لإبقاء الجزائر تحت الوصاية الاستعمارية .

- جيش التحرير الوطني (بالداخل و الخارج):

لقد استطاعت التنظيمات الجديدة التي أقرها مؤتمر الصومام ،أن تعطي دفعا قويا لجيش التحرير الوطني ، الذي أصبح أكثر فعالية وديناميكية ، مما جعل تعداده في تزايد مستمر .هذه الحقائق أكدها تقرير السيد كريم بلقاسم ، باعتباره وزير القوات المسلحة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، الذي قدمه في مؤتمر طرابلس 1959 – 1960[197] .إذ أكد عدد قوات الثورة قد وصل سنة 1959إلى حولي سبعين ألف بين جنود ومسبلين موزعين على الشكل التالي :



الولاية	عدد المجاهدين	عدد المسبلين
الأولى	3726 + 87 ضابطا	1085
الثانية	3456	1343
الثالثة	15000	10000
الرابعة	2901	2500
الخامسة	4920	4752
السادسة	1945	1300
جيش الحدود بتونس	14000	
جيش الحدود بالمغرب	2500	
المجموعة	48448	20780
المجموع الكلي	69228	

[198]

هذه الأرقام التي اعتبرها كل من العقيدين علي منجلي وعبد الحفيظ بوالصوف سرية لا يجب الفصح عنها ،استوجبت عرض الأمر على المؤتمرين للتصويت عليه [199].وقد يكون سر هذا التكتم الذي فرضته جبهة التحرير الوطني على هذه الأرقام ، هو الخوف من وصولها إلى السلطات الفرنسية سواء عن طريق

السلطات التونسية أو المغربية القلقتين من تواجد قوات جيش التحرير الوطني على أراضيهما، خاصة وأن هناك مجموعات عسكرية فرنسية (قواعد عسكرية)بأراضي البلدين [200] وجاء الإدلاء بها سنة 1960بعد أن اصبحت الثورة لا تبالي بذبك ، لأنها فرضت نفسها على الساحة كرقم لا يمكن تجاهله أبدا ، وأن المخابرات الفرنسية استطاعت بوسائلها أن تعرف الكثير عن جيش التحرير الوطني ، عدده وعدته ،و بالتالي فلا داعي لكتمانها ، كما تقديرات بعض الكتاب الفرنسيين حول إمكانيات جيش التحرير الوطني غير صحيحة [202] .فإن التقارير الرسمية الفرنسية ، تكاد تكون مطابقة للحقيقة ، فقد قدرت قوات جيش الحدود بالجهة الشرقية حتى نهاية سنة 1959، ما بين اثنين وأربعين وأرع وأربعين فيلق [203]، وعلى الحدود الغربية قدرت تعداده في منتصف شهر أوت سنة 1960

بحوالي ست آلاف ومائة مجاهد [204] .كما قدرت قوات جيش التحرير بالداخل بحوالي سبع عشرة ألف مجاهد ،منظمين في شكل كتائب ومزودين باثني عشرة ألف قطعة سلاح [205].

والذي يهمّنا هنا هو أنّ جيش التحرير الوطني ؛شهد في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1957 و1960.عدة تطورات لعل أهم هو استفادته من الجنود والضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي ؛لان لهم كفاءة عسكرية استغلت بصفة خاصة في تكوين

وتأطير قوات جيش الحدود ،ومد الثورة بمعلومات مفيدة حول الاستراتيجية العسكرية التي تتبعتها فرنسا في محاربة الثورة .وإذا كان وجود هؤلاء هاما ومفيدا للثورة ،فإنه أدى إلى بروز أزمة داخل صفوف جيش وجبهة التحرير ، فهناك من دعا إلى فسح المجال أمامهم للترقية و تولي المسؤوليات قد يؤثر سلبا على مسار الثورة ؛ خاصة وأنهم لم يتشبعوا بأفكارها وإيديولوجيتها[206].

وحتّى تم رفع القدرات التقنية لجيش التحرير ،وبدعم بالشباب المدرب ؛أسست الثورة مدارس عسكرية لهذا الشأن .كما أرسلت وفودا من الطلبة للغرض ذاته ، إلى بعض الدول العربية كمصر وسوريا ودول أخرى كالصين [206]. ولقد استطاع بعض هؤلاء المكونين من الدخول إلى الجزائر ، خاصة إلى الولاية الرابعة و الخامسة و السادسة ومن جهة أخرى وتماشيا مع متطلبات الكفاح المسلح أنشأت جبهة التحرير الوطني مدرسة لتكوين المسعفين[207].

غير أن هذا التطوّر ، لم يخلو من جملة من الصعوبات التي كدرت صفوه ، وكادت في بعض الأحيان أن تعصف بالثورة إجمالا .لذلك أقر مؤتمر طرابلس ، بعدم وجود أية علاقات فيما بين الولايات و فيما بين هذا الأخيرة ، وقيادة الخارج منذ نهاية سنة 1957[208].ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل وصلت الخلافات أحيانا إلى حد الشجار بين الولايات ، رغم محدودية ذلك وسرعة تطويقه[209].

ويضاف إلى هذه الأزمات التي برزت بين الفينة و الأخرى ، دخول قوات جيش التحرير في صراعات مريرة مع حركات مناوئة ؛خاصة تلك التي قادها الجنرال بلونيس و الحاج كابوس [210]؛و التي استنزفت الكثير من القوة و الوقت للثورة .التي وجدت نفسها تاجه في ذات الحين الحركات المضادة والقوات الفرنسية ،التي مافتئت تطور أساليبها كما وكيفا لقمع قوة جيش التحرير الوطني .

هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الثورة ؛سقط فيها ،وفي ميدان الشرفالكثير من القادة الأفذاذ ، خاصة الشهداء : عميروش[211]، عبد الرحمان ميرة[212]من الولاية الثالثة وأمحمد بوقرة نمن الولاية الرابعة [213] وسي الحواس من الولاية السادسة [214].

هذا الوضع حتم على العقداء العشرة المجتمعين في تونس في صائفة 1959 .إعادة تنظيم الجيش بكيفية تواكب معطيات المرحلة ،وتعيين قادة جدد للولايات خلفا للذين استشهدوا ، ماعدا الولاية السادسة التي لم يعين عليه قائد ، وسنأتي لاحقا للحديث عن ذلك.

- مشكلة التسليح و التموين:

لقد كان لزاما على الثورة أن تندلع ،ولو بإمكانيات محدودة ؛على أن يتم توفير الإمكانيات اللازمة فيما بعد ،خاصة الأسلحة .ولكن الواقع أثبت العكس ، وجعل الباءات الثلاثة [215] الذين قادوا الكفاح المسلح بيد من حديد؛خاصة بعدما خلالهم الجو إثر اغتيال

عبان رمضان في نهاية 1957،في وضع حرج ،إذ أكدت كل تقارير جيش التحرير الوطني الواردة من التدخل وجود مشاكل جمة جراء نقص التسليح و التمويل و المستلزمات الضرورية الأخرى .هذه الوضعية المزرية جعلت الجيل الجديد من قادة الثورة ، الذي برز بصفة خاصة خلال مؤتمر العقداء العشرة ، و الذي سيكون له شأن كبير في تحديد مسار الثورة [216] .حيث أصبح يضغط بورقة الداخل و يجعل منها ذريعة للضغط على الباءات الثلاثة ، في محاولة لزعزعة مواقعهم و الإطاحة بهم لأخذ أماكنهم [217] ،فالباءات الثلاثة بوجهة نظر هؤلاء لم يقدموا الشيء الكثير لدعم الكفاح المسلح .وضلوا في صراعاتهم يتخبطون .وهي أسابا كافية لسحب البساط من تحت أرجلهم [218] .هذا النقص الفادح في إمداد الداخل بالسلاح و المؤونة الكافيتين ، في الحين أن جيش الحدود مجهز بكيفية جيدة ،- وهو الذي لم يشارك في الكفاح المسلح الحقيقي الذي ألقى على كاهل جيش الداخل – جعل قادة الداخل على حد تعبير الرائد عز الدين ، أمام مؤتمر طرابلس 60/59 يتضمرون من قادة الخارج ولا يعيرون أدنى اهتمام لأوامرهم [219].

وبناء على بعض لوثائق التي تم الكشف عنها ، وهي اليوم في متناول الباحثين .فإنه بعدما تم حصر الأسلحة المتوفرة لدى الثورة خلال الفترة الممتدة من 1957 إلى 1960 ،و المتواجدة بكل من

تونس ،ليبيا ومصر وما تم إرساله فعلا إلى الداخل [220]،فإن أولى الملاحظات التي يمكن تسجيلها هي.أن ما خصص لتمويل الداخل قليل ، بالمقارنة مع ما هو متوفر ، إضافة أن أغلبه عبارة عن ذخيرة حية وأسلحة خفيفة لم تعد تفي بالحاجة ، ولا يمكن الاعتماد عليها لوحدها لمواجهة جيش فرنسا المدجج بأحدث وأعتى الأسلحة .

الجدير بالذكر أن السلطات المغربية و التونسية تعيق في بعض الأحيان عملية دخول الأسلحة [221]بطريقة أو بأخرى [223] ، كما أن السدود المكهربة و المراقبة المشددة على الحدود الشرقية و الغربية من طرف القوات الفرنسية ؛كانت عائقا في إدخال الأسلحة ، إضافة إلى أن المجاهدين قللوا من المخاطرة والمغامرة في الدخول ،ومحاولة اختراق هذه الأسلاك ، كما أن الصاعات الشخصية التي كانت تبرز بين الحين و الآخر بين قادة الثورة ؛ساهمت بشكل أو بآخر في عدم إيجاد حل مناسب للمشكلة بل أعلى مدارج السلطة .هي السلاح ذاته الذي ضرب به الباءات الثلاثة خلال هذا المؤتمر.

- تطور قيادة جيش التحرير:

يعود الفضل في هيكلة جيش التحرير الوطني ، بصفة عصرية وجيدة إلى مؤتمر الصومام غير أن ذلك لا يعني أبدا عدم إعادة النظر في هذه الهيكلة ؛ خاصة في بعض الجوانب الشكلية التي تظهر جيش التحرير الوطني بالمظهر اللائق به وعلى هذا الأساس أقر العقداء العشرة في إجتماعهم السالف الذكر ، إحداث

بعض التغيرات التي رأى بعضها النور وتم التخلي عن بعضها الآخر [224].

وقبل ذلك انصب تفكير عض القادة ، حول أهمية إيجاد هيئة عسكرية وموحدة تشرف على جميع هيئات جيش التحرير بالداخل وعلى الحدود .تكون بمثابة الإدارة المركزية التي تخطط للعمل العسكري الاستراتيجي.وهكذا كما يؤكد السيد عبد الحميد مهري في تقريره حول نشاط لجنة التنسيق و التنفيذ فإنه تم تشكيل لجنة العمليات العسكرية (com) للإشراف على عمليات جيش التحرير [225].

وحسب نفس التقرير دائما ،فإن هذه اللجنة تأسست بناءا على مقترح اجتماع لجنة التنسيق و التنفيذ المنعقد في مارس 1958 [226]على أن ظهورها العملي كان في شهر أفريل من نفس السنة مثلما أورد دلك الأستاذين محمد العربي الزبيري في كتابه تاريخ الجزائر المعاصر ،ومحمد حربي في كتابه جبهة التحرير الوطني سراب وواقع [227] على أن أول تقرير قدمته هذه اللجنة عن نشاطها كان بعد حوالي خمسة أشهر من بعثها ؛ وبالضبط في شهر أوت من عام 1958، أمام اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ [228].والجدير ذكره أن لجنة العمليات العسكرية قد انطلقت منذ البداية برأسين منفصلين عن بعضهما واحد على الحدود الغربية ، قادة العقيد هواري بومدين مع نائبه الصادق دهيلس [229].

و الرأس الثاني بالحدود الشرقية ، قاده العقيد محمدي السعيد ونوابه العقداء : محمد العموري ، عمار بن عودة ، عماره بوقلاز[230]. وقد أخذت لجنة العمليات العسكرية على عاتقها تحقيق جملة من الأهداف العاجلة و الآجلة أبرزها ضرورة ربط علاقات متينة فيها بين الولايات ؛ يمكنها من تعزيز العمل المشترك وإبعاد شبح الوقوع في مشاكل فيما بينها ؛ حتى وإن وقع ذلك ، فإن على اللجنة أن تلعب دور الحكم فيها .كما أن الجنة ملزمة بإعداد الإطارات العسكرية ، الصحية و السياسية ، لخدمة الكفاح المسلح و القيام بالإصلاحات التي تراها ضرورية في حدود ما يسمح به القانون[231].

لجنة العمليات العسكرية الغربية قسّمت المغرب الأقصى إلى منطقتين عسكريتين ، كل منطقة مقسمة إلى ثلاث نواحي ، ورغم المصاعب التي واجهتها من النواحي التنظيمية ،ومن نقص في السلاح و المال [232] فإنها استطاعت أن تقف على أقدامها ، وتثبت وجودها من خلال تحقيقها لبعض النتائج الايجابية التي تدعم بها الكفاح المسلح .من ذلك أنها أرسلت خمس وحدات عسكرية إلى الداخل ،اثنتان صوب الولاية الرابعة واثنتان أخريان توجهتا إلى الولاية الخامسة والأخيرة توجهت إلى الولاية السادسة [233].

وقد يكون نجاح لجنة الغرب مرده الأساسي حسن التسيير و التنظيم ؛الذين إمتازت بهما و الذي يعود الفضل فيه إلى شخصية

العقيد هواري بومدين [234].ولعل هذا النجاح المتميز هو من العوامل التي دفعت ببومدين إلى التفكير وبصفة جدية في الارتقاء إلى سلم القيادة ، خاصة وانه أصبح يمثل لدى البعض شخصية محورية ، مؤثرة ومستقطبة للاهتمام من جهة ، وفي ظل وجود صراعات بين بعض القادة الآخرين من جهة أخرى .

وعكس لجنة الغرب لم يفلح العقيد محمدي السعيد قائد لجنة الشرق ، في النهوض بالجنة وإرساء قواعد صلبة لها وسبب ذلك يعود إلى أن محمدي السعيد وجد نفسه منعزلا في وسط مجموعة من العقداء مثله صعاب المراس.

هكذا إذن وبعد حوالي نصف سنة من وجود هذه اللجنة ، حتى بدأت تتعثر بعدما واجهت جملة من العوائق ، جعلت العقيد محمدي السعيد عاجزا عن السيطرة عليهاو تسييرها [234].وأمام هذا الوضع المزري الذي تتخبط فيه هذه اللجنة ، قررت لجنة التنسيق و التنفيذ المجتمعة في التاسع سبتمبر 1958 تجميدها ومعاقبة جميع مسؤولها بدون استثناء [235].

هذا الإخفاق الجزئي لهذه اللجنة ،أثر سلبا على قيادة الثورة عموما ؛ وكان من العوامل التي عجلت بالبحث عن حلول سريعة لما تتخبط فيه جبهة التحرير الوطني من أزمات متعددة.

هذه المهمة تحملها العقداء العشرة على عاتقهم ، وقرروا بعد اجتماعات مطولة دعوة المجلس الوطني للثورة للانعقاد في دورة

بطرابلس بداية من النصف الثاني لشهير ديسمبر 1959.هذا المؤتمر دامت أشغاله إلى الثامن عشر جانفي 1960ومما تمخض عنه كما رأينا تكوين اللجنة الوزارية المشتركة للحرب ، التي الت مسؤوليتها للباءات الثلاثة .وإلى جانب هذه اللجنة وكهيئة مكملة لها المؤقتة.وبهذه الهيئات الجديدة تستكمن الثورة أخر حلقاتها في مجال تجديد هياكل وقيادات جيش التحرير الوطني .

- **اجتماع العقداء العشرة من 11 أوت 1959 إلى 09نوفمبر 1959الأسباب والنتائج:**

لقد أثّرت الأزمات المتعددة التي شهدتها الثورة في هذه الفترة على مسارها العام .ولعل من أهم هذه الأزمات تلك الناجمة عن إشكالية تكوين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،و التي أثارت حفيظة بعض القادة الذين اختلفت ردود أفعالهم حسب موقعهم والظروف المحيطة بهم .فالعقيد محمد العموري المعاقب عاد من منفاه بالقاهرة وعقد اجتماعا بالكاف بتونس يوم السادس عشر نوفمبر 1958.شارك فيه عدد كبير من إطارات الثورة العسكرية و السياسيين ، القصد منه ،إعادة المياه إلى مجاريها ، لان تشكيل الحكومة المؤقتة بالكيفية التي رأينا ، هي حسبهم انقلابا على الثورة ومؤسساتها ومؤشر انحراف خطير قد لا تحمد عواقبه؛وعليه فإن المصلحة تدعو إلى إعادة تأهيل هيئات الثورة ؛ وعلى رأسها المجلس

الوطني ، الذي له وحده الحق اتخاذ القرارات الحاسيمة [237].

لكن دهاء الباءات الثلاثة استطاع الحدّ من فاعلية هذا الاجتماع ؛الذي رأو فيه زلزلة فعلية لمواقعه ،ومن أجل ذلك أقحموا الحكومة التونسية في اللعبة ، بحيث تم إيهامها بان اجتماع الكاف يستهدفها ؛ لان هؤلاء الضباط الجزائريين متحالفون مع المعارضة التونسية ؛التي يقودها صالح بن يوسف وعلى هذا الأساس ألقت السلطات التونسية القبض عليهم دون مقاومة منهم .وسلمتهم للحكومة المؤقتة ؛ التي شكلت محكمة عسكرية لهذا الغرض ، أشرف عليها العقيد هواري بومدين كرئيس وعلي منجلي كمقرر وسليمان دهيليس كهيئة دفاع ،أصدرت هذه المحكمة عقوبات تتراوح بين الإعدام الموضوع بالشكل الحاد ،أثناء المناقشات في مؤتمر طرابلس الأول [238].

أمّا ثاني رد فعل هزّ أركان الحكومة المؤقتة ،فقد كان من الداخل ، حيث عقد قادة الجيش التحرير الوطني لأربعة ولايات ،اجتماع لهم على أراضي الولاية الثانية ما بين السادس [239] و الثاني عشر ديسمبر 1958.كان عبارة عن رسالة تهديد واستنكار للطريقة التي تأسست بها الحكومة المؤقتة وتبرئة ساحتهم مما قد يقع جراء ذلك ،ومحاولة لتصحيح مسار الثورة مما علق بها [240] .كما أنهم أعابوا على قادة الخارج تهاونهم في تقديم العون الكافي للداخل .وانحرافهم عن المسار الصحيح للثورة ،وأمام

هذا الوضع شكلوا لجنة تنسيق بين الولايات [241]،وكلفوا الرائد عمر ،أو صديق بالاتصال بقيادة الخارج،وإبلاغها بالتوصيات والقرارات المتخذة، وتسليمها محضر الجلسات؛ وقد وصلت رسالتهم هذه إلى قادة الخارج في 12 مارس1958 [245].

لكن جملة من الدواعي والأسباب تدخلت مقررات إجتماع قادة الداخل لا ترى النور لعل أهمها إستشهاد صانعي الحدث؛ وقناعة قيادة الخارج إفشال مفعولها. كما يذهب إلى ذلك الرائد لخضر بورقعة [246].

ورغم أن قادة الحكومة المؤقتة إستطاعوا التخلص وبأعجوبة من هاتين الأزمتين، إلا أن الأزمات والمشاكل لم تتوقف عند هذا الحد؛ بل شهدت قيادة الثورة بالخارج خلال النصف الأول من سنة 1959 بعضا من المشاكل الحساسة ، التي كادت أن يؤدي بالكفاح المسلح إلى مزالق ومتاهات خطيرة بسبب انعدام الثقة والجري وراء السلطة، وعلى حد تعبير السيد فرحات عباس فقد أصبحت الحكومة المؤقتة مشلولة تماما. وهي الأسباب أدت به – باعتباره رئيس الحكومة – على توجيه رسالة مؤرخة في العاشر جويلية 1959 إلى قادة الولايات؛ بدعوتهم فيها إلى تحمل المسؤولية إزاء هذا الوضع الخطير الذي يمر به الكفاح المسلح [247].

وبعد أحذ ورد قرر قادة هيئتي لجنة العمليات العسكرية الشرقية والغربية ؛ والذين يمثلون خمسة ولايات– ماعدا الولاية السادسة

– الدخول في اجتماع مفتوح، لتدارس الأوضاع التي وصلت إليها الثورة، وذلك بداية من الحادي عشر أوت 1959 إلى التاسع نوفمبر1959. كما سمحوا بعد أخذ ورد، للباءات الثلاثة – الذين يمثلون الحكومة المؤقتة – بالحضور إلى الأشغال [248]. لقد كان على المجتمعين النظر بإمعان فيما وصلت إليه الثورة. خاصة بعد تأسيس الحكومة المؤقتة والبحث عن مخرج لحالة الوهن والضعف هذه، والتي لا يجب أن تستمر أكثر من ذلك، ويجب في أسرع وقت القيام بإصلاحات جذرية لمؤسسات الثورة [249].

وضعية الثورة بالداخل وعلى الحدود، والحالة المادية والمعنوية التي يعيشها الكفاح المسلح وضرورة وضع إستراتيجية عسكرية، وكذلك مشروع لمواثيق لجبهة التحرير الوطني ، وتحديد وسياسة عامة للثورة [250]؛ كانت أهم المشاكل المستعصية والتي تتطلب حلولا مستعجلة . وبعد دراسة مطولة ومتانية، قرر المجتمعون العمل على تصعيد العمليات العسكرة داخل الجزائر لمواجهة مخطط شال؛ خاصة عن طريق حرب العصابات، والقيام بعمليات عسكرية في الصحراء لمنع فرنسا من استغلال البترول[251]؛ كما قرروا إدخال تعديلات على مستوى جيش التحرير الوطني؛ بعد تم تعويض قادة الولايات الذين استشهدوا بأخرين [252]؛ وعليه أصبح مجلس الولاية يتكون من خمسة أشخاص بدل أربعة، على أن يصبح قائد الولاية، كما يساعد مسؤول الولاية ثلاثة نواب برتبة

رائد، نائب عسكري، نائب سياسي ونائب مسؤول عن التوين [253].

ومجمل هذه القرارات لم تنفذ على الرغم من أهميته، ولا تزال إلى اليوم تثير استفهامات كثيرة حول دواعيها، مثلها في ذلك مثل قرار حل قيادة والأركان وكذا إلغاء الولاية السادسة؛ كما لم يعمل بتوصية ترقية الرتب داخل الولايات[254] وإن كانا لا ندري على وجه التدقيق الدواعي الحقيقية الكامنة وراء اتخاذ هذه القرارات؛ فإن الجدل الكبير الذي صاحبها من قبل المؤتمرين، والخوف مما قد ينجم عن تنفيذها من مخاطر تهدد الثورة؛ قد تكون هي الأسباب الدافعة لعدم دخولها حيز التطبيق [255].

العقداء توصلوا بعد تثبيت وتعيين قادة الولايات، إلى قناعة مفادها ضرورة وضع مكانيزمات مفصلة ومضبوطة لمواثيق لجبهة التحرير الوطني، لحماية الثورة من المخاطر التي تهددها من جهات مختلفة داخلية وخارجية؛ وقد تكونت لهذا الغرض لجنة يرأسها بن يوسف تضم عضوية مبروك بلحسين ولمين خان في شهر جويلية 1959، قدمت مقترحتها أمام إجتماع العشرة في شهر سبتمبر 1959. وبعد دراسة محتواها، سجل العشرة ملاحظاتهم عليها، على أن ترفع الوثيقة بملاحظاتها إلى المجلس الوطني للثورة [256] هذا الأخيرة الذي أعيدت تركيبته خلال هذا الاجتماع [257].

وحتى يعطي العشرة لقراراتهم سبغت المصداقية والشرعية، قرروا دعوة المجلس الوطني للثورة بتركيبة الجديدة إلى عقد مؤتمر

بطرابلس بداية من السابع عشرة ديسمبر 1959[258]. لدارسة تجسيد توصياتهم من جهة، ودراسة أوضاع الثورة عموما من جهة ثانية. عموما لقد أثار اجتماع العشرة ردود فعل خاصة من قبل بعض القادة من داخل المجلس وخارجة [259]؛ الذين إعتبروا هذا التعيين، تدخل من طرف العسكريين في شؤون سياسية؛ هي من حق الساسة فقط يدلون فيها بدلوهم [260]

وأمّا المآخذ التي سجّلت على إجتماع العقداء هو أنه أخذ على عاتقه تعديل مؤسسات الثورة دون الرجوع إلى الهيئات المكلفة (المخولة) بذلك، وهو ما يعني أن ما قام به العشرة تجاوز، إذا ما قورن بالعمل الذي قامت به لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية، التي أعطت لنفسها حق تشكيل الحكومة المؤقتة وهذا وذاك أعتبره بعض قادة الثورة، إنقلابا صارخا ضد المؤسسات والهيأت القائمة.

وهذا الرأي الذي أحدث ضجّة حتى وسط المؤتمرين في طرابلس؛ يفنده العقيد علي كافي [261] الذي أعتبر أن ما قام به العشرة شرعي. لأن الهدف هو الأعداد والتحضير الدقيق لجدول أعمال مفصل وواضح، يعرض على إجتماع مجلس الثورة. وهو ما يعني كما يؤكد العقيد كافي أن العقداء العشرة أصبحوا عبارة عن لجنة تحضرية لاجتماع طرابلس[262].

وإن كان العشرة قد قاموا بدور كبير في هذا الاتجاه؛ إلا أن العقيد علي كافي لم يوضح لنا كيف أن هذه اللجنة والتي من

المفترض أن تقدم اقتراحات فقط – كما هو متعارف – أعطت لنفسها الحق مثلا في تعديل التركيبة البشرية للمجلس للمجلس الوطني للثورة . كما أنه لم يتكلم (يتطرق) إلى دور العشرة في تسيير شؤون الثورة، منذ أن أعربت الحكومة المؤقتة الأولى عن فشلها في شهر جويلية 1959 إلى غاية نهاية المؤتمر في الثامن عشرة جانفي 1960، خاصة وإنهم هم الذين تحكموا حتى في مسار المؤتمر ونتائجه وخرجوا أكثر قوة وسيطرة من ذي قبل.

والسؤوال المطرح هل العشرة خلال طول الفترة كانوا فعلا لجنة تحضرية ؟ أم لجة تسييرية ؟ والأقرب إلى الصواب كما بينا أنهم كانوا مسيرين للثورة حاضرا ويخططون لها مستقبلا.

وبعيدا عن هذه الطروحات فإن الإجتماع، كشف عن مدى البون الشاسع والخلافات الخطيرة على هرم قيادة الثورة والحالة الخطيرة التي وصلت إليها مؤسسات جبهة وجيش التحرير الوطني نتيجة الصراعات الشخصية على السلطة، وهو الأمر الذس كان يتطلب تدخلا سريعا وحاسما من بعض هؤلاء العقداء لإعادة الاعتبار للثورة، لكي تحقق هدفها المنشود، كما أن العقداء استطاعوا ولو إلى حين إعادة مسار الثورة إلى مساره الصحيح، وظهروا بقيادة موحدة أمام الرأي العام المحلي والعالمي وأمام الإدارة الفرنسية المتلاعبة والمتعنتة، وبذلك جنبوا الكفاح المسلح كارثة التشر ذم والانقسام.

- الهوامش:

1- اهم هذه المعطيات هي خروج قيادة الثورة الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ بعد معركة العاصمة سنة 1957.

- NOHAMED HARBI .LE MIRAGE ET REALITE OP.CIT .P195. -2

3-SAAD DAHLAB. MISSION ACCOMPLIE .ED DAHLAB ALGER 1990 P84.85.

4- IBID P85 .KHALFA MAAMMRI.OP.CITP284.

5- عن بداية اشغال المؤتمر انظر الملحق رقم 01

6- انظر قائمة اعضاء المجلس الوطني الجديد في الملحق رقم 07 .

7- انعقد مؤتمر الصومام يوم 20 أوت 1956 بقرية " إيفري أوزلاقن " بغابة " اكفادوا " في السفوح الشرقية لجبال جرجرة ، المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام ، ومن نتائج المؤتمر انه كان في مستوى طموح الشعب و تطلعاته حيث استطاع أن ينظم الثورة بخلق جيش نظامي في مستوى سائر الجيوش كما قسم البلاد إلى ولايات ومناطق ونواحي و قسمات ، وعلى كل منها قيادة تشرف على تنظيم شؤونها ،كما خرج بقيادة وطنية موحدة تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية وهيئة تنفيذية سميت بلجنة التنسيق لمزيد من التفصيل أنظر :أزغيدي محمد لحسن ، مؤتمر الصومام و تطور الثورة الجزائرية ،موفم ، 1986 ، الجزائر ،ص137، وانظر : احسن بومالي ،استراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاولى (1954 – 1956) ،الجزائر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد ، المؤسسة الوطنية للاتصال و النشر ، 995 ، ص38.

8- هم : عبان رمضان ، بن يوسف بن خدة (بن يوسف بن خدة : ولد في 23 فيفري 1920 بالبرواقية ، من قيادي حزب الشعب الجزائري، التحق بالثورة بعد خروجه من السجن في افريل 1955 تولى مهام كبرى في الثورة واهمها رئاسته للحكومة المؤقتة الثالثة ، انسحب بعد سنة 1962 من الحياة السياسية باستثناء مرات قليلة ، أنظر : محمد حربي، الثورة الجزائرية ، سنوات المخاض ، ترجمة نجيب عياد وصالح المثلوثي ، الجزائر ، ط ، موفم للنشر 1994 ، مرجع سابق ص183)، بن مهيدي العربي ، كريم بلقاسم ، سعد دحلب .

9-SAAD DAHLAB : POUR LINDEPONDANCE .MISSION ACCOMPLIE, ALGER , EDITIONS DAHLAB ,1990,P:57-79.

10- هواري بومدين (بوخروبة محمد ابراهيم) ولد يوم 23 اوت 1932 بالقرب من مدينة قالمة درس بالزيتونة ثم الازهر ، التحق بالثورة مع مطلع سنة 1955 ليتولى سنة 1957 قيادة الولاية الخامسة ، ثم قيادة لجنة العمليات العسكرية الغربية سنة 1958 وقيادة الأركان سنة 1960، ووزير الدفاع في أول حكومة جزائرية بعد سنة 1962 ، ثم رئيسا للدولة ما بين 19 جوان 1965 إلى يوم وفاته يوم 27 ديسمبر 1978 ، انظر :

11-BEN JAMIN STORA: IBID ,P:146.

12- محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص:88.

13- شارل ديغول أبرز شخصية فرنسية في القرن العشرين ولد سنة 1890 ، انضم منذ صغره إلى الجيش الفرنسي شارك في الحرب العالمية الاولى 1914/1918 والثانية 39/1945 تدرج في الرتب العسكرية إلى ان بلغ رتبة جنرال ، قاد من لندن لجنة تحرير فرنسا ، بعد سقوط هذه الأخيرة في يد الألمان في جوان 1940 تولى تأسيس ورئاسة الجمهورية الرابعة، وبعد جانفي 1946 انسحب من الساحة السياسية إلى غاية اندلاع

الثورة الجزائرية بحيث جيئ به على إثر انقلاب 13/ 05/ 1958 ، ليشكل الجمهورية الخامسة بعد سقوط الجمهورية الرابعة و يحكم فرنسا إلى 1969 ، وتوفي سنة 1970 . عد إلى :

LE GRAND DICTIONNAIRE ENCYCLOPEDIQUE ,LA ROUSSE :V5 PARIS 1982:4700.

14- م.و. للأرشيف وزارة الخارجية M.A.E العلبة :05- الملف :14- الوثيقة :02

15- أحمد توفيق المدني –حياة كفاح –ج3 –مع ركب الثورة –الجزائر ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع 1982- ص400.

16- للاستزادة أكثر عد إلى :نصر الدين سعيدوني –مشروع قسنطينة 1958- جريدة الشعب .العدد :8299- ص7.

17-JACQUES CHAPSAL: LA VIE POLITIOQUE EN France DEPUIS1940-France-PRESSE UNIVERSITAIRE 1969-P113.LA COLLECTION THEMIS SCIENCES POLITIQUES.

18- OP.CIT.P244.

19- م. الوطني للأرشيف وزارة الخارجية : تقرير عن الوضعية العسكرية ، العلبة :5 الملف :14الوثيقة :2.

20 يرى فرحات عباس في كتابه –تشريح حرب – بان عودة ديغول إلى السلطة جعلته في وضع يسمح له بتسوية المشكل الجزائري ، عد إلى :

FERHAT ABBAS AUTOPSIE D'UNE GUERRE-L'AURORE .PARIS France EDITION ?GARNIER.1980.P241.

21- م.م.و
الجزائرية ,20
بوضع استراتي
TERRE .-
IVES DE
CENNES -
1992.P41.
و:
-L'HEURE
.1970.P160.

23- م.م.و للأ
1959/07/01
14- جمال قنا
وتأثيرها على ال
2000/99،ص9

OP CIT .P42.

HEURE DES
OP CIT .P200.
و:
ET REALITE
OIR1945-1962
3.PP:209-212.

25- محمد العربي

21- م.م.و للأرشيف : تقرير عن السياسة العامة ، الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ،1959/06/20 ، علبة مصورة رقم G004 ، وتقرير اللجنة العسكرية المكلفة بوضع استراتيجية عسكرية لجيش ح.ت.و، علبة مصورة :G001

22-SERVICE HISTORIQUE DE L'ARMEE DE TERRE .- INTRODUCTION A L'ETUDE DES ARCHIVES DE LALGERIE .FRANCE .CHATEAU DE VINCENNES - 1992.P41.

و:

YVES COURRIER :LA GUERRE D'ALGERIE –L'HEURE DES COLONELS .FRANCE .FAYARD.1970.P160.

23- م.م.و للأرشيف : محضر اجتماع مجلس الحكومة المؤقتة –تدخل بن طوبال – G004..1959/07/01

14- جمال قندل : خطا موريس و شال على الحدود الجزائرية التونسية و المغربية وتاثيرها على الثورة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ 2000/99،ص99- 105 .

25-SERVICE HISTORIQUE DE L'ARMEE .OP CIT .P42.

ET VOIR AUSSI: YVES COURRIERE .L HEURE DES COLONELS .OP CIT .P200.

و:

MOHAMED HARBI : LE F.L.N. MIRAGE ET REALITE .DES ORIGINES A LA PRISE DU POUVOIR1945-1962 NAQD/ENAL .ALGER 1993.PP:209-212.

25- محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ،ص: 183.

27- مولود إيدير : انضم إلى صفوف ج.ت.و سنة 1956 ، مسئول عسكري على الحدود الجزائرية الليبية 1957 ، مستشارا لكريم بلقاسم 1960/58،ثم سفيرا في الباكستان 1962/60.، HARBI Med:LE FLN .OP CIT .P412.

28- مناضل في صفوف ح.إ.ح.د.و عضو المنظمة الخاصة ، ثم لاجئ بجبال الاوراس بعد اكتشاف المصالح الفرنسية لأمر المنظمة الخاصة ، وعضو لجنة 22 ، عضو إضافي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956 ،قائد الولاية الثانية –الشمال القسنطيني – (1957/56) ،مسؤول مصلحة الداخلية بلجنة التنسيق و التنفيذ 1958، ثم وزيرا للداخلية 1960/58 ، فوزيرا للدولة 1962/61،عد إلى : HARBI Med:LE FLN .IBID.P:402.

29- رئيس دائرة لحزب ح.إ.ح.د بسكيكدة ثم في تلمسان 1954/52 ، عضو لجنة 22 (1954) ، نائب قائد المنطقة 5(القطاع الوهراني) 1956/54 ، عضو لجنة ت.و.ت1958/57، ثم وزيرا للاتصالات و التموين 1959/58، ثم وزيرا لتسليح 1960.، HARBI Med :IBID P:399 .

30- م.و. للأرشيف : تقرير عن الوضعية العامة ، فرحات عباس ،1959/06/20 : G004

31- م.و.للأرشيف : محضر جلسات العقداء العشرة : تقرير الولاية الثانية ، العقيد علي كافي ،G010.

32- م.و.للأرشيف : أرشيف وزارة الخارجية : تقرير عن الوضعية العسكرية ، العلبة :5، الملف : 14 الوثيقة :2.

33- للإشارة أن معالم هذا المشروع ظهرت منذ مطلع سنة 1958 ، عد إلى : نصر

الدين سعيدوني : المرجع السابق ص:7.

34- م.و.للأرشيف : أرشيف وزارة الخارجية ، المصدر السابق .

35- حوار مع رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، فرحات عباس ، جريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني ، وزارة الإعلام ، الجزائر 1984 ، الجمعة 1958/01/10.

36- المجاهد المرجع السابق .

37- FERHAT ABBAS .OP CIT P241.

38-RENERENMOND :LES ARCHIVES .OP CIT PP:181-182.

40- أحمد توفيق المدني : حياة كفاح ، الجزء3 الجزائر .

الشركة الوطنية للنشر و التوزيع .1982 ص399و400.

41- عد إلى نص الرسالة في : احمد توفيق المدني : نفسه ص ص402- 404.

42- يذكر السيد رضا مالك بأن أهم عامل دولي حفز قادة الثورة على انشاء الحكومة م.ج.ج. هو الدعم الذي تلقته الثورة من الحكومة الثورية العراقية ، مقابلة يوم : 1998/09/19، المتحف الوطني للمجاهد ، الجزائر .

43- محمد يزيد : مقابلة شخصية ، يوم :1998/12/24 ، الجزائر .

44- عن تقارير السادة :أعمر أو عمران (عمر أوعمران : ولد في التاسع عشر جانفي

1919، ناضل في صفوف حزب الشعب منذ صغره ، نائب كريم بمنطقة القبائل والتحق معه بقائمة المعدين للثورة ، كان مقربا من كريم أثناء فترة الكفاح ، عين سنة 1960 ممثلا للثورة بتركيا ، انسحب بعد سنة 1962 من الساحة السياسية ليمارس التجارة ، توفي سنة 1991 ، المرجع : محمد حربي ، المرجع السابق ، ص191.190و ben jamin stora.op cit p182.183 كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال ، فرحات عباس عد إلى MOHAMED HARBI :LES ARCHIVES,OP .CIT PP184-189.:

45- عد إلى : الظروف الداخلية –السياسية – .

46- م.و. للأرشيف : محاضر اجتماعات ح.م.ج.ج.تدخلات السادة الوزراء : لخضر بن طوبال ، كريم بلقاسم عبد الحفيظ بوصوف ، بن يوسف بن خدة بن خدة ، فرحات عباس اجتماع : G004..1959/07/01.

47- م.و.للأرشيف : أرشيف وزارة الخارجية : تقرير عن الوضعية العسكرية ، علبة :5، ملف :14، وثيقة :2.

48- عد إلى ظروف تأسيس الحكومة م.ج. داخليا وخارجيا.

49- جريدة المجاهد : حوار مع الرئيس فرحات عباس ، المرجع السابق و:أحمد بن فليس : السياسة الدولية للحكومة م.ج.ج 1962/58 ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية ، 1985،ص:77.

50-MOHAMED HARBI LES ARCHIVES OP CIT P:181-182.

51- المنهاج السياسي للحكومة المؤقتة ج.ج، جريدة المجاهد ، المرجع السابق .

52-MOHAMED HARBI :LES ARCHIVES- OP CIT

RAPPORT DE AMAR OUAMRANE P.P:189-193.

53- محمد البجاوي : الثورة الجزائرية و القانون ، ترجمة علي الخش ، بيروت ، دار اليقظة العربية ، ص118.

و:

PHILIPPE TRIPIER: AUTOPSIE DLA GUERRE D'ALGERIE .PARIS EDITION France EMPIRE1972.P:263.

54- محمد البجاوي : نفس المرجع ، ص ص:119- 120.

55- أحمد توفيق المدني : المرجع السابق ، نص الرسالة : ص ص:402- 404.

و: مصطفى بوظورة ، علاقة جبهة التحرير الوطني بالحكومة المصرية 1962/54، جامعة الجزائر ، معهد العلوم السياسية 1984/83ص:110.

56-MOHAMED HARBI : LES ARCHIVES .OP.CIT.RAPPORT DE AMAR OUAMRANE.P.P.189-193.

57- وهم السادة : محمد بوضياف (ولد في الثالث و العشرين جوان 1919 بالمسيلة ، انضم إلى حزب الشعب بعد مظاهرات ماي 1945 ، كلف بإدارة المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة ، كان له الفضل في لم شمل مجموعة الاثنين و العشرين ،اختطفته فرنسا مع زملائه في الثاني و العشرين أكتوبر 1956 ومكث في السجن إلى غاية سنة 1962 ،عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الأولى و الثانية ثم نائبا في الحكومة الثالثة ، عارض نظام السيد بن بلة ثم نظام هواري بومدين ، اختار المنفى إلى غاية سنة 1992 حيث عاد إلى الجزائر كرئيس للمجلس الأعلى للدولة من بداية شهر فيفري إلى يوم اغتياله في التاسع و العشرين جوان من السنة نفسها ، راجع ، محمد حربي ، المرجع السابق ص186،187و benjamin stora .op cit p326 حسين أيت أحمد : من مواليد

منطقة القبائل سنة 1926 ، انضم إلى حزب الشعب سنة 1942 ، مسؤول المنظمة الخاصة 1948- 1949التحق بالقاهرة سنة 1951، وكان ضمن الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ، اعتقل أثناء عملية القرصنة على طائرة الوفد الخارجي ،أطلق سراحه سنة 1962 عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة 1958- 1962، عارض النظام السياسي الجزائري ، شكل سنة 1963 جبهة القوى الاشتراكية ، وقاد تمردا مسلحا وهو ما أدى إلى اعتقاله وسجنه ليفر منه سنة 1966واستقر بالمنفى حتى سنة 1989 حيث عاد إلى الجزائر ، انظر محمد حربي المرجع السابق ص 186- Mohamed harbi le FLN Mirage et Réalité op cit p 396.185 محمد خيضر ولد في الثالث عشر مارس 1929 بالعاصمة ، ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري ، انتخب سنة 1946 نائبا في الجمعية الوطنية الجزائرية ، لجأ بعد حادثة بريد وهران سنة 1950إلى القاهرة ليصبح مسؤولا عن وفد الحزب هناك ، كلف بعد اندلاع الثورة برئاسة الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ، اعتقل في عملية القرصنة الفرنسية المشهورة في 1956/10/22، عين وزيرا للدولة في الحكومة المكؤقتة 1958- 1962، تولى بعد الاستقلال سنة 1962 الامانة العامة لجبهة التحرير الوطني ، بعد خلافه مع بن بلة استقر في مدريد حيث اغتيل في الرابع جانفي 1967، المرجع : محمد حربي ، الثورة الجزائرية سنوات المخاض ، مرجع سابق ص :190،و ben jamin ferhat abbas , op cit p,p287-288، احمد بن بلة ويضاف إليهم مصطفى الاشرف.

58- رضا مالك : مقابلة شخصية يوم : 1998/09/19.

59- محمد البجاوي : المرجع السابق ،ص :118.

و:يرى المؤرخ الفرنسي : البير بول لونتان بان فرحات عباس استغل موت عبان رمضان من أجل دفع لجنة التنسيق و التنفيذ ولتأسيس حكومة جزائرية في المنفى ، و التي وان لم يجهر بها الباءات الثلاث ،فإن السياسيين هم اكثر تاييدا لها ، فإنها إذ تعطيهم مكانة دولية و ترفعهم إلى درجة المتحدثين الرسميين المقبولين فإنها تكنهم أيضا من الإفلات ولو قليلا من سيطرة العسكرية ، لكن إطلاعنا على محاضر جلسات الحكومة م.ج.ج.مكننا

من التعرف على/خطأ هذا القول ذلك إن العسكريين هم الذين طرحوا وبادروا بفكرة التأسيس ،عد .إلى: ALBERT PAUL LENTIN :LA GUERRE D'ALGERIE LA NAISSANCE DU G.P.R.A. HISTORIA N27-4DECEMBRE 1972.

60-FERHAT ABBAS: OP CIT P: 232-233.

و:

Messaoud MAADAD: GUERRE DALGERIE CHRONOLOGIE ET COMMENTAIRES : ALGERIE ,SAD,ENAG .EDITION .1992.PP:116-117.

61- انضم إلى حزب الشعب في 1945 ، ترأس تنظيمه في بجاية ثم في عنابة سجن من 1950إلى 1955 ، مستشار سياسي للولاية الثالثة ،عضو لجنة التنسيق والتنفيذ(56/1957)اغتيل في المغرب الأقصى في ديسمبر 1957. HARBI MOHAMED :LE FLN. OP CIT :p403

62- م.و.للأرشيف م.ج.الحكومة .م.ج.ج: تدخل فرحات عباس ، اجتماع G004:1959/07/03:

63- JEAN LACOUTURE:صحفي بجريدة لوموند وكاتب اهتم بقضايا الاستعمار له: ALGERIE :la guerre est finie

64- BEN JAMIN STORA .OP CIT P:285.

65-MOHAMED HARBI :FLN MIRAGE ET REALITE .PP112.214.

و:محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ص ص:166- 167.

66-MOHAMED GUENTARI: ORGANISATION PLITICO - ADMINISTRATIVE ET MILITAIRE DE LA REVOLUTION ALGERIENNE DE 1954 A1962.V.IL.OPU.ALGER.1994.PP125-126.

67-MOHAMED HARBI :LES ARCHIVES OP CIT .P.P210-213.

68- يرى الأستاذ محمد العربي الزبيري بان الباءات الثلاثة : كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال وعبد الحفيظ بوصوف ،قاموا باول انقلاب عسكري في الثورة الجزائرية بإعلانهم عن تكوين أول حكومة برئاسة فرحات عباس ، وكان هذا الانقلاب هربا إلى الأمام ،وهو ما ذهب إليه كذلك المؤرخ :محمد حربي عد إلى :محمد .ع. الزبيري : المرجع السابق ،ص:167- 168،و: MOHAMED HARBI :LE FLN.OP.CIT .P.P:219-228.

69- مسؤول المخابرت المصري و المكف بالتصال مع جبهة التحرير الوطني .70- محمد لمين دباغين : الأمين العام لحزب الشعب الجزائري خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم نائبا من 1951/1946،/عضو قيادي في جبهة التحرير الوطني من 1959/56،وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة 1959/58، استقال في 1959/03/15،بعد حادثة عميرة علاوة ، فاعتزل السياسة إلى يومنا هذا أنظر: MOHAMED 394 HARBI :LE FLN.OP.CIT .P.P

72- عد إلى : "تصريح باسم الشعب الجزائري PROCLAMATION AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN،م.و.للارشيف :ح.م.ج.ج.:وزارة الشؤون الخارجية ع:04،م:11،و:IBID03 ، الملحق رقم :02.

73- قرأ البيان الرسمي السيد فرحات عباس باللغة الفرنسية وترجمه إلى العربية

السيد أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية :أحمد توفيق المدني : المرجع السابق ص:400.عد إلى الملحق : رقم 02 (بيان تأسيس الحكومة المؤقتة .ج.ج)

74- أحمد بن بلة : ولد بمغنية في الخامس و العشرين ديسمبر 1916،انظم بعد سنة 1945 إلى حزب الشعب الجزائري ، ترأس المنظمة الخاصة سنة 1949،اعتقل سنة 1950 بعد حادثة بريد وهران ، فر من السجن في مارس 1952 ليلتحق بالقاهرة ، مسؤول التسليح في الوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني ، اعتقل مع رفقائه في عملية اختطاف الطائرة ،عين وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة الأولى ثم نائبا لرئيس الحكومة في العهدتين الثانية والثالثة ،أول رئيس للجمهورية الجزائرية ،انقلب عليه بومدين في التاسع عشر جوان 1965 ، بعد سنة 1980 اختار المنفى إلى غاية سنة 1989 حيث عاد إلى الجزائر ، أنظر محمد حربي : المرجع السابق ، ص186.

75-N JAMIN STORA LE :LE DICTIONNAIRE .OP CIT .P.P.271-272.

76-FERHAT ABBAS :OP CIT .P244.

77- PHILIPPE TRIPIER :OP CIT .P:264.

78-SLIMANE CHIKH:LA REVOLUTION ALGERIENNE PROJET ET ACTION 1954-1962.THESE DOCTORAT D'ETAT DE SCIENCE POLITIQUE –T3 UNIVERSITE DE GRONOBLE .1975P624

79- الحكومة المؤقتة الأولى من 1958/09/19 إلى جانفي 1960،أما الثانية فمن : جانفي 1960إلى أوت 1961 ، ثم الثالثة إلى صائفة 1962.

80- علي كافي : مذكرات الرئيس علي كافي –من المناضل السياسي إلى القائد العسكري – 1962/1946، حيدرة الجزائر دار القصبة للنشر 1999،ص:225.

81- كريم بلقاسم : نداء نائب رئيس الوزراء ووزير القوات المسلحة إلى جيش التحرير الوطني –جريدة المجاهد – 10 اكتوبر 1958.

82-FERHAT ABBAS .OP CIT P246.

83- علي كافي : المرجع السابق ،ص:225.

84-SLIMANE CHIKH:OP CIT .P611.

85- MOHAMED HARBI :LE FLN .OP CIT –P 220.

86- HARBI :IBID .P.P220-221.

و: محمد العربي الوبيري : المرجع السابق ،ص168.

87- كان مجندا في صفوف الجيش الفرنسي في الهند الصينية ،إنضم إلى جيش ت.ت.م.في القاعدة الشرقية 1955،أدين بسبب انضمامه لحركة محمد لعموري 1958، صدر في حقه العفو 1960وارسل إلى جبهة مالي ، ثم رقي إلى رتبة عقيد بعد الاستقلال وقائدا الناحية العسكرية الأولى ، عضو مجلس الثورة سنة 1965.

88- ضابط بالقاعدة الشرقية ، تم توقيفه سنة 1958 ،وارسل فيما بعد إلى الحدود الجزائرية المالية 1960، مدير الأمن الوطني 1976/65،عضو مجلس الثورة 1979/1965، وزيرا للنقل ، وعضو المكتب السياسي حزب ج.ت.و.،عد إلى :
Harbi : LE FLN .P411.

89- درس بالزيتونة التحق بصفوف جيش ت.و حيث أصبح ضابطا بالقاعدة الشرقية ،القي عليه القبض سنة 1958في إطار مؤامرة لعموري ،أرسل إلى الحدود الجزائرية المالية 1960، محافظ وطني لحزب جبهة ت.و. في ولاية بشار 1963/62، ثم عنابة 1964، فنائبا في البرلمان 1965/62،مسؤول التوجيه في حزب ج.ت.و 1976/67، ووزيرا للمجاهدين ، ثم أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني ثم رئيس مجلس الأمة 2001.

HARBI :IBID :P411.

ومحمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص169.

90-SLIMANE CHIKH:OP CIT .P614.

91- حضر الاجتماع : العقدي عميروش قائد الولاية الثالثة وصاحب الدعوة ، و العقيد : عبيدي الحاج لخضر قائد الولاية الأولى و العقيد أحمد بن عبد الرزاق المدعو سي الحواس قائد الولاية السادسة و العقيد سي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة ، في حين لم يستجب العقيد على كافي قائد الولاية الثانية –الشمال القسنطيني –المستضيفة للندوة .

92- كان عضوا بمجلس الولاية الرابعة ، ثم عين كاتبا للدولة في الحكومة المؤقتة ج.ج.في 1958/09/19.

93- م.ع.الزبيري : المرجع السابق ،ص :189.

94-FERHAT ABBAS :OP CIT .P256.

95- محمد يزيد : مقابلة شخصية ، يوم 1998/12/24.

و: مصطفى بوطورة : علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائري بالحكومة المصرية 4962/54 ، اطروحة ماجستير في العلاقات الدولية ، معهد العلوم السياسية ، جامعة الجزائر 1984/83،ص:119.



و: علي كافي : المرجع السابق ، ص ص225– 227.

96– م.ع.الزبيري : المرجع السابق ، ص ص166– 167– 168.

و:

SLIMANE CHIKH:OPC IT - - 609-614.

97– علي كافي : نفسه ص 227 .

98– علي كافي : نفسه ،ص227.

و:

HARBI :LE FLN .OP.CIT.P220.

99– قررت الحكومة التونسية الاعتراف ب:ح.م.ج.ج يوم 1958/09/19 واصدرت بلاغا يفيد ذلك م.ح.م.ج.ج:وش.خ: رسالة وزارة الخارجية التونسية إلى نظيرتها الجزائرية :1958/09/22،ع:05،م:11و:02.

100– في مراسلة لوزارة ش.خ للحكومة م.ج.ج إلى نظيرتها للجمهورية العربية المتحدة في 1959/10/11، وفي برقية بعثت بها وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية إلى السفارة الهندية بالقاهرة في :1960/06/29، وردت قائمة الدول المعترف بالحكومة المؤقتة ، فيها هذا الترتيب الذي سقناه بحيث ورد ذكر الجمهورية العربية المتحدة قبل الجمهورية العراقية :م.م.وللأرشيف :ح.م.ج.ج.:ع:05،م:01و:44 ، (عد إلى الملحق رقم 04) ، رغم ان فرحات عباس يشير إلى ان العراق كان أول المعترفين : FERHAT ABBAS :OP CIT P245، ويوافقه في ذلك السيد محمد يزيد ، مقابلة شخصية : يوم 1998/12/24، الجزائر

101– م.وللأرشيف : برقية وزارة الشؤون الخارجية إلى السفارة الخارجية إلى السفارة الهندية بالقاهرة 1960/06/29، علبة :5 ،ملف :11، وثيقة :3.

102- FERHAT ABBAS :OP CIT P244.

103-ALISTAIR HORNE .OP CIT .P.P328-329.

104- FERHAT ABBAS :OP CIT P246.

105- م.و.للأرشيف : وزارة الخارجية : برقية إلى السفارة بالقاهرة ،1960/06/29، الوثيقة السابقة 106- لمزيد من التفصيل عد إلى الفصلين الثالث و الرابع .

107-ALISTAIR HORNE:OP CIT .P330.

108- جريدة المجاهد : الاعترافات من أسيا وإفريقيا ، العدد 30 ، الجمعة 10أكتوبر 1958.

109-KHALFA MAMERI :LES NATIONS UNIES FACE A LA QUESTION ALGERIENNE 1954/1962.ALGER .SNED1969.P123.

110- لقد كانت المناقشات ساخنة حول هذه النقطة دال قاعدة المؤتمر ، انظر : وم و ت ج –م م ط الأول 1960،59– م م –علبة مصورة رقم C001+C002- مصدر سابق

111- عقدت لجنة التنسيق والتنفيذ ما بين سبتمبر 1957 إلى أوت 1958 ثمانية إجتماعات ،أنظر تقرير السيد عبد الحميد مهري و م و ث ج – م م ط الأول 1960/59 ، علبة مصورة رقم C002، مصدر سابق .

112- تقرير السيد عبد الحميد مهري ، المصدر السابق

10- نفسه .

113- د/جمال قنان ، النقلة النوعية في دبلوماسية جبهة التحرير الوطني ، مجلة الذاكرة ، العدد الرابع 1996،ص28.

114- عمار بن عودة ، حوار مع مجلة أول نوفمبر ،عدد سبتمبر /أكتوبر 1989 ،ص14.

115- العقيد محمد العموري : من مواليد 14جوان 1929قرب الاوراس ،من مفجري الثورة ،عضو المجلس الوطني للثورة سنة 1957،قائدا للولاية الأولى وعضو لجنة العمليات بالحدود الشرقية،عرف بثقافته الواسعة والأصيلة وبوطنيته الراديكالية ،اغتيل في 16 مارس 1959،انظر. ben jamin stora.op cit .p126.

116- هم العقداء عميروش عن الولاية الثالثة ، محمد بوقرة عن الولاية الرابعة سي الحواس عن الولاية السادسة ، الحاج لخضر عبيد عن الولاية الأولى .

117- محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص178- 179و، MOHAMED HARBI OP CIT .P230-231.

118- من اخطر هذه الأزمات هي تجميد الدكتور دباغين لنشاطه الرسمي في الحكومة المؤقتة بعد اغتيال عميرة علاوة في بداية 1959،للمزيد أنظر MOHAMED HARBI.OP CIT .P239-24.

119- و.م.و.ث.ج- م.م.ط الاول 1960/59تقرير رئيس الحكومة المؤقتة ، علبة مصورة رقم C003 مصدر سابق.

120- انظر استقالة الحكومة المؤقتة في و.م.و.ث.ج- م.م.ط الأول 1960/59، علبة

مصورة رقم C004، مصدر سابق.

121- هذه اللجنة تتكون من السادة : هواري بومدين ، سعد دحلب ، العقيد ناصر ،أنظر م.و.ث.ج- م.م.ط الأول 1960/59م م ، علبة مصورة C007م و أ الجزائر .

122- انظر تشكيلة الحكومة الجديدة في و.م.و.ث.ج- م.م.ط الأول 1960/59علبة مصورة رقم C010م.و.أ الجزائر .

123-PHELIPPE TRIPIER .AUTOPSIE DE LA GUERRE D'ALGERIE .FRANCE EMPRIE.PARIS1972.P414.

124- محمود الشريف : ولد سنة 1914 بتبسة ، ناضل في صفوف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ،التحق بالثورة سنة 1955،أصبح قائدا لولاية الأوراس (1956- 1957)، عضو لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية ، ثم وزير التسليح و التموين في الحكومة المؤقتة الأولى ، ابتعد عن السياسة إلى غاية وفاته سنة 1980،أنظر BEN JAMIN STORA .OP CIT .P343.

125- ونظرا لهذا الموقف فإن الدكتور دباغين لم يحضر تماما للمؤتمر واكتفى بإرسال تقرير عن نشاط وزارته في الخامس جانفي 1960،أنظر الملحق رقم 14كما أن محمود الشريف لم يحضر إلا في اليوم الثامن من جانفي 1960وقدم تقريرا عن نشاطه في لجنة التنسيق و التنفيذ ، أنظر و.م.ث.ج- م.م.ط الأول 1960/59، تقرير محمود الشريف ، علبة مصورة رقم C006م.و.أ الجزائر .

126- توفيق المدني :ولد بتونس سنة 1899 ،أحد قادة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، التحق بالثورة سنة 1956، عضو المجلس الوطني للثورة لسنتي 1956و1957،وزيرا للشؤون الثقافة في الحكومة المؤقتة الأولى ، شغل مناصب هامة بعد سنة 1962، توفي في الثامن عشر اكتوبر 1983،أنظر BEN LAMIN

STORA.OP CIT .P348.

127- محمدي السعيد :من مواليد منطقة القبائل ،ناضل في صفوف حزب الشعب منذ نهاية الثلاثينات ،من مفجري الثورة ، تولى قيادة الولاية الثالثة سنة 1957وقاد لجنة العمليات العسكرية الشرقية ثم وزيرا للدولة في الحكومة المؤقتة لثانية و الثالثة ، تولى مناصب هامة بعد سنة 1962،توفي سنة 1992.

128- لخضر بن طوبال : ولد سنة 1923بميلة ، ناضل في صفوف حزب الشعب ،أحد مجموعة الـ22،تولى قيادة الولاية الثانية بين سنتي 1956و1957عضو المجلس الوطني للثورة سنتي 1956و1962عضو لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية ،وزيرا للداخلية في أول حكومة مؤقتة ثم وزيرا للدولة في الحكومتين التاليتين ، بعد سنة 962 انسحب من الحياة السياسية ،أنظر BEN JAMIN STORA .OP CIT
MOHAMED HARBI .LE FLN .OP CIT .P402و.P324.

129- عبد الحفيظ بو الصوف : ولد بميلة سنة 1926 ، ناضل في صفوف حزب الشعب ، عضو مجموعة الـ22،قائدا للولاية الخامسة بين 1957/1956،عضو المجلس الوطني للثورة بين 1956و1962، وزيرا للاتصالات العامة في الحكومة الأولى ووزيرا للتسليح و الاتصالاتفي الحكومتين التاليتين ،إنسحب من العمل السياسي بعد سنة 1962 إلى أن توفي سنة 1982 ،أنظر MOHAMED HARBI. LE FLN .OP
BAN JAMIN STORA OP CIT.p327/328.و CIT .P408

130- وم.و.ث.ج- م.م.ط.الأول 59/1960م.م.علبة مصورة رقم .C010م.و.أ الجزائر

131- نفسه.

132- لقد كانت هذه هي حجج المعارضين لدخول الحكومة المؤقتة إلى دال البلاد ،وقد نوقشت الفكرة كثيرا داخل قاعة المؤتمر ،للمزيد أنظر وم.و.ث.ج.م.م.ط الأول

1960/59،م.م علب مصورة رقم C007م و أ الجزائر .

133-REDHA MALEK .L'ALGERIE A EVIAN .ED .DAHLAB. ALGER 1995.P69.

134- بن يوسف بن خدة ، الذكرى الثلاثون لتأسيس الحكومة المؤقتة ، مجلة أول نوفمبر عدد سبتمبر /أكتوبر 1988،ص11.

135- جمال قندل ، لمرجع السابق ،ص29.

136-- بن يوسف بن خدة ، المرجع السابق ،ص11.

137- من بين مؤطريها و الذين كتبوا عنها هو السيد محمد البجاوي ترأسها إلى غاية سنة 1957 بوذلك من خلال كتابه حقائق عن الثورة الجزائرية ، وكذلك السيد علي هارون الذي له كتاب في الموضوع بعنوان الولاية السابعة.

138- و.م.و.ث.ج.م.م.ط الأول 1960/59 ، تقرير وزارة الداخلية علبة مصورة رقم C011م.و.أ الجزائر .

139- الشيخ محمد خير الدين ، مصدر سابق ص179.

140- نفسه ص181.

141- و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59،محضر اجتماع العشرة علبة مصورة رقم C010،مصدر سابق.وكذا أنظر الملحق رقم 07.

142- و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59، تقرير وزارة الداخلية علبة مصورة رقم C011 ،مصدر سابق.

143- نفسه ،وكانت الزيارة في شهر جوان من سنة 1959، ويتقدمه كل من السادة كريم بلقاسم وعبد الحفيظ بو الصوف.

144- نفسه ،وعن بعض مهام الفدرالية الاخرى انظر الشيخ محمد خير الدين ، مصدر سابق ص180.

145- و.م.و.ث.ج.م م ط الاول 1960/59،ت.و.د، علبة مصورة رقم C011، مصدر سابق .

146- نفسه.

147- نفسه ، كذلك انظر الملحق رقم 07،السياسة العامة C017،تم ذكر مائة وأربعون ،اما في المغرب فإن التقرير الاول يضبطه في حدود المائة الف ، اما التقرير الثاني فلا يتكلم إلا عن ستين الف فقط ، وقد يكون لهذا الاضطراب مبرراته ، نظرا لغياب دراسة مسحية دقيقة من جهة ،و التهاطل المستمر لاعداد اللاجئين على البلدين المذكورين من جهة ثانية .

149- و.م.و.ث.ج.م م ط الاول 1960/59،ت.و.د ، علبة مصورة رقم C11، مصدر سابق .

150- نفسه.

151- محمد العربي الزبيري الثورة في عامها الاول ، مرجع سابق ص125و MOHAMED HARBI LE FLN MIRAGE ET REALITE OP CIT P125.

152- تقرير اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا من سنة 1954إلى 1956، الملتقى الوطني الثاني لكتابة تاريخ الثورة المنعقد بالجزائر 1984،ص7

153- محمد لبجاوي ، حقائق حول الثورة الجزائرية ، دار الفكر الحر ، 1971،ص89.

154- نفسه ص205.

155- في البدايةقسم التراب الفرنسي إلى ربع ولايات ، أضيف إليها ولايتان أخريان سنة 1959،أنظر و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59،ت.و.د، علبة مصورة رقم C011 ، مصدر سابق وكذلك تقرير نشاط اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إبن الكفاح المسلح خلال سنتي 1958/1957، المقدم أمام الملتقى الوطني الثالث لكفاح تاريخ الثورة المنعقد بالجزائر سنة 1985ص11.

156- و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59،ت.و.د ، علبة مصورة رقم C011، مصدر سابق.

157- نفسه وللإطلاع اكثر أنظر ALI HAROUN .OP CIT .p52

158- و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59،ت.س.ع علبة مصورة رقم C017،مصدر سابق ، وكذلك تقرير عن نشاط اتحادية جبهة التحرير الوطني بفرنسا إبان الكفاح المسلح خلال سنة 1958- 1957 مصدر سابق ص 16،17.

159- و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59،ت.و.د ، علبة مصورة رقم C011 ، مصدر سابق .

160- نفسه ،وكذا و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59،ت.و.د ، علبة مصورة رقم C017 مصدر سابق . وكذلك MOHAMED HARBI LE FLN MIRAGE

ET REALITE OP CIT p251-252 Med TEGUIA OP CIT P 176-177 و OP CIT P155-158.

161- نص تقرير وزارة الداخلية المسجل بالعلبة c011 يؤكد بان متوسط الاعتقالات في أوساط المناضلين بفرنسا قد بلغ ثلاث مائة 300 معتقل شهريا سنة 1957ليرتفع إلى سنة مائة 600 معتقل بلغ حوالي خمسة وعشرين الف ويؤكد تقرير نشاط اتحادية جبهة التحرير بفرنسا بأن الكفاح المسلح بين سنتي 1957و1958السابق الذكر وجودا أكثر من خمسة وثلاثين ألف معتقل في السجون الفرنسية .

163- و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59ت.و.د ، علبة مصورة رقم C011، مصدر سابق.

164- نفسه وكذا و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59ت.و.د ، علبة مصورة رقم C017، مصدر سابق.

165- نفسه.

166- و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59ت.و.د ، علبة مصورة رقم C011، مصدر سابق.

167- نفسه.

168- المجاهد ، عدد 15 نوفمبر 1957.

169- المجاهد ،عدد 15 افريل 1958.

170- حث السلطات الفرنسية الاتحاد العام للعمال الجزائريين بتاريخ العشرين أوت

1958 انظر .: MESSOUD MEDDAD OP CIT P 103

171- و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59،ت.و.د ، علبة مصورة رقم C012، مصدر سابق.

172- نفسه ، للتذكير فإن السيد عيسات ايدير 1919- 1959المولود بمنطقة القبائل و الذي ناضل في صفوف حزب الشعب الجزائري ،هو أول رئيس للاتحاد العام للعمال الجزائريين اعتقل في شهر ماي من سنة 1956ادعت السلطات الفرنسية انه أنتحر في شهر جويلية 1959 للمزيد راجع التقرير نفسه و المجاهد ،عدد 10 اوت 1959 و BEN JAMIN STORA OP CIT P258

173- المجاهد ،عدد 10 اوت 1959.

174- و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59،ت.و.د ، علبة مصورة رقم C012، مصدر سابق.

175- نفسه .

176- نفسه.

177- نفسه.

178- المجاهد ،عدد أول نوفمبر 1957.

179- المجاهد عدد 15 نوفمبر 1957.

180- نفسه.

181- يحي بوعزيز ، دور الطلبة الجزائريين في ثورة التحرير الوطني ، مجلة الثقافة ،عدد 83(عدد خاص) سبتمبر اكتوبر 1984ص 286.

182-MOUSSAOUD MADAAD OP CIT P99.

183- المجاهد عدد 15 نوفمبر 1958.

184- نفسه.

185- المجاهد ،عدد 07 ماي 1958.

186- المجاهد ،عدد 28 اوت 1958 .

187- عبد الله حمادي ،مرجه سابق ،ص145 .

188- نفسه ص 127 .

189- عبد الحميد مهري : ولد بالخروب يوم 03 فيفري 1926 ،من أهم المثقفين داخل حزب الشعب و السياسيين المشهود لهم أثناء مرحلة الثورة وما بعدها ، التحق بالثورة بعد اندلاعها مباشرة عين وزيرا لشؤون شمال إفريقيا في الحكومة المؤقتة الأولى ، ثم وزيرا للشؤون الاجتماعية في الحكومة المؤقتة الثانية تولى بعد سنة 1962 عدة مناصب سياسية لا يزال يشارك إلى اليوم ولو من بعيد في الحياة السياسية ،انظر : B.STORA OP CIT P294و mohammed harbi ,Le FLN op cit P402.

190- المجاهد ،عدد خاص 08 أوت 1960 .

191- المجاهد ،عدد 15ديسمبر 1957.

192- المجاهد ،عدد 24 ديسمبر 1958.

193- وم.و.ث.ج،م م ط الأول 1960/59،تقرير كريم بلقاسم ، علبة مصورة رقم C004، مصدر سابق.

194- علي منجلي : ولد يوم 07 ديسمبر 1922 بعزابة ، نشط في صفوف حزب الشعب ، التحق بالثورة سنة 1955،عضو قيادة الأركان 1960- 1962تولي بعد ذلك عدة مسؤوليات ، لينسحب سنة 1967 من الحياة السياسية إلى غاية وفاته سنة 1997،انظر B.STORA OP CIT P 154-155.

195- تقرير كريم بلقاسم المصدر السابق ، ولقد كانت نتيجة التصويت 18 مع كشف الأرقام في مقابل 12 صوتا ضد ذلك .

196-MOHAMED TEGUIA . OP CIT .P314.

197- و.م.و.ث.ج،م م ط الأول 1960/59،ت.و.د ، علبة مصورة رقم C004، مصدر سابق.

198-PHLIPPE TREPIE .OP CIT P 206ET 427.

199- يوسف مناصرية ، مرجع سابق ، نقلا عن : AV 1H 1678 CONFERENCE .PP119وإذا اعتبرنا تعداد الفيلق يصل إلى 335 جنديا كما تم ضبطه في مؤتمر الصومام فإن العدد سيتراوح ما بين 14000و14750 جنديا.

200- نفسه، نقلا عن EFFECTIFS ALN AU MAROC .RAPPORT DES 2eme BUREAU DE L'ETAT MAJOR ALGER 22JUIN.1960P 12.

201- نفسه ، نقلا عن AV .1H751 EVOLUTION DE LA SITUATION EN ALGERIE ENTRE LES SESSIONS 1958/1959 DE L'ASSEMBLE GENERALE DE L'ONU .PP1-23.

202- ظهرت هذه الآراء بصفة خاصة عند مناقشة تقرير كريم بلقاسم،انظر تقرير كريم بلقاسم، المصدر السابق.

203- كما أشار التقرير إلى تكوين ثلاث مدارس عسكرية .

204- و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1960/59ت.و.د ، علبة مصورة رقم C004، مصدر سابق.

205- و.م.و.ث.ج.م م ط الأول 1959م م ، علبة مصورة رقم C001، مصدر سابق.

206- لخضر بورقعة ، شاهد على اغتيال الثورة ، دار الحكمة الجزائر ،1990ص 15.

207- نفسه ،ص ص74،75،76.

208- عميروش آيت حمودة : ولد يوم 31 أكتوبر 1926 بمنطقة القبائل ، مناضل في حزب الشعب ، ومن مفجري الثورة التحريرية بالمنطقة الثالثة ،أصبح قائدا للولاية الثالثة بعد خروج كريم سنة 1957 إلى غاية استشهاد يوم 28 مارس 1959 بمعركة جبل ثامر بالقرب من المسيلة انظر .B.STORA OP CIT P199

209- عبد الرحمن ميرة : ولد سنة 1922 بمنطقة القبائل ، التحق بصفوف الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية (حزب الشعب) عندما كان عاملا بفرنسا ، التحق

بالثورة مباشرة بعد اندلاعها ، من قادة جيش التحرير الوطني ، بعد استشهاد عميروش أصبح هو القائد الفعلي لولاية الثالثة إلى غاية استشهاده يوم 16 نوفمبر 1959 بأقبو أنظر B .STORA OP CIT P114.

210- أمحمد بوقرة : ولد بخميس مليانة سنة 1930 إنخرط في صفوف حزب الشعب ،من مفجري الثورة بالمنطقة الرابعة ، قائد للولاية الرابعة منذ سنة 1957إلى يوم استشهاده يوم 05 ماي 1959:أنظر B. STORA OP CIT P199.

211- سي الحواس :احمد بن عبد الرزاق من مواليد مدينة خنشلة ، انخرط في صفوف حزب الشعب ،التحق بالثورة سنة 1957 ليتولى سنة 1958 قيادة الولاية السادسة إلى أن استشهد يوم 28 مارس 1959 بمعركة جبل ثامر ،أنظر B STORA OP CIT P135-136.

212- ما اصطلح عليهم بالباءات الثلاثة هم : بلقاسم كريم ، بو الصوف عبد الحفيظ ، بن طوبال لخضر.

213- هم الذين شكلوا هيئة الأركان وعلى رأسهم العقيد هواري برمدين .

214- وم و.ت.ج.م.ط الاول 1959 م.م علبة مصورة رقم C001وC002، وتقرير كريم بلقاسم علبة مصورة رقم C04مصدر سابق.

215- تقرير كريم C004مصدر سابق.

216- نفسه.

217- أنظر الجداول ، ملحق رقم 08.

218- حسب التقرير الذي قدمه السيد محمود الشريف (السابق الذكر) فإن السلطات التونسية احتجزت 7000بندقية مأسورة و1600بندقية رشاشة و07 ملايين خرطوشة و6000من المتفجرات ،أنظر تقرير محمود الشريف علبة مصورة رقم C006المصدر السابق .

219- و.م.و.ث.ج.م م ط الاول 1960/59ت.كريم بلقاسم ، علبة مصورة رقم C004، مصدر سابق. و. mohamed harbi ,op cit ,p20.

220- و.م.و.ت.ج.م.ط الأول 1959ملف حول إعادة التنظيم إعداد العقداء العشرة في اجتمعهم ، علبة مصورة رقم C008م.و.أ الجزائر تجد أن من بين المقترحات التي يتم العمل بها هي مقترح المحافظ السياسي الذي يعمم على جميع المسؤولين العسكريين وعلى جميع قادة المناطق الجغرافية ، ويبقى الأمر على حاله كما أقره مؤتمر الصومام حول مهام المحافظ السياسي .

221- تقرير عبد الحميد مهري (ل.ت.ت) علبة مصورة رقم C002 م.و.أ الجزائر

222- نفسه.

223- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، مرجع سابق، ص140
Mohammed Harbi,op cit,p 210.

224- و.م.و.ث.ج.م.ط الأول 1960/1959 تقرير عبد الحميد مهري، علبة مصورة رقم C002 مصدر سابق .

225- نفسه، للإشارة فإن دهليس نائب هواري بومدين هو من مواليد منطقة القبائل الكبرى ناضل في صفوف الشعب بالجزائر ثم بفرنسا إلتحق بالثورة في يومها الثاني، من ابر عقداء جيش التحرير الوطني بعد سنة 1962، عارض النظام السياسي الجزائري

ليسحب من الحياة السياسية بعد سنة 1965، أنظر ،B Stora op Cit p 173

226- Mohammed Harbi op cit 210 للتذكير فإن عمار بن عودة: من مواليد مدينة عنابة، مناضل في صفوف حزب الشعب، أحد مجموعة الإثنين والعشرين وأحد قادة الثورة البارزين، شارك بإسم جيش التحرير الوطني في مفاوضات إيفيان، تولى بعد سنة 1962 عدة مناصب سامية، هو اليوم رئيس لجنة الإستحقاق الوطني، أنظر : 323 – B Stora op Cit p 322 أما عمارة بوقلاز فهو من مواليد مدينة عنابة، أول قائد للقاعدة الشرقية بالمجلس الوطني للثورة، أرسل إلى العراق سنة 1958، آخر ظهور له بعد سنة 1962 كعضو الأمانة الوطنية لمنظمة المجاهدين توفي سنة 1995.

227- و.م.و.ت.ج.م.م.ط الاول 1959/ 1960 تقرير كريم بلقاسم، علبة مصورة رقم C004، مصدر سابق.

228- نفسه للإشارة ان تقرير كريم لم يحدد تاريخ الإرسال، ولا العدد المرسل.

229- نفسه.

230- Mohammed Harbi,Op Cit p 211.

231- محمد العربي، المرجع السابق ص 140.

232- نفسه 141، 169، و Mohammed Harbi,Op Cit p 211

233- هواري بومدين (بوخروبة محمد إبراهيم) ولد يوم 23 أوت 1932 بالقرب من مدينة قالمة درس بالزيتونة ثم بالأزهر، إلتحق بالثورة مع مطلع سنة 1955 ليتولى سنة 1957 قيادة الولاية الخامسة، ثم قيادة لجنة العمليات العسكرية الغربية سنة 1958، وقيادة الأركان سنة 1960 و وزير الدفاع في اول حكومة جزائرية بعد سنة 1962، ثم رئيسا للدولة ما بين 19 جوان 1965 إلى يوم وفاته يوم 27 ديسمبر 1978. انظر 146 B Stora op Cit p

234- العقداء العشرة هم عن الولاية الأولى: عبيد حاج لخضر، عن الولاية الثانية: علي كافي، عن الولاية الثالثة: محمد يزوران، وعن الولاية الرابعة : سليمان (الصادق)

دهيليس، وعن الولاية الخامسة بودعن بن علي (لطفي) وقائد لجنة العمليات العسكري بالغرب: هواري بومدين وقائد لجنة العمليات العسكرية بالشرق : محمدي السعيد، الإضافة إليهم الباءات الثلاثة عن الحكومة المؤقتة .

235- هذا الكلام اكده لي السيد ملوح (1932بخنشلة) وهو أحد اطارات الثورة مناضل في حزب الشعب وعن المقربين من العقيد محمد العموري أحكم عليه بالإعدام في إطار هذه المجموعة سنة سجن نافدة، حديث شخص بين المعنى بالجزار العاصمة يوم 13 جويلية 2000.

236- إن قضية محمد لعموري وجماعته ما تزال إلى اليز مثار كثير من الجدل والنقاش، وتحتاد إلى بحث مطول يلم بجميع جوانب القضية، ففي الحين الذي يؤكد من هم على قيد الحياة ممن كانوا ضمن هذه المجموعة (محمد ملوح) أن قضية العموري وجماعته مفتعلة وتدخل في إطار تصفية الحسابات الخاصة، خاصة بين هذه المجموعة وأطراف في الحكومة المؤقتة على رأسها كريم بلقاسم، بوالصوف، محمود الشريف، كما أن هذه المجموعة (بقيادة العموري) محسوبة على التيار الوطني الراديكالي الذي ينادي بالعودة بالثورة إلى بيان أول نوفمبر ويحذر من الإنحراف بها إلى أيديولوجيات غربية، غير أن هناك من يتهم العموري بالعمل لصالح المخابرات المصرية، ومنهم السيد عمار بن عودة في حواره مع مجلة أول نوفمبر، المرجع السابق صفحة 15، والسيد علي كافي في مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946 – 1962) – دار القصبة الجزائر 1999، ص 218، و الإدعاءات الأخيرة تحتاج إلى تحري كبير، لأن ثقافة وشخصية العموري لا تسمح له وبهذه السهولة أن يكون لعبة في أيدي أطراف خارجة عن الثورة، للمزيد عن هذه القضية راجع كذلك محمد العربي الزبيري المرجع السابق، ص ص 142،141، 143 و Mohammed Harbi,Op Cit p p 220.223

237- سبق ذكرهم .

238- لخضر بورقعة ، مصدر سابق ص 14، ويذهب العقيد علي كافي كما يورد ذلك محمد حربي أن كريم بلقاسم هو الذي حرك عميروش من أجل أن يكون سدا له في تولي

زعامة الثورة وهذا الإدعاء يحتاج على أدلة ويحتاج إلى فحص وتدقيق أنظر :

Mohammed Harbi,Op Cit p 220

239- نفسه .

240- لخضر بورقعة، مصدر صابق ص 14.

241- أنظر رسالة فرحات عباس، الملحق رقم 02

.

242- انظر رسالة القادة العسكريين الموجهة إلى رئاسة الحكومة المؤقتة، والتي أقرت بقبول حضور الباءات الثلاثة إلى الاجتماع المذكور، الملحق رقم 03.243- و.م.و.ت.ج.م.ط.الأول 1960/1959 محضر اجتماع العشرة علبة مصورة رقم C010م.و.الجزائر .

244- نفسه

245- نفسه.

246- وعليه أصبح قادة الولايات على النحو التالي : عبيد الحاج لخضر (قائد الولاية الأولى) ، علي كافي (قائد الولاية الثانية) ،محمد السعيد (قائد الولاية الثالثة) ، الصادق دهيليس (قائد الولاية الرابعة) ، هواري بومدين (قائد الولاية الخامسة) فيما لم يعين قائد للولاية السادسة ، انظر محضر اجتماع العشرة C010 مصدر سابق .

247- و.م.و.ت.ج.م.م.ط الأول 1960/1959محضر اجتماع العشرة علبة مصورة رقم C010 المصدر السابق .

249- و.م.و.ت.ج.م.م.ط الأول 1959م.م.علبة مصورة رقم C001وc002 c003 مصدر سابق .

250- محضر اجتماع العشرة (م.إ.ع) ، علبة مصورة رقم c010 ، المصدر السابق .

251- نفسه ، انظر الملحق رقم 07.

252- أنظر الملحق رقم 04.

253- هناك من عبر عن رأيه داخل قاعة المؤتمر كالسيد عبد الحميد مهري ، أنظر م م C001 مصدر سابق ،ومحمود الشريف ، انظر تقريره C006، مصدر سابق ، وهناك من إحتج على طرقية تعيين أعضاء المجلس الجدد من خلال عدم حضوره الجلسات كالكتور لمين ، باعين .

254- و.م.و.ت.ج.م.م.ط الاول 1960/1959م.م.، علبة مصورة رقم C001وc002،مصدر سابق .

255- علي كافي من مواليد مدينة الحروش بسكيكدة ، مناضل في حزب الشعب ، من قادة المنطقة الثانية ،بعد اندلاع الثورة أصبح قائدا للولاية الثانية بعد سنة 1957 ،أصبح سفيرا للثورة في القاهرة سنة 1961، ثم بسوريا سنة 1962 ، تولى بعد ذلك مناصب سياسية في الدولة آخرها رئيس المجلس الاعلى للدولة 1992- 1994 ، هو اليوم متقاعد ، انظر :.mohamed harbi le fln op cit p409

256- علي كافي مصدر سابق ، ص255.

الفصل الثالث

I - الإثراءات الإيديولوجية للثورة الجزائرية 1959 - 1962

1 - إيديولوجية جبهة التحرير الوطني1959- 1962.

2- الإثـراء الثالـث لإيديولوجيـة جبهـة التحريـر الوطني1959- 1960.

أ- السيادة الوطنية وطبيعة النظام المستقبلي للدولة الجزائرية.

ب - التوجهات الخارجية.

3 - الإثراء الرابع لإيديولوجية الثورة الجزائرية 1961.

II- نظرة تقييمية نقدية لمسيرة المشروع الإيديولوجي للثورة.

III - الكفاح المسلح والوحدة الوطنية.

أ- البعد الاقتصادي.

ب - البعد الاجتماعي.

ج- البعد الثقافي.

IV - التوجهات الخارجية.

1- سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية 1960- 1962.

2- الصحراء الجزائرية في سياسة ديغول

V- الثورة الجزائرية 1960- 1962- نظرة من الداخل .

1 - المناوئن للثورة.

- الحركة الوطنية الجزائرية.

- الحزب الشيوعي الجزائري.

- المعمــرون.

VI- على المستوى الخارجي.

1- نشاط فدرالية جبهة التحرير في تونس.

أ - الجانب التنظيمي.

ب - الجانب السياسي.

ج - الجانب الاجتماعي و الثقافي.

2- نشاط فدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى.

أ- الجانب التنظيمي.

ب - الجانب السياسي.

ج- الجانب الاجتماعي والثقافي.

3 - نشاط فدرالية جبهة التحرير في فرنسا.

أ - الجانب التنظيمي.

ب - الجانب السياسي.

ج- الجانب الاجتماعي والثقافي.

د - اللجان القضائية.

- لجان الرقابة والتحقيق C.C.E.

- لجان إعانة المساجين C.S.D.

4- نـشاط فرعـي للاتحـاد العـام للعمـال والطلبـة المـسلمين الجزائريين

VII– العلاقة بين الداخل والخارج .

1 – إرسال التعليمات

2– إرسال الإطارات الى الداخل.

3 – إرسال الأموال .

VIII – السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية:1961/60.

1– مشروع قسنطينة1958.

2– العمليات العسكرية للجيش الفرنسي.

3– برنامج طرابلس 1962.

أ – المجال السياسي.

ب – السياسة الداخلية .

ج – السياسة الخارجية .

د – المجال الاقتصادي.

هـ – المجال الاجتماعي.

ز – المجال الثقافي.

I – الإثراء الايديولوجي للثورة الجزائرية 1959 – 1962

1 – إيديولوجية جبهة التحرير الوطني 1959– 1962.

إن كان بيان أول نوفمبر 1954 إعلانا عن اندلاع الثورة التحريرية فانه من جهة أخرى حدد مجموعة من الأفكار والنظم التي يجب أن يسير عليها الكفاح المسلح وتبنى وفقها الدولة الجزائرية، لذلك كان واضحا في تحديد إيديولوجية الثورة.فالذين صاغوه تربوا في أحضان حزب الشعب وتشبعوا بأفكاره ومبادئه، القائمة على أساس الإسلام كدين والعربية كلغة.

إذن فهدف الثورة منذ البداية، هو تحرير البلاد والعباد. وفق قيم ومقومات الجزائريين وهذا ينفي الادعاء بأن بيان أول نوفمبر لم يحدد لا مبدأ ولا إيديولوجية للثورة، و أن ذلك تم التلميح له –فقط– خلال أشغال مؤتمر الصومام.

و إذا كان بيان الثورة الأول، قد جاء مختصرا، وذلك لطبيعة المرحلة والظروف من جهة، ولطبيعته الدعائية من جهة ثانية؛ فإن ذلك لم يمنع من احتواء البيان مطروحات قوية؛ فالإضافة إلى ما يذهب إليه السيد محمد حربي الذي يرى، أن نقطة القوة في بيان أول نوفمبر،هي رغبة جبهة التحرير الوطني في الانضمام إلى تونس والمغرب المناضلتين ،فإن البيان أكد أن طبيعة الثورة، نابعة من واقع المجتمع الجزائري وأن عملية الدمج و الانضمام إلى القطرين الشقيقين .لا يمكنها أن تكون إلا في إطارها الطبيعي :العربي الإسلامي.

أمّا مؤتمرالصومام، فقد أثار جدلا كبيرا في منحاه الإيديولوجي. لأنه ترك المجال مفتوحا في هذا الباب.مما جعل كل واحد يدلي بدلوه ،ويعطي له تفسيرات و تأويلات تتماشى وفق طبيعة مبادئه و أفكاره .

والذي نراه فيما يخص مؤتمر الصومام؛ أن هذا الأخير. لم يلغ أبدا الإطار الإيديولوجي للثورة، وإن لم يفرده بالذكر؛ لأن المبادئ والقيم التي دعت إليها الثورة؛ أصبحت بفضل مقررات الصومام تطبق عمليا في الميدان. لتصبح أكثر انتشارا و قبولا؛ و قد جعلت جبهة التحرير الوطني. الإسلام هو المادة الخام التي تحرك وتقود الجماهير الشعبية الواسعة، ويُعتمد عليه في سن القوانين والتشريعات، وضبط القيم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.وقد يكون عدم إيراد كلمة الإسلام بصورة واضحة ومباشرة. في مقررات مؤتمر الصومام، لأسباب تكتيكية بحتة، الغرض منها استقطاب المزيد من المؤيدين.من داخل الجزائر وخارجها[1].

غير أن ذلك. لا يمنع من القول بأن مؤتمر الصومام؛ قد إستطاع أن يضع مجموعة من التصورات و الملامح. لمشروع المجتمع؛ القائم على المبادئ الإسلامية.على أن هذه التصورات والملامح ستعرف بعد الدورة الأولى لمجلس الوطني للثورة التي جرت بالقاهرة (أوت1957)؛ تطورات أخرى أدت إلى تغيير بعض الرؤى و المفاهيم على المستوى الإيديولوجي؛ والتي تسببت في ردود أفعال عنيفة. من داخل مؤسسات الثورة ذاتها وبعض قادتها كما سلف الذكر.

وقد أعيد التأكيد في دورة المجلس الوطني الأول بالقاهرة سنة 1957 على أن هدف الثورة: هو إقامة دولة جزائرية ديمقراطية اجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية[2]. وذلك تجنبا للانتقادات. كالتي أعقبت مؤتمر الصومام؛ وتخليا كما يرى بعض القادة: عن فكرة الملائكية. التي يرون أن مؤتمر الصومام هو الذي كرسها [3] وقد يكون لسياسة الباب المفتوح التي انتهجها مؤتمر الصومام . أمام إطارات وقيادات متشبعة بأفكار ومفاهيم لا تتماشى بالضرورة مع أيديولوجية جبهة التحرير الوطني؛ وتولي هذه الإطارات مناصب حساسة. على مستوى هرم الثورة لتكون في موقع التأثير والتغيير . الأثر الواضح على المسار الايديولوجي للثورة. خاصة إذا كان ذلك حافزا وعاملا مهما للسيطرة على مقاليد السلطة [4]؛ في ظل الضعف الثقافي لبعض القادة المنحدرين من حزب الشعب الجزائري.

و الأخطر من ذلك هو أن بعض الإطارات القيادية المثقفة التي نهلت أفكارها من حزب الشعب؛ ضحت في غمرة الصراع على السلطة بمبادئها وقيمها [5]. كما أن تولي جيل جديد متشبع بالأفكار الغربية. مناصب هامة على مستوى جيش و جبهة التحرير الوطنيين يكون من أهم لأسباب والعوامل التي ساهمت في بداية الانحراف بالثورة؛ والاستهتار بإيديولوجية جبهة التحرير الوطني التي انطلقت بها و لأجلها [6]

2. الإثراء الثالث لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني 1959- 1960.

ـ عندما استشعر بعض قادة الثورة؛ بأن الخطر الذي يواجهونه، قد يتأتى من ازدواجية الأيديولوجية في مصاف القيادة؛ وعلى وجه الخصوص بين قيادة الداخل التي ما تزال متشبثة بمنطلقات أول نوفمبر 1954.وهو ما أكدت عليه في اجتماعها في شهر ديسمبر1958.وقيادة الخارج التي سيطر عليه بعض ممن بدأ يتخلى عن هذه المنطلقات؛وينحو بالثورة إلى مسالك أخرى. و أمام هذا الوضع الخطير. شكل العقداء العشرة لجنة تحت رئاسة السيد بن يوسف بن خده بداية من شهر جويلية 1959 لوضع مشروع ميثاق شامل لجبهة التحرير الوطني [7]؛ يبعد الثورة عن مغبة الوقوع في مثل هذه الصراعات.

وقد أتمّت اللجنة صياغة الميثاق في العاشر سبتمبر 1959؛ وقدمته لاجتماع العقداء العشرة[8] الذين رفعوه إلى المجلس الوطني للثورة. الذي سيعقد دورته الثانية بداية من السابع عشر ديسمبر1959 بطرابلس. وبعد أن سجلوا عليه ملاحظاتهم.

وثيقة بن خدة وإن كانت تضع تصورا شاملا للثورة و مؤسساتها. وموقعها على الساحتين الإقليمية و العالمية[9]. فإن المؤتمرين أخذوا عليها جملة من الملاحظات أهمها؛ عدم الإشارة بتاتا إلى الإطار الإيديولوجي للثورة، والمتمثل في طابعها العربي الإسلامي؛ وعدم تحديدها لنظام الدولة الجزائرية بعد استرجاع السيادة. والذي

يجب أن يكون ضمن إطار المبادئ الإسلامية؛ وكذلك أخذوا عليها. رغبة معديها في أن يكون مقر الحكومة المؤقتة داخل الجزائر؛ وتكوين لجنة تنفيذية موازية للحكومة المؤقتة؛ وهو ما سيجعل الثورة. برأي المنتقدين تسير بعدة رؤوس. وهو أمر غير معقول و غير مقبول؛ كما أنها وهو الأهم لم تحدد الإطار الإيديولوجي للثورة[10].

و أمام هذه الملاحظات وغيرها؛ قرّر المجلس تكليف لجنة أخرى. تتكوّن من سبعة أفراد [11]، تقوم بالتعديلات اللازمة على المشروع الأول.وبعد يومين قدمت اللجنة الجديدة عملها أمام المؤتمرين[12].

و إذا عدنا إلى تقرير لجنة بن خده، نجد أنها قد اكتفت بوضع إطار عام لجبهة التحرير الوطني.دون أن تحدّد لذلك أيّ نوع من الإيديولوجية؛ وهو ما تداركته اللجنة الثانية، عندما أوضحت. في المادة الثانية. أن هدف الثورة بعد التحرر؛ هو إقامة جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية.

تقرير بن خدة. جدد تبنيه لمصطلحات دخيلة على الثورة. تحسب على التيار الماركسي. ففي المادة الرابعة أكد بأن الجمهورية الجزائرية حرة ديمقراطية[13].دون الإشارة إلى أي إطار تكون فيه هذه الحرية وهذه الديموقراطية؟.

وإذا كان ذلك يعدّ تراجعا خطيرا عن مبادئ أول نوفمبر خصوصا؛ ونضال السنين الطوال لقادة حزب الشعب الجزائري ومختلف التشكيلات الوطنية عموما. فإن الوثيقة المعدلة لم يجهد

أصحابها أنفسهم كثيرا. واكتفوا بإعادة الفقرة الكاملة التي وردت بهذا الخصوص في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة.فقد أقر تعديلهم إقامة جمهورية جزائرية حرة ديمقراطية عادلة واجتماعية لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية[14] وهو التعديل الذي صادق عليه المؤتمر في تقريره الختامي، بعد تعديل شكلي بسيط[15]. وعوض أن تستدرك اللجنة الجديدة الخلل الذي وقع فيه المؤتمر في دورة المجلس الوطني للثورة بالقاهرة، وتلغي عبارة – لا تتناقض مع المبادئ الإسلامية – وتعيد الفقرة الأصلية كما وردت في بيان أول نوفمبر. وهي إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية فإنها أكدت على نفس الصياغة التي وردت في دورة القاهرة. والفرق جلي بين العبارتين. فهيكل الدولة التي هي داخل إطار المبادئ الإسلامية يختلف بشكل كبير عن هيكل الدولة التي لا تتناقض فقط مع هذه المبادئ. فالأولى واضحة، محددة وملزمة، والثانية غامضة ويمكن تأويلها على أي وجه، وهي غير ملزمة؛ ومن ثمة يمكن اعتبارها مقدمة لإقامة نظام سياسي يفصل الدين عن الدولة على طريقة الدول الغربية[16].

كما أشارت الوثيقتان من جهة أخرى، إلى الأبعاد المغاربية للثورة الجزائرية.وكذا أبعادها العربية والإفريقية؛وهو ما لقي إستحسانا وقبولا لدى المؤتمرين.الذين صادقوا بإجماع على هذا المقترح[17].

ويلاحظ العام و الخاص. أن قادة جبهة التحرير الوطني؛ قد بدءوا يتأثرون ليس فقط بالأفكار الغربية و حامليها؛ ولكن كذلك بالأفكار الماركسية والمدافعين عنها؛ وقد دلت هذه التحولات الخطيرة على ذلك، كما أن المستقرئ لديباجة الوثيقتين معا. يلاحظ بما لا يدعو للشك. أن كاتبيها متأثرين ولو إلى حد ما بالطروحات و المفاهيم الماركسية[18].والنتيجة أن التيار التحرري الفرنسي والتيار الاشتراكي. تمكنا من النفوذ في أوساط الثورة بالخارج [19]؛وهو ما سمح تدريجيا ببروز مجموعة من المصطلحات و المفاهيم الغربية التي سوف تكون منطلقا لكثير من الغموض.الذي سيجعل الانحراف يتكرس في مؤتمر طرابلس الأول 1960/59.ليبلغ أوجه في مؤتمر طرابلس الثالث سنة1961 [20]

أ – السيادة الوطنية وطبيعة النظام المستقبلي للدولة الجزائرية:

ضمن إطار الأهداف الداخلية المتعلقة بمستقبل الدولة الجزائرية كرس البرنامج هدف الثورة الإستراتيجي، المتمثل في إعادة بناء جمهورية جزائرية ديموقراطية واجتماعية غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية، لكن ما يلاحظ أن رصد هذا الهدف جاء أكثر شمولا وثراء، وهو ما نستنتجه من النص التالي:" إن جبهة التحرير الوطني تكافح لإقامة مجتمع حر في الجزائر قائم على أساس الديموقراطية السياسية والاجتماعية، وهي تناضل لتضمن للشعب الجزائري استغلال خيرات بلاده وإدارتها والتمتع بها.إن هدف جبهة التحرير الوطني هو إعادة بناء جمهورية جزائرية حرة ديموقراطية واجتماعية غير متناقضة مع

المبادئ الإسلامية وستواصل بعد استقلال الوطن مهمتها التاريخية كقاعدة ومنظم للشعب الجزائري من أجل بناء الديموقراطية الحقيقية والرخاء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية [21].

فالدولة الجزائرية المستقلة، إذن ، حرص البرنامج على تأكيد إضفاء مبدأ الحرية عليها كون " الحرية" تضمن تحقيق إرادة الجماهير الشعبية المبنية على التعددية السياسية والعدالة الاجتماعية ، وكما تتبعنا – من خلال النص- أعطى البرنامج معنى" الدولة ذات السيادة" محتواه الحقيقي عندما سطر هدفا استراتيجيا يتعلق باسترجاع الاقتصاد الوطني، ومؤكدا في الوقت نفسه على تحقيق الرخاء الاقتصادي نشدانا لمطلب التقدم، وقد جاء النص- كما لاحظنا- صريحا في التأكيد على المبادئ الإسلامية ومبدأ الحرية، ومبدأ العدالة الاجتماعية ومبدأ الديموقراطية ومبدأ التقدم، وما ذلك إلا دليل آخر على ذلك التواصل في المطالب والأهداف الرئيسية[22] بين إيديولوجية الثورة وإيديولوجية الحركة الوطنية[23] وهو التواصل الذي يسير في شكل ديناميِ متطور.

و قد ربط البرنامج هدف إعادة بناء الجمهورية الجزائرية المستقلة ببعث الدولة الجزائرية" إن جبهة التحرير الوطني تقود ثورة، وهدفها الرئيسي محور النظام الاستعماري، وبعث الدولة الجزائرية ذات السيادة وإعادة بناء جمهورية ديموقراطية واجتماعية" [24] و إذا كان مفهوم مصطلح" البعث" يعني إرجاع الأمة إلى ما كانت عليه في

سالف عهدها من قوة وازدهار وحضارة[25] ، فإننا نكتشف، بوضوح ، تلك النظرة المستقبلية للفكر الوطني، والتي بها أدرك ضرورة إحياء الدولة الجزائرية ، وإعادة الاعتبار لماضيها التاريخي الحافل بالمجاد- جعل منها في وقت من الأوقات مركز ثقل حضاري مؤثرا في العالم- وهي نظرة أصيلة إلى تاريخنا الحضاري والسياسي، والذي عملت إيديولوجية جبهة التحرير الوطني على الاستفادة منه في مرحلة إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة.

وجدير ذكره أنّ المجتمعين في دورة طرابلس تحدثوا عن" وضع برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي محسوس لتحقيق الازدهار وبناء البلاد"[26] ، لكن ما يلاحظ أنهم لم يوضحوا أهداف هذا البرنامج في تلك المجالات، فلم نعثر في نص برنامج طرابلس، أو في نص تقريره المتعلق بالسياسة العامة ما يوحي بذلك، سوى ما ذكرناه سالفا، عند إشارة المؤتمر إلى إعادة بناء جمهورية جزائرية حرة ، ديموقراطية اجتماعية غير متناقضة مع المبادئ الإسلامية تعمل على تحقيق الرخاء الاقتصادي واستغلال خيرات البلاد لفائدة الشعب، ولعل هذا ما يفسر عدم إدراجنا لمبحث يتعلق بالمجال الاقتصادي.

ب- <u>التوجّهات الخارجية:</u>

على المستوى الخارجي رسم البرنامج استراتيجية عمل، جاءت مرتكزة على تحقيق عدة أهداف حيوية:

- تدويل القضية الجزائرية.

- عزل فرنسا دوليا واستئناف العمل المسلح داخل أراضيها.
- تقوية تحالفات الثورة مع البلدان العربية والإفريقية.
- تكثيف النشاط الدبلوماسي ليشمل دول الشرق والغرب[27]

فبالنسبة لتدويل القضية الجزائري تقرر" إحداث أوضاع مقلقة في شمال إفريقيا تؤدي إلى تدويل القضية الجزائرية" [28] وبذلك فإن هدف التدويل الذي رصدته البرامج السابقة للثورة كأحد أهدافها الرئيسية واقترحت العمل الدبلوماسي لتحقيقه، نرى أن برنامج طرابلس يقترح أسلوبا أكثر فعالية بواسطة القيام بأعمال عسكرية على الحدود[29] لإحداث وضعية شبيهة بتلك التي تهدد الأمن والاستقرار في شمال إفريقيا مما يرغم الأطراف الدولية التدخل لحل القضية الجزائرية.

وبخصوص عزل فرنسا دوليا واستئناف العمل المسلح داخل أراضيها فقد بيّن المجتمعون أن ذلك يكون بـ" عزل البلدان العربية سياسيا عن فرنسا، وكسب مساندة الرأي العام الفرنسي والأوروبي، وتقوية الدعاية، وجلب كل بلد من بلدان الحلف الأطلسي على حدى للموافقة على استقلال الجزائر، وتقوية العمل المسلح داخل فرنسا"[30]

ويظهر جليّا من هذه النظرة، مدى التطور الحاصل في إيديولوجية جبهة التحرير الوطني على صعيد الأهداف الخارجية، فقد أصبحت تهدف أكثر إلى إضعاف الموقف الدولي للخصم وعزله دوليا بوسائل متنوعة، وهي الوسائل التي جاء عرضها في شكل شامل

وعميق، يبين تصميم الفكر الوطني على استرجاع السيادة الوطنية وتدمير أسطورة الجزائر فرنسية[31].

وعن توجّه الثورة نحو البلدان العربية وردت في البرنامج العبارة التالية:" إن الجزائر جزء من المغرب العربي، وتنتمي إلى الوطن العربي، الذي تربطها به أربعة عشر قرنا من التاريخ والثقافة العربية الإسلامية والكفاح المشترك ضد الاضطهاد الاستعماري"[32] ويبين لنا دمج الجزائر في إطار محيطها العربي الإسلامي أصالة وهوية.

إيديولوجية الثورة الجزائرية وارتباطها الوثيق بأطروحات الحركة الوطنية[33]، كما يبرز من جانب آخر طبيعة التحالفات التي تريد هذه الثورة إقامتها، وهي تحالفات موجهة أساسا نحو حلفاء الجزائر الطبيعيين، الذين تربطهم بها روابط جغرافية وحضارية ونضالية.

وفي الاتجاه نحو الدول الإفريقية تقرر" إحداث تضامن بين دول شمال إفريقيا ودول إفريقيا السوداء والمشاركة في ندوات دورية للحكومات الإفريقية، وتوحيد الأهداف والبرامج السياسية والاقتصادية والدبلوماسية"[34].

ويبدوا واضحا من النّص اهتمام الفكر الوطني بالبعد الإفريقي، لإدراكه بأن الكفاح من أجل الحرية والاستقلال الوطني مرتبطا ارتباطا جدليا بالكفاح ضد الاستعمار في إفريقيا[35] وهو ما حذى بهذا الفكر تسطير تلك الأهداف المتعلّقة بالتضامن الإفريقي والوحدة الإفريقية، والذي عبرت عنه" مجلة المجاهد" بعبارة صريحة" الوحدة والتضامن

الفعال شرط لتحرير إفريقيا"[36]. وهو ما يجعلنا نقول أن البعد الإفريقي لإيديولوجية الثورة قد أتضح أكثر فأكثر مع هذا البرنامج، وهو ما يعد إثراء لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني في هذا الجانب.

وفي إطار تكثيف النشاط الدبلوماسي وتوسيعه جاء التركيز – بالإضافة على الدول العربية– على الدول الافرواسيوية والدول الاشتراكية، والرأي العام في الدول الغربية[37] وهو ما يوسع، من دون شك، مجال التحرك الدبلوماسي المستقبلي للثورة، وكان الاتجاه نحو شعوب الدول الغربية يهدف إلى خلق تناقضات بين حكومات وشعوب هذه الدول لتقف هذه الحكومات على الحياد من القضية الجزائرية[38].

دائما ، وعلى صعيد الأهداف الخارجية كرس البرنامج البعد الإنساني لإيديولوجية الثورة الجزائرية ، بل وأثرى هذا البعد عندما دعا إلى تجسيد الحرية والسلم في العالم:" إن كفاح الشعب الجزائري يندرج في الحركة الواسعة التي مكنت شعوبا آسيا وإفريقيا من التحرر، وهو ما يندرج في الحركة التاريخية لتحرير الشعوب، وإن انتصار الشعب الجزائري سيساهم في تدعيم المثل الأعلى للسلام والحرية في العالم"[39]. وهو ما يعطينا دلالة واضحة بأن الجزائرية – بالإضافة إلى كونها حركة تغيير داخلية – فهي حركة تسعى للتغيير الخارجي[40] ، وهو ما أضفى على إيديولوجيتها طابعا إنسانيا وعالميا.

3- الإثراء الرابع لإيديولوجية الثورة الجزائرية 1961:

بما أنّ المشروع الإيديولوجي للثورة كان ينطلق من المستجدات في تسطير أفكاره و أهدافه، فإن سنة 1961 كانت برزت فيها أوضاعا جديدة هامة، شكلت محكا حقيقيا لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني، فالثورة الجزائرية تعزّز موقعها داخليا أو خارجيا، من تقوية للعمل المسلح والسياسي وتكثيف للنشاط الدبلوماسي.وهو ما أجبر السلطات الفرنسية الدخول في اتصالات رسمية[41] مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، لكن ما طبع هذه الاتصالات هو أنها لم تؤد، في مجملها، إلى نتيجة تذكر[42] مما أثبت، أنذاك أن نزول فرنسا إلى تلك المرتبة(المفاوضات) لم يكن تبدلا جذريا في قناعتها بخصوص المسألة الجزائرية- رغم التململ والانقسام في الموقف الفرنسي من هذه المسألة على صعيد الرأي العام أو المعارضة أو حتى على الصعيد الرسمي، فالجزائر كانت لا تزال بالنسبة لديغول جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي، وكان غير مستعد للتنازل عن هذه القناعة إلا بعد حصوله على تنازلات هامة[43] من قيادة الثورة، تحفظ له ماء الوجه، وتبقى مصير الجزائر مرتبطا بالدوائر الفرنسية ، وهو ما شكل، أنذاك، تحديا خطيرا للمشروع الإيديولوجي للثورة الجزائرية.

ففي هذه الظروف، إذن وجدت جبهة التحرير الوطني نفسها مضطرة لتجديد مبادئها وأهدافها للتماشى وهذه الأوضاع، حتى تحمي مشروعها من مكيدة المناورات الفرنسية، وتضمن ديناميته

وتطوره، فكان اجتماع المجلس الوطنيّ للثورة بطرابلس من التاسع إلى السابع والعشرين أوت 1961 [44] وهو الاجتماع الذي تبنى برنامج عمل للثورة و وضع الآفاق للدولة الجزائرية.

II- نظرة تقييمية نقدية لمسيرة المشروع الإيديولوجي للثورة:

قبل رسمه الخطوط العريضة، قيّم برنامج مؤتمر طرابلس الاول الأوضاع الداخلية و الخارجية، فركّز على السياسة الفرنسية(المشاريع السياسية والاقتصادية) الهادفة الى تدمير وحدة جبهة التحرير الوطني ونظام عملها الداخلي والخارجي.[45]

وممّا يلاحظ في هذا التقييم استخدام أسلوب النقد الذاتي فقد تطرق البرنامج إلى نواقص جبهة التحرير الوطني والتي حصرها، أساسا، في: " ضعف التأطير السياسي والمتاعب العسكرية، وفقدان السياسة الخارجية للدينامية خاصة على مستوى الدول الاشتراكية ودول أمريكا اللاتينية"[46]

وقد دلّ هذا التقييم والنقد، الموضوعيين، للأوضاع على مدى النظرة السياسية للفكر الوطني، والتي من خلالها تفطن للمناورات الفرنسية، وتدارك نواقص مشروعه الثوري، وإذا كان ميثاق الصومام قد خصص جانا مهما لهذه العملية (التقييم والنقد) فإن برنامج طرابلس (1961) قد كرّسها وعمّقها.

وهو ما يجعلنا نستنتج بأن إيديولوجية الثورة الجزائرية هي إيديولوجية علمية – بالإضافة إلى كونها ثورية لاعتمادها على الواقع والتجربة والتقييم والنقد في وضع برامجها، بعكس الإيديولوجيات التي تتبنى أفكارها دون الاعتماد على واقع معين أو تجربة معينة فتنعدم معها عمليتي التقييم والنقد.

III – الكفاح المسلّح والوحدة الوطنية:

من الأهداف الحيوية في برنامج طرابلس(1961)، تقوية العمل المسلح عن طريق " تقوية المعارك، وتعبئة الطاقات عمل الفدائيين، وإحداث التضامن بين كل الجزائريين" (47)

ويلاحظ من هذا الرؤية أن الفكر الوطني أضحت له قناعة راسخة في الأساليب الثورية لتحقيق أهداف الإيديولوجية الوطنية، قناعة تولدت منذ صدور بيان أول نوفمبر، ثم تكرست وتعمقت بصدور ميثاق الصومام وبرنامج القاهرة وبرنامج مؤتمر طرابلس الثاني، و مما يؤكد رسوخ هذه القناعة أن برنامج طرابلس (1961) اتخذ قرار تقوية العمل المسلح.

وقد كانت فيه الاتصالات الرسمية جارية بين الحكومتين الجزائرية والفرنسية(48) وهو ما يبرز العمق الثوري لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني.

وفيما يخص الوحدة الوطنية جاء التأكيد على:" ضرورة تحقيق وحدة الشعب الجزائري وتقويتها"[49] ويمكن القول أن هذا القرار اتخذ بناء على السياسية الفرنسية التي أصبحت ترتكز كل مجهوداتها – سرا وعلانية– على تخريب الوحدة الوطنية[50] لذلك وضع برنامج طرابلس (19619 السبل السريعة والكفيلة بتحقيق هذه الوحدة وذلك " بإحداث التحام جماعي للشعب الجزائري في الكفاح المسلح"[51].

أكد برنامج (1961) إلى أفكار النصوص الأساسية للثورة فيما يتعلق بالسيادة الوطنية وطبيعة النظام المستقبلي للدولة الجزائرية، بل وتعدى ذلك إلى إثراء هذا الجانب:

بخصوص المفاوضات أكد البرنامج على مبادئ بيان أول نوفمبر واعتبرها خطوطا حمراء لا يمكن تجاوزها والتي حددها في:" وحدة التراب الوطني، و وحدة التمثيل لجبهة التحرير الوطني، والمواطنة الجزائرية للأوروبيين الذين يريدون البقاء في الجزائر مع احترام حريتهم وثقافتهم ودينهم" [52]. وهذه المسائل التي حددها البرنامج، كانت كل المجهودات الفرنسية مركزة عليها للحصول من خلالها على تنازلات، تبقى لفرنسا بعض المكاسب في الجزائر.

وفي الحقيقة فإن إعادة إدراج هذه الأهداف المتعلقة بالمفاوضات يبين وطنية مدى تشبث الفكر الوطني وتمسكه اللامتناهي بالمبادئ الأساسية للثورة، كما بين وطنية هذا الفكر برفضه كل المساومات الهادفة الانتقاص من السيادة الوطنية ، وفي هذا استمرار للمواقف.

الوطنية التي اتخذتها المقاومة المسلحة والسياسية مما يثبت استيعاب إيديولوجية الثورة الجزائرية للماضي النضالي والفكري الجزائري.

كما برز ذلك التواصل بين هذا البرنامج والبرامج السابقة للثورة- بخصوص مطلب السيادة الوطنية- وفي شكل ثري بإعطاء الاستقلال الوطني مضمونه الكامل والشامل:" إن جبهة التحرير الوطني التي تقود الوطن هدفها الأول إلغاء النظام السياسي والاقتصادي و الاجتماعي من أجل استبداله بنظام جديد في خدمة الشعب، والاستقلال بالنسبة إليها المرحلة التي تفتح الطريق نحو الرقي الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للبلاد"[53]

وبخصوص مستقبل الجزائر كان برنامج(1961) أكثر لإفاضة من غيره، ولذلك بتركيزه على تحديث الدولة الجزائرية المستقلة، فقد بين أن " الأشكال النظامية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الاجتماعية ستكون مبنية على قاعدة الحداثة، عن طريق تأطير المجتمع سياسيا وتوحيده، وإلحاق به تغييرا عميقا، والاهتمام بالمرأة و تطويرها وكل ذلك يكون في إطار المبادئ الإسلامية"[54]، وهي نظرة تدل على تطور كبير في الفكر الوطني كونه بدأ يبحث عن السبل المثلى لإلحاق الدولة الجزائرية المستقلة بركب الأمم المتحضرة، والأهم من ذلك فإن هذا الفكر عرف كيف يؤقلم هذه السبل لتستجيب والشروط الضرورية والموضوعية لتطبيقها في المجتمع الجزائري، لإدراكه بأن أية محاولة

تحديثية تخرج عن الإطار الحضاري للمجتمع هي محاولة يائسة، كونها تتنافى مع عادات وتقاليد وثقافة وديانة هذا المجتمع، وهو ما يضفي على إيديولوجية الثورة الجزائرية طابع الأصالة و المعاصرة لتمسكها بمقومات الأمة وانفتاحها على العصر ومتطلباته الحديثة[55]

والنظام الجمهوري الديموقراطي الاجتماعي الذي يقود الدولة الحديثة أسهب البرنامج غفي تحدي معالمه الرئيسية المتمثلة في:" حرية الشعب في تسيير البلاد واستغلال خيراتها الحرية الفردية والجماعية، حرية التعبير والتفكير والرأي، حرية ممارسة كل الديانات دون تمييز عنصري أو ديني، والعدالة الاجتماعية".[56]

وبتحديده الدقيق والشامل لهذه المعالم، يكون برنامج(1961) قد أثرى الهدف الاستراتيجي للثورة الجزائرية، خاصة وأن هذه الثورة مشرفة على مرحلة التحقيق النهائية ثم إن تمسك الفكر الوطني بمبادئ الحرية والديموقراطية، والعدالة، في هذا البرنامج والبرامج السابقة يدل على ذلك التواصل الفكري بين إيديولوجية الحركة الوطنية[57] وإيديولوجية جبهة التحرير الوطني.

أ- <u>البعد الاقتصادي:</u>

برزت الخطوط العريضة لإيديولوجية الثورة في المجال الاقتصادي واضحة جلية في هذا البرنامج، فقد وضع المجتمعون مسطرة عمل، تتضمن الأهداف التالية:

- القيام بإصلاحات زراعية، بتوزيع الأراضي على الفلاحين وتنظيم

- استغلال هذه الأراضي ضمن إطار التعاونيات.

- أحداث تجمعات اقتصادية على الصعيد المغاربي والعربي الإفريقي[58]

ويلاحظ على هذه الأهداف أنها جاءت شاملة وعميقة، فتدخل الدولة في الاقتصاد يعني إنهاء لعهد الاحتكار، وفي هذا إشارة واضحة وصريحة لرفض الثورة لكل المناورات الفرنسية في المفاوضات التي كانت تريد منها الحصول على امتيازات للأوروبيين.[59]

كما أن تبني نظام الإصلاحات الزراعية جاء ليعيد إلى القطاع الفلاحي مكانته، الذي كان في الماضي يشكل أحد الأعمدة الرئيسية في الاقتصاد الجزائري وبذلك يكون برنامج(1961) قد كرس أطروحات الحركة الوطنية في هذا المجال[60] فجسد الاستمرارية والتواصل.

وقد كانت دعوة جبهة التحرير الوطني لأحداث تكتلا اقتصادية تحمل في طياتها نظرة عميقة قيمت من خلالها واقع العلاقات الاقتصادية العالمية واستخلصت بأنه لا يمكن لاقتصاد دولة أن يتطور إلا بتكامل اقتصاديات هذه الدولة مع دول أخرى، وفي اختيار إفريقيا والوطن العربي ليكونا مجالا لهذا التجمع الاقتصادي دليل آخر على اهتمام الفكر الوطني المتواصل بالبعدين: الإقليمي والإفريقي والحضاري العربي.

- القيام بإصلاحات زراعية، بتوزيع الأراضي على الفلاحين وتنظيم

- استغلال هذه الأراضي ضمن إطار التعاونيات.

- أحداث تجمعات اقتصادية على الصعيد المغاربي والعربي الإفريقي [58]

ويلاحظ على هذه الأهداف أنها جاءت شاملة وعميقة، فتدخل الدولة في الاقتصاد يعني إنهاء لعهد الاحتكار، وفي هذا إشارة واضحة وصريحة لرفض الثورة لكل المناورات الفرنسية في المفاوضات التي كانت تريد منها الحصول على امتيازات للأوروبيين.[59]

كما أن تبني نظام الإصلاحات الزراعية جاء ليعيد إلى القطاع الفلاحي مكانته، الذي كان في الماضي يشكل أحد الأعمدة الرئيسية في الاقتصاد الجزائري وبذلك يكون برنامج(1961) قد كرس أطروحات الحركة الوطنية في هذا المجال[60] فجسد الاستمرارية والتواصل.

وقد كانت دعوة جبهة التحرير الوطني لأحداث تكتلا اقتصادية تحمل في طياتها نظرة عميقة قيمت من خلالها واقع العلاقات الاقتصادية العالمية واستخلصت بأنه لا يمكن لاقتصاد دولة أن يتطور إلا بتكامل اقتصاديات هذه الدولة مع دول أخرى، وفي اختيار إفريقيا والوطن العربي ليكونا مجالا لهذا التجمع الاقتصادي دليل آخر على اهتمام الفكر الوطني المتواصل بالبعدين: الإقليمي والإفريقي والحضاري العربي.

وكل هذا يقودنا إلى استنتاج مفاده أن برنامج (1961) قد أثرى إيديولوجية الثورة الجزائرية في المجال الاقتصادي، فقد وسع من أطروحات ميثاق الصومام في هذا الجانب، بعد أن كان هذا الأخير قد ركز، فد على الإصلاح التجاري.

ب- البعد الاجتماعي:

حمل برنامج طرابلس(1961) في طياته بعدا اجتماعيا، وهو ما نستشفه من الأهداف المسطرة في هذا المجال:" إقامة نظام الصحة العمومي المجاني، القضاء على البطالة والجوع والمرض والجهل" (61)

و يبدوا واضحا من هذه الأهداف أن البرنامج كان يحاول وضع سياسة اجتماعية للدولة الجزائرية تعتمد أساسا على تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وتعمل على تخليص المجتمع الجزائري من البؤس الاجتماعي، الذي يعد الفقر والمرض والجهل أحد مظاهره الرئيسية.

وبحق تعد هذه المحاولة أول محاولة جادة في إيديولوجية الثورة الجزائرية ترمي إلى إعطاء الجانب الاجتماعي نصيبه من العناية والاهتمام، وربما ذلك راجع في نظرنا إلى كون الثورة التحريرية مشرفة على مرحلة التحقيق النهائية مما حذى بهذا البرنامج وضع استراتيجية لمواجهة الأوضاع الاجتماعية المزرية المتراكمة عبر الحقبة الاستعمارية لذلك برز البعد الاجتماعي في هذا البرنامج- في أكثر من أيّ برنامج سابق- واضحا جليا وهو ما يعد إثراء لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني في هذا الجانب.

ج- البعد الثقافي:

على خلاف البرامج السابقة أعطى برنامج(1961) أهمية بالغة للثقافة، بل نستطيع القول بأنه وضع برنامج مشروع ثقافي للدولة الجزائرية المستقلة، وهو ما يتجلى لنا من الأهداف المسطرة في هذا المجال:

- تطوير الثقافة لأهميتها الوطنية والحضارية
- رفع مستوى الثقافة للشعب الجزائري
- التمدرس العام المجاني
- رفع مستوى المثقفين"[62]

و يتّضح من هذه الأهداف بأن برنامج طرابلس (1961) كان يريد، من مشروعه الثقافي، النهوض بالثقافة الوطنية، الثقافة الأم، كونها تشكل الوعاء الحضاري للمجتمع الجزائري بتطويرها عن طريق فتح التعليم العام المجاني ورفع مستوى الثقافة سواء بالنسبة للشعب عامة أو المثقف خاصة.

وباتّخاذه قرار تطويرها و وضعه الوسائل الممكنة في ذلك يكون البرنامج أثرى إيديولوجية الحركة الوطنية في هذا المجال، خاصة التيار الإصلاحي[63] والتيار الثوري[64] الذين كثيرا ما تناولت برامجهما المسائل الثقافية للمجتمع الجزائري.

ج- البعد الثقافي:

على خلاف البرامج السابقة أعطى برنامج(1961) أهمية بالغة للثقافة، بل نستطيع القول بأنه وضع برنامج مشروع ثقافي للدولة الجزائرية المستقلة، وهو ما يتجلى لنا من الأهداف المسطرة في هذا المجال:

- تطوير الثقافة لأهميتها الوطنية والحضارية
- رفع مستوى الثقافة للشعب الجزائري
- التمدرس العام المجاني
- رفع مستوى المثقفين"[62]

و يتّضح من هذه الأهداف بأن برنامج طرابلس (1961) كان يريد، من مشروعه الثقافي، النهوض بالثقافة الوطنية، الثقافة الأم، كونها تشكل الوعاء الحضاري للمجتمع الجزائري بتطويرها عن طريق فتح التعليم العام المجاني ورفع مستوى الثقافة سواء بالنسبة للشعب عامة أو المثقف خاصة.

وباتّخاذه قرار تطويرها و وضعه الوسائل الممكنة في ذلك يكون البرنامج أثرى إيديولوجية الحركة الوطنية في هذا المجال، خاصة التيار الإصلاحي[63] والتيار الثوري[64] الذين كثيرا ما تناولت برامجهما المسائل الثقافية للمجتمع الجزائري.

وفي الواقع تعدّ هذه الأفكار التي انطوى عليها البرنامج رؤية صوب أحداث ثورة ثقافية في المجتمع الجزائري لتخليصه من رواسب الجهل والجمود الموروثين عن الاستعمار.

وكلّ هذا يقودنا إلى القول بأن تبلور سياسة ثقافية لإيديولوجية الثورة الجزائرية قد تبينت خطوطها العريضة مع هذا البرنامج وهو ما يعد إثراء لهذه الإيديولوجية.

IV - التوجهات الخارجية:

على الصعيد الخارجي كان توجه البرنامج واضحا نحو إقامة اتحاد مغاربي، فقد دعا إلى : " إقامة وحدة مغاربية سياسية واقتصادية مكرسا بذلك أطروحات الحركة الوطنية وبرامج الثورة التحريرية[65].

وفي تأكيد البرامج السابقة للثورة وهذا البرنامج على الوحدة المغاربية، دليل على الصبغة الوحدوية التي اصطبغ بها الفكر الوطني منذ إخراجه مبادئ إيديولوجيته، لإدراك هذا الفكر بأن وحدة المغرب العربي ليست واجبا فحسب، بل هي ضرورة أيضا، كونها واقع ملح وموضوعي لأسباب جغرافية واقتصادية واجتماعية وعرقية وثقافية و دينية، فمن النادر أن نجد على سطح الأرض مجموعة بشرية وثقافية تحمل نفس ما يحمله المغرب العربي من تجانس[66].

وبشأن تفعيل العمل الدبلوماسي وتدويل القضية الجزائرية تمّ تسطير أهداف تتضمن:

- الاتجاه أكثر نحو الدول الاشتراكية ودول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وزيادة النشاط الدبلوماسي تجاه الدول العربية.

- القيام بنشاط دبلوماسي تجاه الغرب، خصوصا نحو الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي.

توسيع النزاع الجزائري توسيعا حقيقيا، خاصة في شمال إفريقيا قصد إحداث وضعية تهدد الأمن والاستقرار في العالم يرغم القوى الدولية لوضع حل للقضية الجزائرية[67]

- فهذه الأهداف، إذن بالإضافة إلى كونها مؤكدة للخطوط العامة لدبلوماسية الثورة، فإنها كذلك جاءت لتعطي الآلة الدبلوماسية حركية أكثر(فعالية ونشاطا) قصد الإسراع بقدر الأمان لتدويل القضية الجزائرية.

وكان الاتجاه نحو دول حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، خصوصا، كون الأخيرة الممون الرئيسي والدعم المعنوي الأساسي للاستعمار الفرنسي في الجزائر إضافة إلى كونها القاعدة الأساسية للإمبريالية في العالم[68]

خلاصة القول إنّه بناء على تحليلنا لأطروحات برنامج (1961) يمكن القول إنه جاء جامعا مانعا لكل البرامج السابقة للثورة، بل وتعداه إلى رسم آفاق نظرية جديدة لإيديولوجية جبهة التحرير الوطني، بدليل أطروحات البرنامج المتعلقة، خاصة، بتحديث الدولة والأمة الجزائرية، وتطوير الثقافة والاهتمام بها، و أطروحات أخرى تتعلق

بالجانب الاقتصادي والمجال الاجتماعي، وهو ما أثرى المشروع الإيديولوجي في مرحلة هامة من مراحل الثورة.

1- سياسة ديغول اتجاه الثورة الجزائرية1960- 1962:

وانطلاقا مما سبق حاول ديغول جس نبض جبهة التحرير الوطني من خلال الاتصال بها سريا، وقد تم له ذلك بعد وساطة قام بها السويسري أوليفي لونغ وهكذا التقى وفدا الثورة وفرنسا في مدينة لوسارن الوزير السويسرية، يوم العشرين فيفري 1961، ومثل الوفد الفرنسي كل من جورج بومبيدو، وبرونو دولاس، أما وفد الثورة الجزائرية فتشكل من أحمد بومنحل والطيب بوالحروف، غير أن الذي اللقاء كان لتبادل الآراء والأفكار كشف عن المواقف المتباعدة جدا بين الطرفين [69].

ورغم انتهاء اللقاء الأول بدون التوصل إلى نتيجة تذكر، إلا أن الطرفين أعلنا في الثلاثين مارس 1961، عن إجراء مباحثات علنية بإيفيان بتاريخ السابع أفريل 1961؛ لكن هذه المباحثات لم تجر وألغيت من طرف جبهة التحرير الوطني، احتجاجًا منها على سياسة ديغول الرامية إلى اشتراك أطراف أخرى في المفاوضات، خاصة بعدما كشف لويس جوكس في الحادي والثلاثين مارس 1961 عن نية بلاده في إدراج الحركة الوطنية الجزائرية (المصالية) ضمن قائمة المتفاوضين [70].

مرحلة التردد والغموض منه، هددت الجانب الفرنسي أكثر، ذلك أن مجموعة من الجنرالات العاملين بالجزائر، قادوا في نهاية أفريل 1961 تمردا، كاد يغصب بسلطة الجنرال ديغول، ويهدد فرنسا بالانقسام والدخول في حرب أهلية [71]، وأمام هذا الخطر الداهم، وبعد إخماد حركة التمرد قرر الدخول مباشرة في مفاوضات المرحلة الأخيرة والنهائية مع قيادة الثورة الجزائرية، وبعد مشاورات تقرر ديغول إجراء هذه المفاوضات بداية من العشرين ماي 1961 بإيفيان، وحتى تجرى هذه المحادثات في جو تسوده الثقة اتخذت السلطة الفرنسية جملة من إجراءات التهدئة، من خلال تغيير سجن الزعماء الخمسة للثورة، من جزيرة إيكس إلى قصر توركان، كما سمح لجزء من المعتقلين في المحتشدات بالخروج منها، وأطلق سراح ستة آلاف معتقل [72].

وفي ظل هذه الأجواء انطلقت مفاوضات إيفيان الأولى في العشرين ماي 1961 ودامت أزيد من عشرين يوم، تمكن خلالها كل طرف من طرح أفكاره وموافقة، و مع ذلك فإنها تعثرت ولم تخرج بنتيجة تذكر جراء تمسك الوفد الفرنسي بموقفه من قضية الصحراء، الداعي إلى إرجاء النظر فيها، إلى ما بعد تقرير المصير، لأنها (الصحراء) لا تعني الجزائر لوحدها، وهذا الطرح رفضه الوفد الجزائري، ونتيجة لذلك توقفت المباحثات في الثالث عشر جوان 1961 ولكن ذلك لم يمنع اتفاق الطرفين على إبقاء أبواب والاتصالات مفتوحة [73].

وممّا سبق، يمكننا القول بأن تعنت الجانب الفرنسي ومحاولة المراوغة التي كان يبديها من حين لأخر، هو الذي جعل المباحثات الفرنسية الجزائرية تتعثر في كل مرة، وهو ما أصبح يشكل قلقا وخوفا على مستقبل المفاوضات خاصة بعد إخفاق محادثات لوقران التي جرت ما بين العشرين والسادس و العشرين جويلية 1961 [74] زيادة على ذلك الوضع الصعب الذي أصبحت المدن الجزائرية وحتى الفرنسية تعيشه، والذي يتميز بالمآسي اليومية جراء عمليات التقتيل **والتخريب الذي تقوم به منظمة الجيش السري الفرنسية [75]، ويمكن أن** نضيف إلى ما سبق، الأزمة الحقيقية التي نشبت بين فرنسا وتونس عندما أراد الحبيب بروقيبة استرجاع مطار بنزرت، الواقع تحت سيطرة الفرنسيين [76].

إن كل العوامل وغيرها جعلت الجنرال ديغول يحسم نهائيا في ملف المفاوضات، وفي كل ما يمكن أن يؤدي إلى عرقلتها، خاصة قضية الصحراء ولهذا اعترف في الخامس سبتمبر 1961 بأحقية الجزائر في صحرائها[77]، ليزيل بذلك أهم عقبة أمام الطرفين المتفاوضتين ويعطي لهذه المحادثات نفسا وروحا جديدتين.

هكذا إذن وبعد ظهور هذه المعطيات الجديدة، وبعد مظاهرات الجزائريين في باريس في السابع عشر أكتوبر 1961، عاود الطرفان الجزائري والفرنسي الاتصالات، وكانت في البداية عبارة عن لقاءات تمهيدية، عرض فيها كل طرف مقترحاته، وقد جرت وقائع تلك اللقاءات

في مدينة بال السويسرية الأولى ما بين الثامن والعشرين والتاسع والعشرين أكتوبر 1961 والثانية يوم التاسع نوفمبر 1961 [78]، ليتمخض عن هذه اللقاءات التمهيدية الدخول في المرحلة النهائية والأخيرة من المفاوضات، التي دارت في لي روس في الفترة ما بين الحادي عشر والتاسع عشر فيفري 1962، ثم المفاوضات الختامية في إيفيان ما بين السابع والثامن عشر مارس 1962 [79].

لقد كان الهدف من جميع هذه اللقاءات والمحادثات، هو إيجاد صيغة تفاهم نهائية، تعيد للجزائريين حقوقهم، في إطار وحدة التمثيل، ووحدة التراب الوطني؛ وتحفظ بالمقابل، ماء الوجه لفرنسا، كما تحافظ على إمتيازات الفرنسيين الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية... وبعد حالات الترقب والانتظار، والأخذ والرد، وبعد التمكن من وضع أرضية تفاهم مشتركة، وميثاق يحدد حقوق وواجبات كل طرف، وقعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مع الحكومة الفرنسية، على ما اتفق عليه وفدا التفاوض في إيفيان الثانية في الثامن عشر مارس 1962 [80].

إنّ التوقيع على اتفاقيات إيفيان كان مخرجا مشرفا للجنرال ديغول ولبلاده، من مأزق كاد أن يغرق الجميع، خاصة فرنسا. و ديغول الباحث عن مجد لبلاده يرضى بالتضحية بالجزائر، ولا ولن يرضى بالتضحية بفرنسا.

وبعد استفتاء الفاتح جويلية 1962 ،والتصويت بنسبة 99٪ بنعم لصالح استقلال الجزائر، أعلن ديغول في الثالث جويلية 1962 اعترافه رسميا باستقلال الجزائر [81] ليطوي على يده حقبة استعمارية فرنسية قاتمة على الجزائر

2- الصحراء الجزائرية في سياسة ديغول:

تتميّز الصحراء الجزائرية بموقع استراتيجي، يسمح بالتوغل في إفريقيا والسيطرة عليها، كما أن باطن هذه الصحراء يزخر بكثير من المعادن والكنوز النفيسة و إذا كانت فرنسا تقدر ومنذ احتلالها الجزائر الأهمية القصوى لموقع الصحراء فإن تقديرها للأهمية الاقتصادية التي تحظى بها الصحراء، لم تظهر إلا مع بداية الخمسينات من القرن العشرين وبالضبط بعد اكتشاف الغاز والبترول فالأول أكتشف في جبل برقة جنوب عين صالح في سنة 1954، أما الثاني فقد تم اكتشاف أول حقل بترولي في حاسي مسعود في جانفي 1956 [82] ونظرًا لأهمية الاكتشافات في مجالي الغاز والبترول، قررت السلطات الفرنسية في سنة 1958، رفع الاعتمادات المخصصة للبحث والتنقيب عنهما، لتصل إلى حدود الثمانين مليار فرنك فرنسي قديم ليرتفع هذا الرقم على حدود حوالي مائة وأربعين مليار فرنك فرنسي قديم سنة 1959 [83].

ولكي تحافظ فرنسا على الصحراء وتستفيد من الخيرات التي بباطنها، ومن أجل إيجاد أعداء وخصوم للثورة الجزائرية من غير

الفرنسيين، قرر ديغول إبرام عقود بحث وتنقيب مع عدة شركات متعددة الجنسية، يشكل أصحابها مجموعات ضاغطة وصانعة للقرار في بلدانها، وعلى هذا الأساس منح في جانفي 1959 للشركة الأمريكية (بترول نيوجرزي) (Standard oil.of newjersey) حق التنقيب على البترول في الصحراء [84] وهذا ما يعني، أن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية متواجدة على أرض الجزائر؛ وبالتالي فإن تهددها أو عرقلتها يعني تحديا للولايات المتحدة بحد ذاتها. و إذا ما نجح ديغول في جر مجموعة من هذه الشركات العالمية، فإن سيضع قادة الثورة في حل من أمرهم، لأنهم سيجدون صعوبة في التعامل مع هذا الأمر، هذا من جهة، ومن جهة ثانية سيتمكن من تدويل الصحراء، إذا استجابت الدول المالكة لهذه الشركات، وتيقنت من الأهمية الاستراتيجية و الاقتصادية للصحراء الجزائرية، وهو بذلك سيعقد من موقف جبهة التحرير الوطني، ويجعله في موقع ضعف، غير أن إستراتيجية الثورة لمواجهة هذا الموقف، والتي امتازت بالذكاء و السرعة و الفاعلية؛ حالت دون نجاح مسعى ديغول [85].

وحتّى يخلط ديغول أوراق الثورة الجزائرية، أثار بعد توليه لقاليد السلطة، قضايا الحدود بين بلدان المغرب العربي عموما، والجزائر والمغرب خصوصا، كما حاول جعل الصحراء الجزائرية بمثابة المياه الدولية المشتركة، وهو ما يعني حق استغلالها من طرف فرنسا والدول المتاخمة للجزائر [86]، وقد ذهب الجنرال ديغول إلى أكثر من ذلك، عندما

استطاع أن يصل إلى صيغة تفاهم مع تونس في شهر جوان 1958، بمقتضاها يمرر البترول الجزائري عبر الأراضي التونسية، على أن تستفيد تونس من ذلك [87].

أما عن الأهمية الجغرافية والعسكرية للصحراء الجزائرية، فإننا نجدها تمثل لأوربا عموما وفرنسا خصوصا قاعدة خلفية، في حال التعرض لأي هجوم، كما تشكل خطا دفاعيا ثانيا، وهي بذلك تعتبر درعا يقي ظهر المجموعتين الأوربية والإفريقية [88].

ومن حيث الأهمية العسكرية للصحراء، فإنّ ذلك يتجلى في كونها موقعا متميزا لأجراء التجارب على الأسلحة التقليدية منها والنووية، إذ أن فرنسا بعدما أبانت عن قدراتها ورغبتها في أن تكون دولة نووية، حددت سنة 1957 منطقة رقان (ولاية أدرار) كموقع لأجراء التجارب النووية وبالتالي فقد تحولت هذه المنطقة المعزولة والفقيرة في مدة وجيزة إلى ورشة حقيقية للأعداد التجربة[89].

وبعد الانتهاء من مرحلة الإعداد، وضبط الأمور بدقة، وبمباركة من الرئيس ديغول فجرت فرنسا في الثالث عشر فيفري 1960 أولى قنابلها الذرية في منطقة رقان، وقد قدرت قوة الانفجار ما بين الستين والسبعين ألف طن من التي آنتي (TNT) وتواصلت التفجيرات بهذه المنطقة بعد ذلك تباعًا[90].

من جهته جبل عين إيكر التابع لسلسلة الهقار (تمنراست)، شهد في بداية سنة 1961 تفجير قنبلة ذرية، وصل مدى تأثيرها إلى حوالي

سبعين كم وبعد ذلك عرفت منطقة عين إيكر عدة تجارب أخرى لم تتوقف حتى بداية 1962 [91].

وأخيرا نذكر بأن هذه التجارب النووية، التي تمت بمباركة وموافقة الجنرال ديغول كان الهدف منها جعل فرنسا من الدول المالكة للسلاح النووي، لأن ذلك يوفر لها الحماية والأمن، ويدخلها إلى عالم الكبار من بابه الواسع.

ومما سبق نستنتج بأن ديغول، كان يريد الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية ومهما كلفه الثمن، حتى أن المفاوضات التي جرت بين السلطة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية في الفترة ما بين شهري ماي و جويلية 1961[92] والتي أشرنا إليها سابقا كانت قضية الصحراء سببا مباشرا في فشلها، لان فرنسا أرادت الاحتفاظ بالصحراء الجزائرية، ولما لم تستطع، طرحت فكرة جعلها مياه دولية مشتركة، غير أن جبهة التحرير رفضت هذين الطرحين و تمسكت بشرط الوحدة الترابية.

وعندما تأكد ديغول من أن القضية الجزائرية لا ولن تحل، إلا إذا اعترف بجزائرية الصحراء، أعرب عن قناعته هذه في الخامس سبتمبر 1961 مؤكدا على "إننا لم نتعرض إلى قضية سيادة الصحراء أثناء المباحثات الفرنسية الجزائرية. ولكننا بحاجة إلى مشاركة تضمن لنا مصالحنا، وإذا تعذر تحقيق وتنفيذ هذا الضمان، وجب علينا أن نجعل من الصحراء ومن رمالها شيئا خاصا"[93]، ومن هذا المنطق سعت

الوفود الفرنسية المتفاوضة إلى ضبمان أكبر قدر من الإمتيازات في الصحراء لصالح فرنسا، وهو ما تحقق لها في أرضية اتفاقيات إيفيان الثانية، ولذلك عبر ديغول عن رضاه عنها، لأنها كما يقول "حققت كل ما كنا نتوخاه ... بما في ذلك ضمان حقوق ذات إمتيازات لتنقيبنا عن بترول الصحراء واستثمارنا له ومتابعة تجاربنا الذرية والفضائية في الصحراء" [94]

– خلاصة القول:

في نهاية هذا البحث، ندع الجنرال ديغول يعبّر بنفسه وبكل أسى وحسرة، على أنه كان مضطرا لاعتراف بالجزائر، وإعادتها لأهلها، لأن الإصرار على الإبقاء عليها تحت الوصاية الفرنسية، سيؤدي حتما إلى الكارثة التي لا تحمد عقباها على فرنسا كدولة وعلى الفرنسيين كأمة ومجتمع.

وبعدما اعترف بأن المجتمع الجزائري لم ولن يقبل الدمج، أقر بأن الأوان قد فات لفرض أي نوع من التبعية عليه، ومن هنا يتساءل ديغول بحسرة وبمرارة "...ولكن هل كان بإمكاني. بالمقابل أن أتصور تمديد (الحالة الراهنة)؟"و يجيب بمرارة أكبر:" كلا! لأن ذلك يؤدي إلى إبقاء فرنسا تغوص سياسيا وماليا وعسكريا في مستنقع لإقاع له... وقد يؤدي ذلك في الوقت نفسه إلى توريط جيشنا في قتال قمعي استعماري لا طائل تحته، ولا نهاية له ومهما بلغ حلمنا في الماضي، ومهما أبدينا أسفنا اليوم، على الرغم من الأمل كان يساورني في

الأزمنة الغابرة، فلم يكن أمامي من مخرج سوى منح الجزائر تقرير مصيرها بنفسها" (95).

وإذا كان لدينا ما نعلق به على هذه المقولة، هي أنها تبين مدى تعلق الرجل بالجزائر ماضيا وحاضرا، و أن الثورة التحريرية جعلته متذبذبا و متناقضا في مواقفه وأفكاره مبديا تحسره و تأسفه على التسليم في الجزائر وأنه ما فعل ذلك من باب قناعته – لأن ماضيه كما رأينا في هذه الصفحات – يشهد له بإيمانه بجزائر واحدة، هي الجزائر الفرنسية – و لكنه أضطر إلى ذلك اضطرارا، لأنه إن لم يفعل ما فعل، فإن حاضر فرنسا ينذر بمستقبلها القاتم جراء ما ستصل إليه من انقسام وتفكك وانحطاط، و هو ما لا ولن يرضاه الجنرال ديغول الذي وهب فكره وجهده ووقته من أجل عزة ومجد فرنسا.

V- الثورة الجزائرية 1960 – 1962 – نظرة من الداخل :

بعدما رأينا كيف أن فرنسا حاولت من خلال إستراتيجيتها السياسية و العسكرية القضاء على الثورة، وإن لم يتأتى لها ذلك تسعى إلى تحجيمها قدر الإمكان، نرى الآن كيف واجهت جبهة التحرير الوطني ذلك دون أن تحيد عن هدفها أو مسارها المحددين سالفا.

لقد بينت مواثيق الثورة السبل السياسية التي يجب انتهاجها تجاه البلد المستعمر (96) ، إذ يجب أولا تكثيف العمل المسلح الذي يرهق كاهل فرنسا والذي لا يوصد الباب أمام المسعى السلمي التفاوضي

بين جبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري وفرنسا البلد المغتصب للجزائر، وان يكون ذلك على أساس واحد ، هو استرجاع الاستقلال التام في إطار وحدة التراب و الشعب.

أمّا العمل الدبلوماسي فهو يهدف إلى ضرب عصفورين بحجر واحد، فمن جهة يحقق كسب المزيد من التأييد و الدعم الدولي لتغطية قضية الثورة الجزائرية العادلة، ومن جهة ثانية يكون وسيلة ضغط على فرنسا، و بالتالي إحراجها أمام دول وشعوب المعمورة، وذلك من أجل إجبارها على الاعتراف بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم وفق المفهوم الدولي لذلك.

ولأنّ الحكومات الفرنسية المتتالية ظلت تمارس سياسة المكاييل، ففي الحين الذي تجري فيه اتصالات سرية مع جبهة التحرير الوطني تعزز تواجد قواتها في الجزائر، وتهدد وتتوعد الدول التي تساند الثورة الجزائرية [97]، ولأن هذه الحكومات كانت واقعة تحت ضغط غلاة المعمرين، لم يكن لدى أي منها - نتيجة ذلك- الشجاعة الكافية لحل المشكل الجزائري حلا جذريا، يعيد للجزائريين حقوقهم الطبيعية التي اغتصبت منهم، إضافة إلى أن كل من هذه الحكومات لا تريد تحمل هذه المسؤولية الخطيرة حتى لا تضع نفسها في خانة السلطة الخائنة بتفريطها في الجزائر الفرنسية.

ولأنّ الجزائريين يعرفون جيّدا الجنرال ديغول من خلال تجربتهم السابقة معه، فهو الذي حرمهم أيام كان حاكما لفرنسا من تقرير

مصيرهم غداة نهاية الحرب الإمبريالية الثانية. وحاول عبثا ترضيتهم من خلال بعض الإصلاحات السطحية الجوفاء كأمرية السابع مارس 1944 والتي تجاوزتها مطالب الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها رغم أن بعضها كان لا يؤمن بالاستقلال التام عن فرنسا ، ولا يرى هذا المفهوم إلا بالمنظور الفرنسي .

ولم يتوقّف الأمر بالجنرال عند هذا الحد بل واجهت قواته العسكرية البرية و البحرية و الجوية

المظاهرات السلمية للجزائريين المعبرين عن فرحتهم بقرب تقرير مصيرهم ، بعد انتهاء الحرب الإمبريالية على غرار بقية الشعوب المستعمرة في شهر ماي 1945 بمجازر رهيبة ذهب ضحيتها أكثر من خمسة و أربعين ألف جزائري [98]

وإنطلاقا من هذه المعرفة القديمة فقد قررت جبهة التحرير الوطني بعد تولي ديغول مقاليد السلطة في بلاده أن تكثف جهودها العسكرية والسياسية و الدبلوماسية، و تحاول مباغتته قبل أن يفعل هو ذلك، و من ثمة وضعه في مأزق قد لا يخرج منه لا هو ولا بلاده سالمين إلا إذا اعترف بالأمر الواقع وترك الجزائريين يقررون مصيرهم وفق مبدأ استرجاع سيادتهم الكاملة، وقد استغلت جبهة التحرير هذا الظرف لأنها تدرك أن ديغول معروف بشجاعته ودفاعه المستميت عن فرنسا ومصالحها متى أدرك ذلك ولهذا جاءت أول بادرة و أخطرها تقوم بها جبهة التحرير الوطني بعد مرور اقل من ثلاثة اشهر على

وجود ديغول على رأس السلطة، وقد كانت رسالة واضحة ومباشرة، تتمثل في نقل الكفاح المسلح وبصفة علنية إلى داخل الأراضي الفرنسية في الخامس و العشرين أوت 1958 [99] وهو يعني أن فرنسا قد أصبحت مهددة من الداخل بعمليات عسكرية تستهدف ضرب بناها التحتية .

إنّ هذا الأمر الذي تولته فدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، ساهم بالتأكيد في تخفيف الضغط عن قوات جيش التحرير الوطني بالداخل ورفع من المعنويات ، وزاد قادة الثورة إصرارا على مواصلة المسيرة وبقوة[100] ، وأخلط الأوراق أمام ديغول الذي وجد نفسه مضطرا لأن يراجع حساباته جيدا وبعيدا عن أي تطرف أو انقياد لأوامر المعمرين ، خاصة وان فرنسا أصبحت مهددة من الداخل [101].

وقبل أن يعترف ديغول بالحقيقة المرة بالنسبة إليه ظل يناور على جميع الأصعدة، ويظهر ذلك جليا من خلال خطابه في السادس عشر سبتمبر 1959 الذي تطرقنا إليه فيما سبق، والذي جعل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تفكر طويلا في كيفية الرد الملائم على الأفكار و الطروحات التي جاءت في الخطاب، وتعيد الكرة إلى المرمى الفرنسي، وهو ما يرفع عنها الحرج في حالة السكوت أو التعلثم في الردّ.

لقد جاء ردّ الحكومة المؤقتة في الثامن والعشرين سبتمبر 1959 مرحبا بفكرة تقرير المصير ، ولذلك أوضح بيان الحكومة، أن الثورة منذ

اندلاعها في نوفمبر 1954 دعت إلى ذلك.كما بين أن مفهوم تقرير المصير حسب ميثاق الأمم المتحدة، هو الذي يمكن من خلاله أن تعاد إلى الشعب الجزائري حقوقه في ممارسة سيادته الوطنية المغتصبة، وأن أي تقرير مصير لا يعير اهتماما للذاتية القومية والوحدة الاجتماعية للجزائريين هو من قبيل الوهم، كما تذكر الحكومة المؤقتة أن وحدة التراب الوطني لا يمكن النيل منه، و أن محاولة التقسيم لا تزيد المشكل إلا خطورة، قد تمثل تهديدا للسلم والأمن في العالم.

كما يذهب ذات البيان (الرد) ، إلى التأكيد على أن ثروات الصحراء الجزائرية هي قبل كل شيء للجزائر ولإفريقيا الشمالية ، وإنها يجب أن تكون سببا في إيجاد تعاون واسع و مثمر.

كما تضمّن ردّ الحكومة المؤقتة من جهة أخرى؛ رفض هذه الأخيرة لاستشارة الشعب الفرنسي في حق تقرير مصير الجزائريين، فهو غير معني بالأمر وعمل كهذا منافي للديمقراطية ويحمل بين طياته هتكا صريحا لحق تقرير المصير ذاته.

ورغم هذه الملاحظات، و التي هي عبارة عن انتقادات شديدة لمفهوم ديغول لتقرير المصير، فإن الحكومة المؤقتة تشير إلى استعدادها الدائم إلى الدخول في مفاوضات علنية ومباشرة مع الحكومة الفرنسية من أجل بحث الشروط السياسية والعسكرية لوقف القتال وبحث شروط و ضمانات تطبيق حق تقرير المصير[102].

و بما أن ديغول دعا قادة الثورة في العاشر نوفمبر 1959 إلى الالتقاء في باريس للتباحث في شروط وقف القتال، فإن الحكومة المؤقتة عينت في العشرين نوفمبر1959 الوزراء المعتقلين لدى فرنسا [103] كمفاوضين عنها من أجل مناقشة الضمانات وشروط التطبيق مع الحكومة الفرنسية [104].

هذا الاختيار الذكي من طرف الثورة يعني جر فرنسا في حالة قبولها المقترح والدخول في المفاوضات إلى الاعتراف بأن المعتقلين الخمسة هم من معتقلي الرأي والسياسة، و أن جلوسهم في طاولة واحدة أمام سجّانيهم يحمل إدانة ضمنية كبرى لها (فرنسا)، وهو من جهة أخرى يعني اعترافا ضمنيا بجبهة التحرير الوطني كمفاوض شرعي ووحيد.

هذه الحيلة جعلت ديغول في موقف حرج، فبعدما خطط لوضع الثورة في مأزق أصبح هو في حيرة من أمره، هل يقبل المقترح و يتفاوض مع من سجنهم ويعتبرهم خارجين عن القانون ؟، و إذا أصرت الحكومة الجزائرية المؤقتة على موقفها فما هو الحل؟ وكيف ستكون النهاية لهذه الورطة الجديدة؟

لكن ديغول السّاعي إلى ربح الوقت لترضية المعمرين، الذين بدوا يقلقون من مقترحاته و مصطلحاته، سعى إلى إيجاد مخرج يحفظ ماء الوجه لفرنسا عن طريق تكوين قوة ثالثة و تصعيد العمليات العسكرية

وتكثيف العمل الدبلوماسي و الدعائي لخنق الثورة دوليا، و نظرا لكل ذلك فقد صم أذانه أمام مقترحات الحكومة المؤقتة[105].

ونظرا كذلك لتسارع الأحداث في هذه الأثناء، إذ باشرت قيادة جبهة التحرير الوطني مؤتمر الثورة الثالث في طرابلس بداية من السابع عشر ديسمبر 1959 إلى غاية الثامن عشر جانفي1960 وتزايد ضغط المعمرين على ديغول، هذا الضغط و الذي سينتهي بمحاولة التمرد الفاشل التي قادها بعض ضباط الجيش الفرنسي على الجنرال ديغول بتاريخ الرابع والعشرين جانفي 1960 فإن اللقاء المرتقب بين الطرف الفرنسي و الطرف الجزائري (ممثلا في جبهة التحرير الوطني) قد تأجل إلى غاية الخامس و العشرين جوان 1960 حيث جرى أول اتصال علني في مولان بين الطرفين[106].

إن من المهم الإشارة إلى أن الثورة الجزائرية، قد تعاملت مع مقترح ديغول بشيء من الحيطة والحذر، إذ بينت في إحدى وثائقها بأنه يجب عدم الإفراط في تفاؤل قد يكون غير سليم، يؤدي إلى عواقب وخيمة على مسار الثورة[107].

جبهة التحرير الوطني رغم أنها أقرت القبول بمبدأ تقرير المصير، على شرط أن يتماشى ذلك مع المفهوم الدولي، ورغم قبولها والدخول في مفاوضات على أساس الاستقلال[108]، وذلك ردا على المبادرة الفرنسية، وحتى لا تترك الساحة فارغة أمام ديغول يشكلها كيف يشاء، كل هذا لم يمنع مقررات مؤتمر طرابلس من أن توصي

وبصفة إلزامية الحكومة المؤقتة الثانية التي ستتشكّل في هذا المؤتمر[109] ، بضرورة استرجاع زمام المبادرة من ديغول المناور الكبير،كما ألزمتها بالرجوع إلى المجلس الوطني للثورة في حالة التوصل إلى إتفاق بين الطرفين من قبيل وقف إطلاق النار ،الذي يبث فيه ويعلن عنه مجلس الثورة لا غير، ومع ذلك فإن هذه المقررات أعطت الحق لهذه الحكومة، في اتخاذ حرية المبادرة السياسية والدخول في اتصالات و مفاوضات مع الفرنسيين[110].

في الوقت الذي كانت تجري فيه أشغال الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية ديسمبر1959/جانفي1960. كان الوضع العام للثورة التحريرية متدهورا بفعل الهجومات الواسعة النطاق. التي شنها الجنرال شال ضد وحدات جيش التحرير الوطني. وذلك بعد تحقيقه لسلسلة من الانتصارات ساهمت في خنق الولايات الخامسة، الرابعة، الأولى. لتشمل فيما بعد الولايتين الثالثة والثانية. مما أسهم في الإحباط النفسي الذي أصاب جميع الشرائح. خاصة في المراكز الحضرية الكبرى. الجزائر وهران و قسنطينة. حيث انتشر الحذر من جديد[111].

إنّ عامل الإحباط قد ساد الجميع بما في ذلك قيادة الولاية الرابعة. وهو ما يفسر اتصالها بديغول في 1960/06/10. بقصر الإليزي بعد أن يئست من عدم إمدادها بالسلاح. فالكلّ كان يظن حينذاك أن سفينة الثورة ستغرق لا محالة. في الوقت الذي كانت فيه

قيادة الثورة واعية بذلك، وهو ما اضطرها لتحضير عمليات الإمداد وتجاوز العقبات التي حالت دون تحقيق ذلك[112].

واستجابة لهذا الظرف الطارئ وحرصا على تدارك الوضع الداخلي للثورة، ومن أجل إعطاء الأولوية للداخل، قامت وزارة الداخلية ضمن ح.م.ج.ج بدراسة الوضع، والتعجيل باتخاذ التدابير اللازمة، وتسخير جميع الطاقات للداخل[113].

إن كل المراسلات التي بعثت بها الولايات إلى ح.م.ج.ج تبرز بوضوح الحالة المعقدة التي يعيشها الشعب، حالة من البؤس والفقر المدقع أكثر منه في الريف مما هو عليه في المدن، ففي الولاية الثانية قام سكان الريف بهجر مداشرهم قسرا بفعل عمليات التمشيط التي كان يقوم بها الجيش الاستعماري في إطار مخطط شال وخلفائه كريبان(CREPIN) وكامبيز (COMBIEZ) أما باقي سكان المدن –يشكلون النساء الشيوخ والأطفال– فانه كان يتم تجميعهم في محتشدات لتصبح حياتهم مرهونة بآلام الموت البطيء، في الوقت الذي جعل منهم الجيش الاستعماري درعا واقيا أو مراكز أمامية يحتمي بها في حالة هجوم جيش التحرير الوطني، أم الذين ساعفهم الحظ وفروا من هذه المراكز صوب المدن فإنهم شكلوا الشريحة التي تعيش على هامش المدن عن طريق التسول في ظل حرمانهم من العمل، وحتى تلك المداشر التي نجت من عمليات التمشيط فإنها ستعلن بين الفينة والأخرى منطقة محظورة، إثر حدوث اشتباك مابين قوات ج.ت.و.والقوات الفرنسية، كما

يساق أهلها عقابا لهم إلى للمحتشدات [114]. فعلى سبيل المثال شهدت المناطق الحضرية التالية تطبيق سياسة القمع [115]:

- قسنطينة :إلى ما وراء المالح ،الشارب،لانتان،فور بورج،أعتبرت مناطق ممنوعة.
- ميلة: إلى ما وراء ساهريج . ولد عيدون منطقتين ممنوعتين.
- القل:إلى ما وراء فإن الكل يعتبر منطقة ممنوعة.

وعليه فإن المنطقة تشهد بسرعة تكاثر المراكز الأمامية المشكلة من السكان في إطار المحتشدات، وتبقى المد اشر التي نجت من ذلك عرضة لحملات التمشيط المتتالية، ليبقى الرّعب و الخوف من التفتيش، والاستفزاز والإذلال [116]، هاجسا يطارد هؤلاء.

أمّا عن سكان المدن فإن وضعهم لم يكن يختلف بكثير عن أولئك الذين زج بهم في المحتشدات، ولكن وفود الجماهير الريفية نحو المدن أعطى لها الحيوية من جديد بعد أن استطاع الجيش الاستعماري خنق الولايات والقضاء نسبيا على نظام جيش وجبهة التحرير الوطني، فإنه سرعان ما وجد تلاحما ما بين سكان الريف والمدن حيث شكل هؤلاء ما يعرف بالتنظيم السياسي المدني لجبهة التحرير الوطني، والتي اعتبرت بمثابة عيون لجيش التحرير الوطني، رغما عن سياسة التطويق التي فرضتها سلطات الإدارة الاستعمارية، إن على المستوى العسكري وذلك بالترويج لفكرة تحقيق سياسة التهدئة، أو على المستوى السياسي

قصد جر الولايات للتوقيع على الهدنة. فضلا عن ما عرف بمشروع قسنطينة [117].

إنّ وعي الجماهير الشعبية بمكائد الاستعمار تجسد عبر مظاهرات1960/12/11 كبرهان عرفان لتمسك الشعب الجزائري بقيادة الثورة المتمثلة في الحكومة المؤقتة. - التي اعتبرها البعض بأنها كانت عفوية -[118] فهي حملت معها خزي وعار أزيد من قرن وربع من الاستعمار، ولعلّ --مدينة الجزائر- غسلت ماء وجهها وانتقمت لتقاعسها سنة1830 حيث شكّلت ديان بيان فو جديد للسلطات الاستعمارية[119].

غير أن المطّلع على قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته الثالثة، يعلم بأن هذا الأخير عين لجنة تكونت من السادة: ع.الحفيظ بوصوف ولخضر بن طوبال ع الحميد مهري وكريم بلقاسم، أسندت لها مهمة التحضير للانتفاضة الشعبية في شهر نوفمبر 1960، لكنها تأجلت بسبب التطورات التي شهدتها الساحة السياسية إثر التصريحات التي أدلى بها ديغول خلال نفس الشهر [120].

ويبدو أن موقف بن طوبال بخصوص الانتفاضة كان شبيها بموقف عباس فرحات وبقية المؤتمرين خلال الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة 09- 27 طني للثورة 09- 27 نتيجة لغياب الاتصال في تلك الفترة (ديسبمر1960) بالنظر إلى سياسة التطويق الحدودي ومخطط شال الذي عزل الولايات عن بعضها البعض وبالتالي عزلها عن

قيادة الثورة بالخارج. وهو ما يوضحه تقرير بن طوبال السابق الذكر عن الوضع الداخلي للثورة.

و أيّا كان فإن انفجار الجماهير الشعبية في 1960/12/11 أعاد بعث الأمل من جديد وأكد لفرنسا بأن وراء الثورة قوة تستمد وجودها من الجماهير التي أكدت على وعيها السياسي حينما رفضت العنف ضد الأوربيين العزل. وهي بذلك تبرز مدى تعلقها بسمو الثورة التحريرية [121].

- 1- المناوئون للثورة:

إنّ وضع هؤلاء يختلف من شريحة إلى أخرى انطلاقا من موقعها ومنطقاتها .فالأثرياء وجدت الثورة معهم صعوبات كبيرة من خلال تهربهم من دفع الاشتراكات .وحتى وان تمت هذه العملية فإنهم قاموا بذلك تحت التهديد و منذ فترة غير بعيدة حاول بعضهم الاتصال بالحكومة.م.ج.ج.إلا أن مساهمتهم ظلت ضئيلة فهم يشكلون طبقة وصولية من ذوي أصحاب وطنية الساعة الأخيرة [122].

أما باقي التيارات فإن نشاطها كان عدائيا للثورة مشكلا بذلك عقبة أساسية في مسيرتها ويمكن رصدها فيما يلي:

- الحركة الوطنية الجزائرية:

لقد حاول المصاليون منذ اندلاع الثورة التحريرية .إيهام الرأي العام بالجزائر وفرنسا بأنهم صانعوا الحدث.وهو ما استطاعه هذا

التيار خلال السنوات الأولى من عمر الثورة , بحيث زرع الغموض لدى المناضلين المؤمنين بضرورة استرجاع السيادة الوطنية عن طريق الكفاح المسلح,الأمر الذي فتح الطريق نحو مواجهة بين الجزائريين تمكن خلالها المصاليون من القضاء على الكثير من مناضلي ج.ت.و.وذلك بالتعاون مع الإدارة الاستعمارية التي ساهمت في إيجاد وحدات قتالية تابعة لمصالي .وهو ما ينطبق بالفعل على وحدات بلونيس .هذا بعدما كان المصاليون قد انشأوا تيارا سياسيا منافسا للجبهة ضمن ماعرف باسم الحركة الوطنية الجزائرية في 1954/12/22.غير أن هذا العمل وإن لم يخل من روح التصارع مع الجبهة ,فإن مصالي كان يركز في عمله على العمل الحزبي ,لكن فطنة الشعب ويأسه من الصراعات السياسيةما بين تيارات الحركة الوطنية (123)..جعلت منه يقتنع بعدم فاعليتها .وحتى أن أنصار مصالي ذاتهم اقتنعوا بذلك مع مرور الزمن بعد أن تأكدت لديهم عمالة مسئوليهم مع الإدارة الاستعمارية فالتحقوا بصفوف بالجبهة (124)..

أما في الوضع الراهن أي خلال سنة1961/60,فإن فاعلية المصالية لم يعد لها تأثير كبير ,سواء بفرنسا أو بالجزائر عدا تلك التي تدعمها الشرطة الفرنسية .ولئن حاولت هذه الأخيرة إعادة بعث نشاطها من جديد خاصة بالعاصمة والجنوب الجزائري .ومهما يكن فإن نشاط هذا التيار لم يكن مجديا بالنظر إلى ابتعاده عن مطامح الجماهير الشعبية (125).

- **الحزب الشيوعي الجزائري:**

لقد رفض الحزب الشيوعي الجزائري حل هياكله ودعوة مناضليه للالتحاق فرادى بجبهة التحرير ،بل وذهب إلى ابعد من ذلك حينما أسس جهازا عسكريا مواليا له وخاض كفاحا موازيا لجيش التحرير الوطني وفق إستراتيجيته.لكن عقم برنامجه وتبعيته حالت دون امتلاكه لقاعدة شعبية ،الأمر الذي أعاق عمله وشل عملية انتشاره ،لذلك ظل نشاطه إلى 1961 يتركز على إرسال التعليمات من الخارج ويشكك في مصداقية ج.ت.و [126]

- **المعمّرون:**

إذا كان وقع الثورة التحريرية قد استطاع عبر مراحلها تقوية وتعزيز وحدة الشعب الجزائري ،فإنه من جهة أخرى قد عمق من حدة التناقضات الموجودة بين الشعب وطبقة المستوطنين،علما أن هؤلاء هم المالكون الحقيقيون للإدارة ،الاقتصاد،الشرطة،الجيش،فإنهم قد ظلوا الشريحة المتطرفة الرافضة لفكرة وجود أمة جزائرية واستقلالها،كيف لا وهم الذين عارضوا سلطتهم حتى في تلك الإصلاحات الشكلية ،التي قد تغير بعض الشيء من وضع الجزائريين،لذلك فإنهم آمنوا بضرورة استئصال الوطنيين من الشعب ،كما آمنوا بفكرة الحرب الطويلة المدى ،بل قبلوا أن يلحق الخراب والدمار بفرنسا الأم على أن يفقدوا الجزائر

ذلك لاعتقادهم أن فكرة الإدماج هي الحل الأمثل للقضية الجزائرية. وهم بذلك اخذوا الأرث العنصري الذي ورثوه عن أجدادهم معتقدين في تفوقهم[127].

لأجل ذلك لم تقتصر معاداتهم للثورة بعد اندلاعها بالتنديد بل إلى دفع إدارتهم لاتخاذ إجراءات تعسفية ضد الشعب الجزائري.كما ساهموا في تعميق حدة الأزمة في منابر صحفهم.مشكلين رأيا عاما وفق أيديولوجية مليئة بالحقد والكراهية .وقاموا بهيكلته وتنظيمه في إطار جمعيات [126]ساهمت في تأجيج الأوضاع.

إنّ عملا بهذا الحجم مدعم من طرف إدارة سخرت لأجل ذلك لم يكن إلا ليزيد في تعفن الأوضاع. وإلى طغيان هذه [128]الشريحة ضد مسئوليها الحكوميين كما كان الشأن خلال انتفاضة المتاريس في22 جانفي 1960 التي عبرت عن تعنتهم ورفضهم لأي حل تفاوضي .بداية من رفض مبدأ حق تقرير المصير في سبتمبر 1959 .والعروض التي تلت ذلك :1960/06/14 حول محادثات مولان ثم نوفمبر 1960 إلى العرض الخاص بمفاوضات إيفيان في أفريل 1961.وكتعبير عن سخطهم لسياسة ميشال دوبري قاموا بتأسيس التجمع من أجل الجزائر الفرنسية الذي سيتحول فيما بعد الى الجناح السياسي للمنظمة العسكرية السريةO.A.S[129].

ومهما يكن فإن انتفاضة المتاريس. جعلت من المسؤولين الفرنسيين يدركون أن قوة الثورة استطاعت أن تحدث شرخا ما بين

الفرنسيين ذاتهم .ففي الوقت الذي كان فيه المعمرون يصرخون تحيا الجزائر الفرنسية كانت الجماهير الشعبية في المدن غير بعيد تترصد وترد على ذلك بتحيا الجزائر المستقلة .كما أوضحت هذه الانتفاضة تواطؤ كبار المسؤولين الفرنسيين مع المتطرفين من الكولون(130).وهي التي ستدفع ببعضهم الى القيام بمحاولة انقلابية فاشلة في 1961/04/22. غير أن الفشل الذريع الذي مني به الكولون إثر انتفاضة المتاريس والانقلاب الفاشل لجنرالات الجيش الفرنسي أوضح للرأي العام في الجزائر وفرنسا. بأنه من العبث الوقوف إلى جانب من يحاول الحفاظ على الممتلكات الفرنسية

لما وراء البحر .في الوقت الذي باتت فيه بوادر قيام نظام حمل لواءه المتطرفون ويرتكز على أسس ديكتاتورية (131).

VI- على المستوى الخارجي:

إنّه من الصعوبة بمكان الإسراع في الحكم على نشاط الثورة بالخارج ومقارنته بما قامت به في الداخل. بغض النظر عن الصعوبات التي شهدتها الثورة بالداخل.أو بالقياس لما حدث لاحقا خلال أزمة صائفة 1962.ما بين ح.م.ج.ج.و هيئة الأركان العامة.وما بين هؤلاء والولايات .وإلا فسوف نغرق في متاهات قد تخرجنا عن نطاق موضوعنا.

إنّ ما قدمته الحكومة م.ج.ج.إلى الداخل لم يتأت إلا عن طريق عمليات التعبئة والتنظيم والدعاية التي قامت بها قيادة الثورة في

صفوف المهاجرين الجزائريين بفرنسا .فالعمل الثوري كان يتطلب تظافر جميع الجهود .والاستفادة من جميع الطاقات قصد توجيهها نحو استرجاع السيادة الوطنية.وهذا ما يبرزه نشاط فدراليات جبهة ت.و.بتونس.المغرب وفرنسا.ومساهماتهم ضمن الثورة التحريرية في الفترة الواقعة بين جانفي 1960أوت 1961.

يعود عمل هذه الفدراليات إلى الفترة التي سبقت اندلاع الثورة تحت اسم مندوبيات حركة لانتصار للحريات الديمقراطية (132).هذا فضلا عن البعثات في العالم العربي التي كانت تقوم بمهام الدعاية للقضية الجزائرية والعناية بالمقيمين من المهاجرين واللاجئين قصد تأطيرهم ضمن الحركة الوطنية الجزائرية.وبعد اندلاع الثورة سارع مفجرو الكفاح المسلح إلى استعادة هياكل هذه التنظيمات خصوصا بعد التدفق الهائل للاجئين الجزائريين (133)على طول الحدود الجزائرية التونسية والجزائرية المغربية.قصد إدراجهم ضمن أجهزة الثورة وفق تنظيم مؤسس سوف يعرف تطورا هاما بعد قيام الحكومة المؤقتة حيث تصبح وزارة الداخلية هي الوصية على هذه الفدراليات.

- 1- نشاط فدرالية جبهة التحرير في تونس:

أ- الجانب التنظيمي:

استطاع تنظيم فدرالية ج.ت.و.في تونس هيكلة اللاجئين والمقيمين الجزائريين إلى غاية أوت1961 ضمن سبعة مناطق .قسمت بدورها إلى نواح على الشكل التالي (134).

- المنطقة الأولى:وتحتوي على ستة نواح .تونس وما جاورها .

- المنطقة الثانية:تحتوي على خمسة نواح .باردو .المرسى.حمام نيف.المنزل بوزلفة.

- المنطقة الثالثة: تحتوي على ستة نواح بن زرت ماطرة بورقيبة سمنج جسر فحص توبورية.

- المنطقة الرابعة:تحتوي على سبعة عشر ناحية.

- المنطقة الخامسة:تحتوي على ستة عشر ناحية.

- المنطقة السادسة:تحتوي على ستة نواح.

- المنطقة السابعة :تحتوي على تسعة نواح.

ولقد سعت وزارة الداخلية خلال سنة1960 /1961 للتأكيد على الطابع التنظيمي[135] للفدرالية إن على مستوى التنظيم السياسي أو نسبة المؤطرين ضمن الهيكل العام للفدرالية.

ب- الجانب السياسي:

إنّ امتداد عملية التأطير وانخراط الجزائريين من مهاجرين .مقيمين ولاجئين بتونس ضمن تنظيم فدرالية الجبهة ساعد على مهمة مراقبتهم وتوجيههم وفق إستراتيجية الثورة .فالزيارات التي كان يقوم بها مسئولو الثورة .والمناقشات التي كانت تدور ما بين مسئولي المناطق والنواحي -خصوصا إثر محادثات مولان 1960/06/20- ساهمت في تبديد الأوهام التي قامت على أمل كبير بالنسبة لمسار تفاوضي لم تظهر معالمه بعد.

وخلال مفاوضات إيفيان الأولى 1961/05/20،وقفت الجالية الجزائرية إلى جانب الحكومة المؤقتة ضد محاولة تقسيم التراب الوطني ، معبرة بذلك عن نضجها السياسي خصوصا بعد توتر العلاقات الجزائرية التونسية بفعل الخلاف الحدودي[136]،وتمكنها من كسب الرأي العام التونسي إلى صفها بحيث بادر هذا الأخير إلى تقديم الإعانات للاجئين الجزائريين ،ومهما يكن فإن نشاط الفدرالية لم يقتصر على تأطير اللاجئين والعناية بهم بل سعى إلى تجنيدهم وتحضيرهم للعمل العسكري ،لتمكينهم من تعزيز وحدات جيش الحدود [137]، حيث قام العديد بالالتحاق فرادى بصفوف هذا الأخير فضلا عن وحدات المتطوعين التي بعثت بها الفدرالية إلى هيئة الأركان والتي بلغ عددها إلى نوفمبر 1960 نحو 9279 متطوعا تمّ توزيعهم على الشكل التالي [138]:

- المنطقة الأولى:1122 متطوعا.
- المنطقة الثانية:1003 متطوعا.
- المنطقة الثالثة:2000 متطوعا.
- المنطقة الرابعة:2500 متطوعا.
- المنطقة الخامسة:812 متطوعا.
- المنطقة السادسة:1832 متطوعا.

ج- الجانب الاجتماعي و الثقافي:

لقد ارتكز نشاط فدرالية الجبهة بتونس على المستوى الاجتماعي بالعناية باللاجئين الجزائريين نظرا لحالة التيه والفقر المدقع التي كانوا عليها ،جراء فرارهم من عمليات القمع الاستعماري ،في غياب أي دعم إنساني ماديا كان أو معنويا .هذا وقد تمت عملية إحصائهم إلى غاية أوت 1961 حوالي 155 ألف منهم 22700 كانوا تحت رعاية الفدرالية ضمن فرع الهلال الأحمر الجزائري بتونس،حيث تمت إعانتهم من خلال تقديم الإعانات المتمثلة في الغذاء واللباس كل شهر ،و يبقى الجزء الآخر من اللاجئين غير معترف به من طرف الصليب الأحمر الدولي[139].

على أن ذلك سرعان ما تجاوزته الفدرالية بعد أن التحق الكثير من هؤلاء اللاجئين بصفوف جيش التحرير الوطني في الحدود[140].وخلال نفس الفترة 1961/60 قامت الفدرالية بتوزيع 2111 طنا من القمح بنوعيه و 235000 قطعة لباس ،فضلا عما قدمته المنظمات الإنسانية العالمية للاجئين المقيمين بالحدود ،كما تم توزيع 20000 فراشا خلال شتاء 1961/60 على اللاجئين،بالإضافة إلى توفير الخيم لهم على طول الحدود بحيث كونت في شكل مراكز سكانية لتتم العناية الصحية بهم ،ومن هذه المراكز الأساسية مركز باردو – مركز عبور – مركز عيسات إيدير ،مركز سان هنري للأمراض

العصبية- مركز المرسى ،كل هذه المراكز وفر لها من الأدوية ما قيمته 99035063 فرنكا [141].

- أما على المستوى الثقافي تم تأسيس 40مدرسة خاصة بأطفال اللاجئين أدمج بها 7081 تلميذا ،بالإضافة إلى حملات محو الأمية التي قامت بها وزارتا الداخلية والشؤون الثقافية - برعاية السيد عبد الحميد مهري[142]-ضمن أبناء الجالية الجزائرية شملت 500 طفلا إلى غاية أوت 1961 .

2 - نشاط فدرالية جبهة التحرير الوطني بالمغرب الأقصى:

أ- الجانب التنظيمي:

إلى غاية ماي 1961 بلغ عدد اللاجئين الجزائريين في المغرب الأقصى حوالي 130 ألف نسمة ،واستطاع تنظيم فدرالية الجبهة أن يؤطر منهم بنفس التاريخ ثلاثين ألف ،وهو رقم غير ثابت بالنظر إلى التحاق العديد منهم بصفوف جيش التحرير الوطني بالحدود ،ففي جانفي 1960 كان عدد خلايا تنظيم الفدرالية يبلغ 1800 خلية ،وفي نهاية ماي 1961 بلغ 2142 خلية [143].

ب- الجانب السياسي:

رغم سعي فدرالية الجبهة بالمغرب لتأطير ومراقبة الجزائريين المتواجدين هناك ،إلا أنها واجهت العديد من الأزمات التي عرقلت عملها و أثرت على معنويات اللاجئين خصوصا أزمة تمرد النقيب الزبير [144] ،بداية من نهايةديسمبر1959 والتي ظلت آثارها متواصلة إلى

غاية أوت 1960.فقدت خلالها الفدرالية هيبتها إثر أزمة الثقة والانشقاق .غير أن إقدام ح.م.ج.ج.على إيفاد لجنة تحقيق لدراسة الوضع رفقة بن طوبال [145]وزير الداخلية والعقيد محمدي سعيد وزير دولة .بالإضافة إلى الندوة التي عقدها وزير الداخلية ذاته مع إطارات جيش وجبهة .ت.و في 1960/02/05 سرعان ما أعطت ثمارها .وهو ما يمكن ملاحظته بعد عودة الثقة من جديد , من خلال عدد الجزائريين الذين تم إدماجهم ضمن صفوف جيش.ت.و حيث بلغ عددهم ما بين جانفي 1960 إلى ماي 1961 من 2100 الى 5000 مجندا,وذلك بالنظر إلى الكميات الهائلة من الأسلحة التي تحصلت عليها ح.م.ج.ج.في نفس الفترة .وتكمن أهمية هذا العمل من حيث نوعيته فاغلبهم طلبة ثانويين وجامعيون وموظفون وأطباء وضعوا تحت تصرف جيش.ت.و. .كما قام تنظيم الفدرالية بتقديم دعم مالي معتبر إلى جيش الحدود بالجبهة الغربية [146].

كما كان شأن الجزائريين المتواجدين في تونس و انساق الجزائريون المتواجدون في المغرب حول أوهام محادثات مولان ومفاوضات إيفيان الأولى معتقدين في حسن نوايا السلطات الاستعمارية .لذلك سعت فدرالية الجبهة إلى حملات للتوعية وتوجيه الرأي العام الجزائري .كما قامت بعد فشل المفاوضات إلى تأكيد سلطتها عليهم من خلال دعوتهم الى التظاهر في 1961/07/01 [147] للتأكيد على وحدة الشعب والتراب الجزائريين .ويمكن رصد معالم

الانضباط والانسجام عند الجزائريين المقيمين بالمغرب من خلال قيام أولياء أمر هؤلاء بإعادة أبنائهم الفارين من جيش التحرير الوطني إلى وحداتهم [148].

ج- الجانب الاجتماعي والثقافي:

اهتمت فدرالية الجبهة بالمغرب بالجانب الاجتماعي للاجئين الجزائريين قبل البدء بالنشاط السياسي معهم ،وذلك بالنظر إلى الأوضاع التي كان عليها هؤلاء خاصة منهم أولئك المقيمون على طول الحدود الجزائرية المغربية ،فحاجتهم إلى الغذاء ،اللباس كانت ملحة لذلك سعت الحكومة المؤقتة للحصول على إعانات من الدول الشقيقة والصديقة لتلبية حاجياتهم [149].

كما بلغ عدد اللاجئين الذين تمكنت فدرالية الجبهة بالمغرب من رعايتهم بداية من 1960 الى أفريل 1961 حوالي:344235 لاجئا [150].

خصّص لهم 78627700 فرنكا حيث تم بناء مراكز إيواء للاجئين بوجدة خصص لها أيضا مبلغ 15607900 فرنكا لتجهيزها ليتحصل كل فرد هناك على إعانة أسبوعية في شكل منحة ،هذا ولم تتوقف الإعانات عند اللاجئين فقط بل تعدتها الى المقيمين بالمغرب من المعوزين حيث تمت إعانة 15000 شخصا كل شهر ،وتوزيع 17500 قطعة لباس و30000 علبة حليب و12 طنا من الحليب غير المعقم .

بالإضافة الى ذلك اهتمت الفدرالية بالجانب الصحي للاجئين عن طريق توفير المراكز الصحية فضلا عن مراكز أخرى وفرت لجيش التحرير بالحدود الذي استفاد من عيادة مركزية بها 144 سريرا بوجدة ،ومستوصفة خاصة بقاعدة بن مهيدي وعيادة خاصة بجراحة الأسنان ،بالإضافة إلى مراكز طبية بقندرارة ،بوعرفة ،فاس،القنيطرة والدار البيضاء ،كلها ساهمت في تخفيف حمل جرحى جنود جيش.ت.و والعناية الصحية باللاجئين.

أما في الميدان الثقافي اهتمت الفدرالية بذلك عن طريق إنشاء 30 مدرسة خاصة بالطور الأول ادمج ضمنها ما بين 300و400 تلميذا بوجدة وو40 مدرسة بالقسم الشرقي من المغرب الأقصى ،أدمج فيها 1800 تلميذا،وفي الطور الثانوي تم استغلال أحد النوادي بوجدة أدمج فيه 40 تلميذا ،تحصل كل منهم على منحة تراوحت ما بين 1000 و1500 فرنك فصليا ،فضلا عن النشاط الذي يقوم به الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين بالتنسيق مع وزارة الشؤون الثقافية والاجتماعية .

3 – نشاط فدرالية جبهة التحرير في فرنسا:

أ– الجانب التنظيمي:

إلى أوت 1961 بلغ عدد الجزائريين المقيمين بفرنسا والمؤطرين في فدرالية جبهة التحرير الوطني 136345 نسمة،بما في ذلك المقيمين في بلجيكا وإقليم السار ،تشكل بدورها 81805 مناضلا و39303

منخرطا و60278 متعاطفا و4959 تلجرا .وتجدر الإشارة إلى أن تنظيم الفدرالية كان قد فقد 2000 جزائريا بفعل الحملات الإعتقالية والتعذيب الذي مارسته الشرطة الفرنسية خلال سنوات 1960/59و 1961 .كما استطاع تنظيم الفدرالية أن يراقب نسبة 52ة% من الجزائريين المقيمين بالوسط والجنوب الغربي لفرنسا و30 % بالشمال الشرقي و90 % بباريس في الوقت الذي تسيطر فيه المصالية على 8000 شخصا [151].كما قامت قيادة الثورة منذ1957 بتنظيم وهيكلة الفدرالية حيث قسمت الى 6 ولايات و سيعتبر تنظيم الفدرالية بداية من الدورة الرابعة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1961 فدرالية جبهة.ت.و بفرنسا ولاية سابعة تابعة للولايات الست داخل التراب الوطني [152].

ب- الجانب السياسي :

لقد كان العمل السياسي بالنسبة لتنظيم الفدرالية في فرنسا عملا شاقا فالوسائل التي كان يملكها العدو لمحاربة الثورة بالتراب الوطني كانت مضاعفة بفرنسا .وهو ما عرض مناضلي.ج.ت.و لحملات التمشيط و الإعتقالات المتتالية [153].الأمر الذي جعل من إقامة تنظيم هيكلي وإيجاد خلايا خاصة بالجبهة في فرنسا غير كاف لتعزيز الكفاح المسلح.في ظل غياب التنسيق والاتصالات بين قيادة الثورة بتونس ومسؤولي التنظيم بفرنسا .حيث أخذت الإدارة الاستعمارية تستغل الفراغ الموجود و توظفه مستعينة بخبراء الحرب النفسية

.أضف إلى ذلك وجود المصالية ذاته كان يبدد بين الفينة والأخرى من نشاط التنظيم .بالرغم من المواجهات الدامية التي دارت ما بين التيارين خلال السنوات الأولى من عمر الثورة [154].فإن آثارها ظلت مستمرة باستمرار تواجد التيار المصالي ذاته .ولئن أضحت قاعدته مهلهلة بعد التحاق مسؤولين كبار من تنظيمه بالجبهة [155].

ومهما يكن فإن حدّة الصراع وما شكله بالنسبة للثورة من عملية تبديد لقواها ساعد البوليس الفرنسي على تطويق وشل الحملات الإعتقالية .فمنذ 1955 إلى أوت 1961 بلغ عدد المعتقلين في صفوف فدرالية.ج.ت.و.بفرنسا بضواحي باريس .ليل من 2500 إلى 30000 معتقلا .ما بين الذين تم سبيهم إلى الجزائر والذين احتشدوا في مراكز الإيواء بفرنسا والموضوعون رهن الإقامة الجبرية فضلا عن الخسائر المادية 250 مليون فرنكا تمت مصادرتها .بالإضافة إلى أساليب التعذيب والرقابة التي مارسها موريس بابون محافظ شرطة باريس .كل ذلك يدل على صعوبة مهمة تنظيم الفدرالية وهي تعيش حالة حرب مستمرة [156].

ج- الجانب الاجتماعي والثقافي:

يمكننا تتبع النشاط الاجتماعي لتنظيم الفدرالية خلال الفترة الواقعة بين جانفي 1960 أوت 1961 .من خلال ما يلي:

د- اللجان القضائية: أنشأت هذه اللجان بداية من سنة 1959 قصد حل النزاعات الناشئة في صفوف الجالية الجزائرية التي

ظلت تتوق لهذا النوع من النظام. لمقاطعة القضاء الفرنسي .غير أن الإدارة الفرنسية تفطنت لذلك وحاولت منافسة هذه اللجان في بعض المناطق .فكان رد تنظيم الفدرالية أكثر دهاء عن طريق إحداث تعديل هيكلي للجان التابعة لها حتى تتلاءم مع الوضع الجديد [157].

- **لجان الرقابة والتحقيق C.C.E:**

أنشأت هذه اللجان بداية من سنة 1959 كرد فعل على نشاط مصالح الشرطة الفرنسية المعروفة باسم المصالح الاجتماعية التابعة لموريس بابون قصد اختراق الجالية الجزائرية من خلال مراقبة الفنادق والسكنات .وهو ما جعل تنظيم الجبهة يسارع في التحقيق ومراقبة هوية المغتربين الجزائريين بجميع شرائحهم كما تعتني هذه اللجان بضحايا القمع البوليسي حيث تقوم بإيوائهم وتبحث لهم عن العمل .

- **لجان إعانة المساجين [158] C.S.D:**

أنشأت هذه اللجان سنة1958 قصد إعانة المساجين والموضوعين رهن الإقامة الجبرية .و القيام بنشاط فرعي للاتحاد العام للعمال والطلبة المسلمين الجزائريين:

هذا وسيلعب فرع الفدرالية للاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي أنشئ في 1956/02/24 دورا أساسيا في تجنيد الحركة العمالية .سواء على مستوى العمال الأشقاء أو على المستوى العالمي في إطار النضال النقابي .وذلك من خلال الاتصالات مع المجلس العام للعمال الفرنسيين الذي تبنى سنة 1960 مواقف الاتحاد العام للعمال

الجزائريين من الثورة الجزائرية .فضلا عن تكوين العمال المتخصصين والتقنيين و ذلك من خلال المنح التي استفادها من اتحاد النقابات العالمية[159].

و في نفس الإطار تم تنظيم الطلبة الجزائريين الذين كانوا يزاولون دراستهم في فرنسا .وذلك من خلال التدعيم الهيكلي للاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين .حيث سعى هذا الأخير إلى إحداث فروع له في جميع المناطق التي تواجد فيها هؤلاء قصد حمايتهم من القمع البوليسي في 1956/05/19 .كما بلغ عدد الطلبة المدمجين في إطار إ.ع.ط.م.ج.إلى غاية أوت 1961 حوالي 380 طالبا .يتوزعون على الشكل التالي:

- الناحية الأولى: تضم باريس الغربية .
- الناحية الثانية : تضم الشمال الشرقي .
- الناحية الثالثة : تضم الجنوب الغربي .

وسيلعب هؤلاء دورا أساسيا في عملية إمداد الثورة الجزائرية بالإطارات حيث أدمج بمختلف مصالح الحكومة.م.ج.ج. إلى غاية أوت 1961 ما يقارب من 62 طالبا .كما التحق 62 طالبا آخر بصفوف جيش.ت.و[160].

VII العلاقة بين الداخل والخارج: .

لقد ظلّ مشكل القيادة ما بين الداخل والخارج حجر الزاوية الذي أثار الكثير من الصراعات .وبدد قوى الثورة التحريرية .وتعود أصول هذه القضية إلى مغادرة لجنة التنسيق والتنفيذ للتراب الوطني بعد معركة الجزائر فيفري 1957 .وأصبح أكثر حدة بعد إشتداد الخناق على الولايات .مع تطبيق سلطات الإدارة الاستعمارية لسياسة التطويق الحدودي .الأمر الذي صعب من مهمة الولايات في الحصول على الأسلحة والتموين أو ربط العلاقات مع قيادة الثورة بالخارج.مما جعل الكثير من قادة الولايات يتذمرون من تدني الأوضاع بالداخل ويعاتبون ح.م.ج.ج.على ذلك –من خلال اجتماع عقداء الداخل ديسمبر 1958- غير أن ذلك لم يزد إلا في تأزم الوضع بالداخل بعد استشهاد العقيد عميروش قائد الولاية الثالثة .وسي الحواس قائد الولاية السادسة .ثم سي محمد بوقرة قائد الولاية الرابعة.ضف إلى ذلك المشاكل التي عرفتها قيادة الثورة في الخارج قضية العقيد محمد لعموري وقضية انتفاضة سي زبير .فأزمة الحكومة المؤقتة ج.ج.في صائفة 1959.إثر وفاة عميرة علاوة .الأمر الذي جعل قيادة الثورة تسرع في تدارك الوضع بتنظيم اجتماع العقداء [161]–أوت إلى نوفمبر 1959.الذي توج بدوره بعقد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة في ديسمبر1959 جانفي [162])1960.الذي دعا الحكومة.م.ج.ج.إلى

ضرورة التعجيل بإحداث تغييرات ورسم إستراتيجية سياسية وعسكرية تتلاءم مع المستجدات الطارئة .وهو ما حاولت القيام به فعلا الحكومة م.ج.ج. إثر اتصال قادة الولاية الرابعة بالجنرال ديغول في 1960/06/10 .ترأسها النقيب أحمد بن شريف(163).

كما سعت الحكومة م.ج.ج إلى تحديث وسائل الاتصال مع الولايات .عن طريق استحداث شبكة إذاعية بالولايتين الأولى (164) والسادسة(165).وإن ظلت الاتصالات متقطعة وغير فعالة فإنها ساعدت في الحفاظ على ربط العلاقات بين قيادة الثورة بالداخل والخارج (166).ونفس العملية حاولت القيام بها قصد إحداث شبكة إذاعية في نوفمبر 1960بالتنسيق مع هيئة الأركان العامة.إلا أن فعالية الاتصالات ظلت ناقصة إلى غاية ديسمبر 1960 وبداية من جانفي 1961 (167)ستصبح ذات جدوى بطريقة مستمرة .وهو ما ساعد على إرسال تعليمات للولايات وتوجيهها وإبلاغها بنشاط الحكومة.م.ج.ج .ويمكننا رصد طبيعة هذه الاتصالات في:

1- إرسال التعليمات:

إنّ التعليمات التي وجّهتها ح.م.ج.ج إلى الولايات كانت تهدف لاستغلال الوضع الذي أحدثته مظاهرات1960/12/11 قصد تأطير الجماهير القابعة في المدن .وتطوير عنصر الثقة بين الجزائريين ومراقبتهم خلال المظاهرات للحيلولة دون الوقوع في مؤامرات العدو.

كما كانت تهدف عملية الاتصالات إلى إبلاغ قيادة الداخل بمجريات المفاوضات وشرح طروحات ح.م.ج.ج. والتركيز على قضية الصحراء التي عقدت من مسار المفاوضات ،لذلك قامت ح.م.ج.ج.بإرسال مشروع دعائي على الولايات 1961/06/12 (168) قصد تعبئة الجماهير ضد محاولة تقسيم التراب الوطني ،وهو ما تم بالفعل حيث لبت الجماهير الشعبية نداء ح.م.ج.ج. من خلال مظاهرات 1961/07/05 ،ففي الجنوب الجزائري وحده وصل 1600منشورا بعثت به قيادة الثورة من الخارج لتوضيح قضية الصحراء ،والمؤامرة التي تحاك حولها ،وهو ما جعل خلايا ج.ت.و. تسعى لربط العلاقات مع كبار شيوخ القبائل الصحراوية وهو ما ساعد على إفشال مشاريع الإدارة الاستعمارية القائمة على التشكيك في وحدة الشعب وسلامة ترابه(169).

2- إرسال الإطارات الى الداخل:

لم يكن الشغل الشاغل للولايات هو عملية إمدادها بالسلاح والتموين (170)فقط أو ربط العلاقات مع القيادة في الخارج ،بل إن مشكل الإطارات الذي ظلت تعاني منه سواء وحدات جيش ت.و.- من تقنيين متخصصين في البث الإذاعي ،الأسلحة وأطباء -أو خلايا جبهة.ت.و من محافظين سياسيين ،كل ذلك لم يزد إلا في تعقيد الأوضاع بالداخل وإضعاف فاعلية الثورة وهو ما تفطنت له قيادة الثورة بالخارج لكنها إلى غاية أوت 1961 لم تستطع أن تلبي مطلب

الولايات بخصوص قضية الإطارات بل كل ما في الأمر هي أنها دعتها إلى ضرورة تسخير كل إمكانياتها لأجل الاستفادة من جميع الطاقات .

و يبدو أن هذا المشكل بالنسبة للولايات يعتبر كباقي المشاكل التي ظلت تعاني منها مع استمرار سياسة تطويق الثورة ليس فحسب من طرف سلطات الإدارة الاستعمارية بل حتى من طرف الجارتين ،ذلك أن قضية الإطارات لم يكن بالأمر الهين لقيادة الثورة أن تلبي حاجة الولايات مع الرفض التام للجارتين لجلب تقنيين سوفيات وصينيين وضعوا تحت تصرف الثورة ،لكن تونس والمغرب رفضتا هذا المقترح خوفا من سياسة التدويل العسكري للصراع الجزائري الفرنسي [171].

3- إرسال الأموال:

إلى غاية أوت 1961 استطاعت ح.م.ج.ج إدخال الأموال التالية للولايات [172]:

- الولاية الأولى:........................50000000
- الولاية الثانية:.............................50000000
- الولاية الثالثة:.........................70000000
- الولاية الرابعة:...........................150000000
- الولاية الخامسة:........................5000000

❖ الوحدة النقدية:الفرنك الفرنسي القديم .

VIII- السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية:1961/60:

واجهت مختلف الحكومات الفرنسية المتعاقبة منذ اندلاع الثورة الجزائرية في الفاتح نوفمبر 1954القضية الجزائرية بمبدأ القوة والقمع ,محاولة منها لتصفيتها في المهد معتبرة أن الذين قاموا بتفجير الكفاح المسلح, هم من الخارجين عن القانون وقطاع الطرق[173] .

غير أن صمود الثورة واتساع صداها,داخليا وخارجيا دفع بهذه الحكومات لاتباع سياسة المناورة والمراوغة,بحيث كانت في ذات الوقت تدعم قواتها عد ة وعددا [174] ,وكانت تسعى أيضا لإيجاد قوة ثالثة ,تواجه بها قوة الثورة وتحاول الاتصال بزعماء جبهة التحرير الوطني لجس نبضهم والتعرف على هوية مفجري الكفاح المسلح.

و مع مجيء الجنرال ديغول إلى السلطة إثر أحداث13 ماي1958 شهدت الثورة الجزائرية فصلا جديدا كان أكثر عنفا وشراسة و مكرا ومراوغة ,ذلك أن ديغول ذاته اعترف في مذكراته أنه لما جاء إلي الحكم,لم يكن لديه ما يكفيه من معطيات عن القضية الجزائرية,وهو ما جعله يتعثر في إيجاد منفذ لحلها[175] ,حيث قام بإصدار سلسلة من الإصلاحات لم تزد عن كونها جاءت لتكرس مبدأ الجزائر فرنسية بداية من مشروع قسنطينة ,الذي لم يكن يختلف عن أمرية ديغول في مارس 1944[176] ,وكذا إصلاحات جاك سوستال– فيفري – 1955,فمشروع قسنطينة 1958 الذي كان عبارة عن

محاولة إصلاحية شملت الميدان الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي،لفائدة بعض الجزائريين الذين فتحت لهم أبواب التمدرس ،والوظيف العمومي ،وكذا إقامة المشاريع الصناعية الكبرى،وما يلاحظ على هذا المشروع أنه انطلق ببطء وكانت عملية احتضاره سريعة ،فما بين1959/1960 استطاع أن يمدرس 60% في مستوى الطور الأول ،و20% في الثانوي ،أما في باقي الميادين كالقطاع الزراعي فإنه فشل بداية من محاولة توزيع الأراضي الزراعية ذات الملكية المحدودة بالنسبة للجزائريين،وذلك بعد استجابة هؤلاء لنداء جبهة التحرير الوطني لمقاطعة الوكالة المكلفة بتوزيع الأراضي،وحتى سنة1961 كلف المشروع في نفس القطاع 30 مليار فرنك فرنسي قديم، حيث استحدثت1687 مستثمرة ،بعد أن تم استصلاحها ،لكن ما استغل منها كان ضعيفا،حوالي 800 مستثمرة، وذلك بالنظر إلى حالة اللأمن التي فرضتها الثورة التحريرية[177].

أمّا في الميدان الصناعي فرغم الأهمية التي أولاها المشروع لهذا القطاع فإن المستثمرين كانوا حذرين بخصوص استثمار أموالهم بالجزائر لعدم توفر الأمن[178].

ومع مجيء بول دولوفريي حاكما عاما على الجزائر مارس1959 إلى نوفمبر 1960 ، حاول إعطاء نفسا جديدا للمشروع ،لكنه سرعان ما واجه مشاكل لم تكن نتاجا للثورة الجزائرية فحسب بل من غلاة المعمرين ،بداية من انتفاضة المتاريس جانفي 1960الى

المحاولة الانقلابية الفاشلة لجنرالات الجيش الفرنسي بالجزائرفي22 أفريل 1961 [179]..وفي الوقت الذي كان فيه ديغول يمني الجزائريين بالعيش الأفضل راح يبحث عن قطب ثالث يضاهي به قوة الثورة ولهذا الغرض اتصل بعبد الرحمن فارس [180] في 1958/06/12 لكي يكون وزيرا للدولة في حكومته مكلفا بالشؤون المتعلقة بالجزائر .ورغم رفض ع الرحمن فارس للعرض [181].فإن ديغول توجه صوب قادة الولايات بالداخل .وحاول الحصول على وقف لإطلاق النار على مراحل .أي عن طريق جر الولايات إلى توقيع الهدنة الواحدة بعد الأخرى.وذلك ضمن اقتراحه الذي عرف باسم سلم الشجعان في 1958/10/23 .[182]

ثم قام بإطلاق سراح مصالي الحاج في جانفي 1959 محاولة منه للتأثير على الحركة الوطنية الجزائرية لدفعها للمشاركة في المفاوضات المستقبلية مع فرنسا [183].

وتوازيا مع المناورات السياسية لديغول.اضطر في سبتمبر 1959 للإعلان عن مبدأ حق تقرير المصير إثر خطاب 1959/09/16 [184]، بعد أن أصبح للثورة صدى في هيئة الأمم المتحدة.

لقد أظهر ديغول بعضا من الغموض في هذا الخطاب، بحيث أنه في حالة الانفصال فإن فرنسا ملزمة بمغادرة أولئك الجزائريين .الذين عبروا عن إرادتهم في الانفصال .أي أنها ستبقى في المناطق غير الآهلة

بالسكان –إشارة إلى الصحراء– وهي جوهر القضية الجزائرية خلال عهدة ديغول ,أو أنها ستبقى ضمن المناطق التي قبل سكانها بالوجود الفرنسي ,أما صيغة الحكم الذاتي المدرجة في المقترح فإنه قدمها كحل أمثل .

وحتى تبقى الجزائر فرنسية عول ديغول,على نجاح مبادرته هذه كمحاولة جديدة تدخل ضمن الاستعمار الجديد ,وما ستتجلى معالمه خصوصا خلال مرحلة المفاوضات[185]. غير أن قيادة الثورة تفطنت لهذا المكر السياسي بخصوص فكرة ديغول حول مبدأ حق تقرير المصير ,ذلك لأنها كانت مراوغة لم تكن تهدف إلا لربح الوقت من جهة,وزعزعة الثورة من جهة ثانية,التي كانت تعيش على وقع مشاكل داخلية[186].

ديغول أكد في خطابه بتاريخ 1959/10/28 الموجه إلى العسكريين بالجزائر انه لن يتخلى عن الجزائر وذلك لطمأنة المعمرين ,و أن الاستفتاء المزمع إجراؤه والخاص بمبدأ حق تقرير المصير لن يتم إلا بعد نجاح سياسة التهدئة [187]

إنّ سياسة ديغول هذه أثارت حفيظة غلاة المعمرين الذين قادوا انتفاضة المتاريس في ال 1960/01/22, وكان على رأسهم كل من: جوزيف أورتيز وجون جاك سوزيني وبيار لاغايار وتحت قيادة الجنرال ماسو[188],حيث أقاموا الحواجز في شوارع الجزائر واحتلوا الجامعة المركزية قصد جر الجيش الفرنسي للعدول عن مساندته لسياسة

ديغول عن رفضهم لمبدأ حق تقرير المصير أسسوا التجمع من أجل الجزائر الفرنسية RAF[189].

لم تمنع هذه الأحداث الجنرال ديغول من مواصلة سياسته الجديدة بحيث وجه أوامره إلى دولوفريي الحاكم العام والجنرال شال القائد العام للقوات الفرنسية في الجزائر لاستعمال العنف في سبيل استرجاع الهدوء[190].

إن ديغول لم ينتهج هذا السبيل اتجاه المعمرين حبا في الشعب الجزائري بل كان يريد الحفاظ على سمعته حيث أمر بتكثيف العمليات العسكرية لقمع الثورة وقام بزيارة إلى الجزائر في شهر مارس 1960 تفقد خلالها معظم القوات الفرنسية واجتمع مع الضباط السامين ودعاهم إلى ضرورة التغلب على العدو[191]. و في ذات الوقت أحيا ديغول فكرة سلم الشجعان لزرع الشقاق في صفوف قيادة الثورة[192]، بحيث استطاع جرّ قيادة الولاية الرابعة إلى قصر الإليزي في 1960/06/10[193] وذلك بمساعدة مستشاره السيد برنار تريكو والعقيد ماهون والوزير الأول ميشال دوبري محاولة لم تزد على أنها سعت للحصول على وقف لإطلاق النار[194].

والغريب في الأمر هو أن ديغول وجد حتى أولئك الذين –خانوا– الثورة الجزائرية ومبادئهم لم يخضعوا للفخ الذي نصبه لهم حيث طالبوا بضرورة إشراك المسجونين الخمس في المحادثات[195].

لكن فشل المحادثات مع قادة الولاية الرابعة ,ومقاطعة الشعب الجزائري للانتخابات الجهوية التي نظمتها الإدارة الفرنسية في ماي 1960,فرض على ديغول العودة إلى مبدأ حق تقرير المصير,ودعوة قادة الثورة لوضع حد للمعارك وإيجاد تسوية مشرفة يوم 1960/06/14 (196),وهو الأمر الذي مهد للقاء مولان في 1960/06/20.

إنّ خطاب 1960/06/14 قوض أسس التواجد الفرنسي في الجزائر بقبوله لقاء من أسماهم بالخارجين عن القانون و هو ما سنتعرض له ضمن محور المفاوضات.

وخلال زيارة ديغول1960/12/09 أعلن عن مشروع الجزائر الجزائرية (197),تلك الجزائر التي تتسع لمجتمعين ,محاولة منه دائما للمضي قدما لإيجاد قطب ثالث كي يمرر من خلاله مشاريعه الاستعمارية ,لكن مسار زيارته سرعان ما واجهه رفض غلاة المعمرين لهذه الفكرة وانتفاضة عارمة قام بها الشعب الجزائري (198),هتف فيها بحياة عباس فرحات ومبادئ الثورة الجزائرية.

بعد أن تبدّدت غيوم السلام في نظر ديغول خلال زيارته للجزائر في ديسمبر 1960,واتساع دائرة معارضيه, واصل تطبيق إستراتيجيته السياسية بحيث نظّم استفتاء 08جانفي 1961 الخاص بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره,وهو بذلك كان يريد إعطاء الشرعية لسياسته ,وكانت نتائج الاستفتاء كالتالي (199):

- 55,91% :بنعم.

- 39,14% بلا.

على أنّ الجبهة عارضت هذا الاستفتاء بالنظر إلى صيغته الغامضة- هل تقبل بمشروع القانون المعروض على الشعب الفرنسي من طرف رئيس الجمهورية الخاص بحق تقرير المصير للسكان الجزائريين وتنظيم السلطات قبل تطبيق مبدأ تقرير المصير ؟- [200].

إنّ هذه العملية لم تكن في حقيقة الأمر إلا تمثيلية لأن الإعلان عن حق الشعب الجزائري في تقرير المصير قد تم يوم 1959/09/16، و من ثمة فإن ديغول كان مدركا أن قادة الجيش الفرنسي يريدون الإطاحة به،والزج بفرنسا في مغامرة لا تحمد عقباها،وهو ما تم بالفعل إثر المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قام بها هؤلاء بقيادة الجنرال شال [201]- سالان- جوهود في 1961/04/22 تزامنا مع إعلان الحكومة المؤقتة وفرنسا لإجراء مفاوضات رسمية في إيفيان ماي 1961.

ولقد احدث فشل المحاولة الانقلابية مع تنامي صدى الثورة،أكبر هزة شعر بها ديغول دفعته إلى ضرورة الإسراع في حل القضية الجزائرية ،وهو ما يجعلنا نعتقد أن ديغول كان مدفوعا خلال هذه الفترة الواقعة بين خطاب 1959/09/16 إلى بدء المفاوضات الفرنسية الجزائرية بإيفيان الأولى 1961/05/20،أن يفرض سياسة الأمر الواقع ويحضر الرأي العام للمستجدات وهو ما يؤكده بنفسه

"إلى اليوم قمت بإلقاء خطب كثيرة كان المغزى منها تحضير الرأي العام تدريجيا لما سوف يأتي "[202].

1- مشروع قسنطينة1958:

يعتبرؤ مشروع قسنطينة من اهم الاساليب التي حاول من خلالها الجنرال دوغول القضاء على الثورة وذلك بعد فشله في القضاء عليها ،سياسيا ،عسكريا،وقد اظهر الجنرال دوغول من خلال الخطاب الذي القاه بقسنطينة في اليوم الثالث من شهر أكتوبر 1958 أنه مستعد للقيام ببعض الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين احوال المجتمع الجزائري في هذاالجانب ،وهذا من خلال تحسين ورفع المستوى المعيشي ،وعلى حد قوله فإن" الجزائر كلها تأخذ نصيبها مما اعطته و ما ستعطيه الحضارة العصرية من رفاهية وكرامة"[203]

ويبدو أن اختيار الجنرال دوغول مدينة قسنطينة كمحطة لبث مشروعه هذا لم يكن عفويا، فقسنطينة مدينة داخلية يقل بها المعمرين والى جانب ذلك فهي مركزا هاما في ما يخص نشاط الحركة الوطنية، ولا سيما الحركة الإصلاحية التي كانت تقودها جمعية العلماء المسلمين و أكثر من ذلك فهي رمز من رموز المقاومة الجزائرية ، وهذه الأمور مجتمعة خولتها لتكون في نظر السلطات الفرنسية وعلى رأسهم الجنرال دوغول" أرضية تجربة اقتصادية واجتماعية بغية عزل الثورة الجزائرية عن الجماهير الشعبية[204]

لقد كان هذا المشروع من اخطر الأساليب التي اتبعتها السلطات الاستعمارية لضرب الثورة الجزائرية وجاء في شكل إصلاحات على مراحل كان بعده الزمني خمس سنوات وقد تناول أربع نقاط هامة نذكرها:

أولا: خلال الخمس سنوات حوالي عشر من الشباب في فرنسا سيدخلون في سلك الدولة (الإدارة، الجيش، التعليم، المصالح العمومية الفرنسية) كما يجب أن يأخذوا بالضرورة من سكان الجزائر المسلمين.

ثانيا:وفي نفس المدة ترفع الأجور إلى نفس المستوى التي هي موجودة عليها في فرنسا.

ثالثا:توزيع مائتين وخمسون ألف (250000) هكتار من الأراضي الزراعية على المسلمين.

رابعا: إدخال ثلثي الأطفال الجزائريين (المسلمين) إلى المدارس بالإضافة إلى تحسين المرافق الصحية وإقامة مؤسسات صناعية متنوعة.

وسيظهر جليا من خلال هذه أن الجنرال دوغول ركزا خطابه على الجانب الاقتصادي والاجتماعي متجنبا الجانب الياسي الذي يعتبر المطلب الأساسي بالنسبة للشعب الجزائري[205]

وإذ جاء هذا المشروع اقتصاديا في ظاهره إلا أن الهدف منه كان سياسيا بالدرجة الأولى فقد جاء مباشرة بعد الإعلان عن تأسيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في 19سبتمبر 1958 وكان ذلك يعني أن

الثورة قد حققت انتصارا مهما في مواجهة الاستعمار الفرنسي، ولهذا جاء مشروع قسنطينة بهدف ضرب هذه الحكومة وهي في المهد ،فعلى المستوى الدولي كان الغرض منه إبراز للعالم أن السلطات الفرنسية تقوم بإصلاحات مهمة في مصلحة الشعب الجزائري،أما من الناحية الداخلية فان المشروع كان القصد منه هو بالطبع أبعاد الجزائريين عن الثورة من خلال تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية[206]

لقد فشل هذا المشروع كما فشلت المشاريع الاستعمارية الأخرى ورغم أن الدوائر الاستعمارية حاولت التقليل من ذلك وإبراز مبررات لذلك الفشل كانعدام الأمن ولاسيما الضغط الذي كانت تمارسه الثورة على الجزائريين[207]

وطبيعي أن يكون رد فعل جبهة التحرير الوطني ضد ذلك فقد عارضت المشروع ونبهت الشعب الجزائري إلى مخاطره وطالبتهم برفضه ومقطعته والى جانب ذلك قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة من جهتها بشرح وتبيان موقفها من ذلك وشرحت للرأي العام العالمي مخاطر المشروع[208]

ورغم أن هذا المشروع كان يعد تعبيرا عن تطور السياسية الاستعمارية بغية القضاء على الثورة الجزائرية إلا أنه يبدو انه جاء في وقت كان الشعب الجزائري قد قطع مرحلة هامة من كفاحه ولم تعد مثل تلك الإغراءات لتبعده عن قضيته

2– العمليات العسكرية للجيش الفرنسي:

كان قادة الجيش الفرنسي وعلى رأسه الجنرال شال قد اعد استراتيجية كبرى قصد القضاء على الثورة الجزائرية، وقد شرع في تنفيذ مخططه العسكري بالولاية الخامسة في السادس فيفري 1959[209] ومن اجل تحقيق الهدف المنشود كان الجنرال شال قد اعد قوات عسكرية من مختلف القوات المسلحة قدرت حسب بعض المصادر التاريخية بـ30000 جندي هم من خيرة الجنود في القوات الفرنسية يتقدمهم اللواء العاشر للمظلين واللواء الثاني للبحرية وكذا اللواء الخامس للمشاة.

لقد باشرت القوات الفرنسية عملياتها العسكرية انطلاقا من جبال سعيدة، فرندة،والونشريس وكان الهدف من ذلك هو تطويق الولاية الخامسة وعزلها عن الولايات الاخرى ولاسيما الولاية الرابعة [210] ونشير هنا إلى أن العملية كانت مباغتة بالنسبة لجيش التحرير الجزائري بحيث أن عناصر وحدات هذا الأخير لم تعلم بذلك إلا بعد مرور عدة أسابيع وقد حاولت وحدات الجيش الجزائري المتمركزة بالمنطقتين الرابعة والخامسة من الولاية الخامسة تتراجع نحو الولاية الرابعة[211].

وحتى ربيع سنة 1959 كانت القوات العسكرية الفرنسية قد قامت بعمليات تمشيط واسعة في الولايات الغربية من البلاد وابتداء من 18 افريل وحتى 18 جوان من سنة 1959 كانت القوات الفرنسية قد

زحفت نحو الولاية الرابعة وبهذه الأخيرة شنت إحدى اكبر العمليات العسكرية ضد عناصر جيش التحرير الجزائري أطلق عليها اسم كورروا courroie[212] وتذكر بعض المصادر التاريخية أن عدد أفراد القوات الفرنسية قد بلغ حوالي أربيعين ألف 40.000جندي من مختلف الوحدات العسكرية يتقدمها اللواء العاشر تحت قيادة الجنرال ماسو والى جانب ذلك فقد استعنت القوات العسكرية الفرنسية بفرق الهندسة العسكرية بهدف شق الطريق وتهيئة الممرات لا سيما في المناطق الوعرة والتي يصعب الوصول إليها مثل جبال الونشريس وكذا جبال المدية وجبال الظهرة والأطلس البليدي [213] وقد تم في إطار هذه العملية شق حوالي 200 كلم فضلا عن بناء زهاء 30 مركزا ادريا S.A.S بمناطق الونشريس [214] كما تم إقامة عدة مراكز الدفاع الذاتي وهذا حتى يتسنى للقوات الفرنسية مراقبة السكان والسيطرة عليهم إضافة إلى كل ذلك فقد استعملت القوات الفرنسية بالطائرات المطاردة و المقنبلة B26/B29

ورغم كل هذه المعدات الحربية والتجهيزات العسكرية إلا إن الانتصارات لم تكن بالحجم الذي كانت تنتظره القوات الفرنسية بل إن هذه الأخيرة لم تحقّق حتّى تلك الانتصارات التي حققتها بالولاية الخامسة وقد أكد ذلك الجنرال شال بنفسه في شهر أكتوبر من سنة1959

وحسب ما أورده فان النتائج المحققة في الولاية الرابعة كانت اقل بكثير من تلك المحققة في الولاية الخامسة وقد أو عز السبب إلى نقص القوات المكلفة بالمهمة ويقابل ذلك صعوبة الواقع التي جرت بها العمليات العسكرية [215] لكننا بدورنا هنا نسجل بعض الملاحظات فما أورده شال من نقص الامكانات العسكرية يبدو انه تبرير وهو لا صحة له من الحقيقة فالذي اوردناه من قبل والذي أوضحنا من خلال عدة وعتاد القوات العسكرية الفرنسية يفوق كثيرا ولا مجال للمقارنة بالقوات التي كانت تنشط بالولاية الرابعة المقدرة بحوالي 1200 جنديا يمثلون خمسة كتائب من الولاية الرابعة منها كتائب الكريمية والزبيرية والحسينسة واربعة كتائب أخرى من الولاية الخامسة [216] ورغم عدم تكافؤ القوتين إلا إن وحدات جيش التحرير الوطني قاومت كثيرا و اخلقت صعوبات أمام القوات الفرنسية من خلال شن الهجومات الخطفة وكذا نصب الكمائن ضد القوات الفرنسية.

وفي صائفة 1959 وبالضبط في 22 جويلية كانت القوات الفرنسية قد باشرت عملية جيمال بالولاية الثالثة[217] وكانت القوات الفرنسية قد أولت لها أهمية كبرى وحتى الحكومة الفرنسية نفسها كانت قد أولت لها اهتماما كبيرا وأظهرت للرأي العام الفرنسي بشنها حملة دعائية كبيرة امكانته القضاء على الثورة الجزائرية، وتظهر أهمية هذه العملية بالنسبة للقوات الفرنسية في كون الجنرال شال كان قد اشرف بنفسه على هذه العملية حيث اقام مركز قيادته بأرتوArtoi

وسط جبال جرجرة حتى بالل البابور شرقا وكانت القوات الفرنسية قد استعملت كل الوسائل الربية بغية تحقيق النتائج المسطرة بحيث شارك العديد من الجنرالات في عدة عمليات نذكر منهم ماسو ،قراسيو فور جيل ديلاك بونات اوليبيدو قنو كارزيناف[218] ولكون الولاية الثالثة لها سواحل بحرية فقد استعانت القوات الفرنسية بالقوات البحرية في نقل الجنود من جهة اخرى كانت الطائرات العمودية تقوم بنقل الجنود الى فوق جبال اكفادو شرق عزازقة لمحاصرة الطرقات وتطويق المداشر والقرتى وتفتيش المنازل وكل من هو داخل أو خارج منها.

ونظرا للوضع الصعب الذي كانت تمر به الولاية الثالثة في هذه الفترة والمتمثل أساسا في ما عرف بعملية العصفور الأزرق وكذا استشهاد العقيد عمروش فقد استغلت القوات الفرنسية هذا الوضع ورمت بكل ثقلها قصد القضاء على الثورة في هذه الولاية ولهذا عملت القوات الفرنسية على مدّ وتوسيع العمليات العسكرية على المناطق الساحلية.

بحيث امتدّت العمليات العسكرية من دلس إلى بجاية شرقا ومن الناحية الجنوبية فقد امتدت العمليات من البويرة إلى قنزوات وقد كلفت هذه العملية الثورة الجزائرية الكثير فقدت من خلالها حوالي 8000 مجاهد أي ما يقارب ثلثي عدد المجاهدين الذين كانوا ينشطون بالولاية الثالثة[219].

ومع بداية شهر نوفمبر الى غاية شهر ديسمبر 1959 كانت القوات الفرنسية قد انتقلت إلى الولاية الثانية لاتمام العمليات العسكرية الكبرى لبرنامج شال[220] وقد قدرت وحدات القوات العسكرية بهذه الولاية بحوالي 50 ألف جندي شركت فيها الفرقتان الخامسة والعشرون والحادية عشر للمظلين وقد اطلق على هذه العملية اسم الأحجار الكريمة وقد اضطر الجنرال شال الى تقسيم العملية إلى ثلاثة مراحل وسبب ذلك هو شساعة مساحة الولاية الثانية وكذا مناعة تضاريسها ووعرة جبالها وصعوبة مسالكها[221]

إنّ هذه الإستراتجية الجديدة التي اتبعها الجنرال كانت بغرض أحكام السيطرة وتشديد الخناق على جيش التحرير وكانت اولاى هذه العمليات هي عملية تركواز **Turquoise** ثم عملية **Emeraude**وبعدها عملية **Topaze** وكانت العملية الأولى قد قادها الجنرال تركواز رفقة الفرقة الخامسة والعشرين للمظليين إلى جانب قوات عسكرية أخرى كانت متوجدة بالمنطقة ابتداء من الثاني من شهر نوفمبر حيث غطت مناطق واسعة ممن جبال جيجل ،ميلة والميلية كما قاد الجنرال هيبارت عملية ايميرود صحبة الفرقة الحادية عشر للمظليين ابتداء من السادس من شهر نوفمبر 1959 إلى جانب الفيلق الثاني للبحرية وفرق أخرى والتي استهدفت ضرب الثورة بمنطقتي القل و سكيكدة أما عملية طوباز فقد انطلقت في التاسع من شهر نوفمبر 1959 واستهدفت جبال الدوغ المحورة بين عنابة وسكيكة وامتدت إلى غاية القالة [222] وفي ظل هذه

العملية كانت الولاية الثانية قد عاشت ظروفا جد صعبة لم تشهدها من قبل وقد كلفت جيش التحرير الكثير.

3- برنامج طرابلس 1962:

يعتبر ميثاق طرابلس من أهم مواثيق الثورة الجزائرية بحكم طبيعة المرحلة التي جاء فيها التصورات والأفكار الجديدة التي أقرها: فقد تم وضعه في الفترة الانتقالية بعد وقف إطلاق النار. وهي الفترة التي كانت بداية لعهد التحولات الكبرى للمجتمع الجزائري، فالثورة الجزائرية قوضت أركان الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وكانت الضرورة ملحة عليها إعادة بناء الدولة الجزائرية المستقلة على أسس جديدة تختلف جذريا على ما كانت عليه في عهد الاستعمار. وفي الوقت نفسه فإن هذه الدولة المنتظر امتها كانت تواجهها صعوبات خطيرة تهدد بموتها قبل ولادتها من جديد:فالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية كانت على درجة من المأساوية [223] كما أن الوضع السياسي داخل أجهزة جبهة التحرير الوطني كان يمر بأزمة حقيقية [224] وكانت اتفاقيات ايفيان تحمل فى طياتها شرا مستطير [225].

إضافة إلى كل هدا كانت منضمة الجيش السرى المعارضة لحل المسالة الجزائرية قد كثفت نشاطاتها المسلحة الإرهابية [226] بغية إعادة خلط الوراق هده المسالة .

ولمواجهة كل هذه التحديات انعقد مؤتمر طرابلس [227] (ماي – جوان 1962[228]) وأقر مشروع برنامج، متطلعا به إلى مسايرة التطور الطبيعي للثورة من خلال محاولة إعطائها دينامية جديدة في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي في الحقيقة محاولة للتطوير المشروع الاديولوجي في مرحلة حاسمة من مراحل الثورة

1- نظرة تقييمية نقدية لسيرة المشروع الايديولوجي:

لقد جاءت الوثيقة التي عرفت تاريخيا بمثاق طرابلس [229] مرتكزة على محورين رئيسيين:

تقييم الوضع القائم في البلاد 1830 إلى 1962 بما في ذلك اتفاقيات ايفيان، وتنظيم الدولة الجزائرية المقبلة بابعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو ما أطلق عليه الميثاق " الثورة الديمقراطية الشعبية".

فبالنسبة للمحور الأول، أعطى البرنامج تقييما شاملا لأوضاع الجزائر من الاحتلال إلى غاية توقيع اتفاقيات ايفيان، مركزا على السيادة الوطنية والسياسة الفرنسية الهادفة إلى تقويضها[230] وبما أن اتفاقيات إيفيان كانت قد شكلت الفيصل في هذا المجال ؛ فإن البرنامج وقف مطوّلا عند تحليل هذه الاتفاقية مبرزا مواطن الضعف فيها: فأشار إلى التعاون بين الجزائر وفرنسا [231] واعتبره قيدا من قيود التبعية في الميدان الاقتصادي والثقافي، ويمنح – من بين مايمنح

– (ضمانات محدودة ومكانا ممتازا للفرنسيين الذين يريدون البقاء في الجزائر– " كما اعتبر احتفاظ الحكومة الفرنسية بقاعدة المرسى الكبير المطارات العسكرية والمنشآت الذرية في الجنوب من شأنه أن يحد من حرية الدولة الجزائرية ويهدد سيادته [232].

وبذلك نلاحظ أنه رغم المكاسب المحققة بواسطة اتفاقيات إيفيان، فإن ذلك لم يمنع برنامج طرابلس التحفظ علها بتبيان مخاطرها المحتملة كما لم يمنعه من التنبه للمشروع الاستعماري الذي يهدف إبقاء مصير الجزائر مرتبطا بفرنسا بطرق وأشكال جديدة مما يشكا تهديدا حقيقيا في استكمال إبعاد الاستقلال الوطني وترسيخ دعائم السيادة الوطنية.

وبديهي أن في مثل هذا الموقف دليلا على رسوخ الفكر الوطني في هذه المرحلة، وعلى الاستمرارية والتواصل بين اديولوجية الثورة الجزائرية و اديولوجية الحركة الوطنية في مبدأ من أهم مبادئه وهو استرجاع السيادة كاملة غير منقوصة [233].

وإذا كانت اتفاقيات إيفيان قد شكلت لجبهة التحرير الوطني الحاجز الأكبر في هذا التقييم، فذلك لا يعني أنها لم تكن واعية لحجم التحديات الأخرى والتي من ضمنها المنظمة المسلحة السرية والتي كان موقف برنامج منها " القضاء عليها بشكل عاجل" [234].

كما قيّم ميثاق طرابلس الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية مستخلصة من ذلك التقييم مأساوية هذه الأوضاع، لذلك كان اقتراحه:

" علاج هذه الحالة بإيجاد العمل للبالغين والتعليم الأطفال وتنظيم مقاومة الجوع والمرض وإرجاع طعم الحياة بإعادة بناء ما تحطم على نطاق واسع"[235]. وهذا ما يعني إعطاء سيادة الوطنية محتواها الحقيقي. وفي ذلك دليل آخر على العمق الوطني الثوري لاديولوجية جبهة التحرير الوطني، وهو العمق الذي يزداد وضوحا وتجليا برفض البرنامج بأية محاولة فرنسية تهدف إلى بع قوة ثالثة ومحذرا في الوقت نفسه من أن تحول هذه القوة- إذا ما نجحت فرنسا في إيجادها- استقلال الجزائر إلى" نكسة اديولوجية تنتهي إلى التخلي عن أهداف الثورة "[236] ويعيد هذا الموقف تكريسا لمواقف البرامج السابقة للثورة [237].

وما يشدّ الانتباه في هذا التقييم، ذلك النقد الذي وجهه البرنامج بطريقة عمل جبهة التحرير الوطني منذ اندلاع الثورة وإلى غاية الاستقلال: " إن جبهة التحرير الوطني نظرت في بداية العمل الثوري في فاتح نوفمبر 1954 إلى الكفاح المسلح من زاوية التحرير الوطني ولم تقدر ما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات ذات طبيعة مختلفة في الوعي الشعبي والمجتمع الجزائري عامة...... ونشاهد تباعد خطيرا بين الوعي الجماعي و بين ممارسة جبهة التحرير الوطني وقد حلت هذه السلطة بصورة مطلقة محل المسؤولية السياسية التي لا تنفصل عن الجهد المذهبي مستعملة تفسيرات متظاهرة بروح الأبوة المتعلية. إن هذا المفهوم عن السلطة الذي كان دائما يقوم على أساس الكفاح التحريري

فقط يضاف إليه انعدام أي مجهود إيديولوجي ثابت قد تسبب في حصر مفهوم السلطة غالبا في مظهرها التكتيكي الذي سرعان ما أحدث مفاهيم وأفكار يمكن وصفها بالنزعة المنافية لروح الثورة.... إن جبهة التحرير الوطني برغم من معارضتها الحقيقية للإقطاعية لم تقم بأي مجهود لتنجوا هي نفسها من آثار تلك الإقطاعية في بعض الجوانب من نظامها لأنها تناست بأن مفهوم السلطة المتطرفة وعدم المقاييس الصحيحة وانعدام أي مجهود ايديولوجي ثابت قد تسبب في حصر مفهوم السلطة غالبا في مظهرها التكتيكي الذي سرعان ما أحدث مفاهيم و أفكار يمكن وصفها بالنزعة المنافية لروح الثورة......

إنّ جبهة التحرير الوطني برغم من معارضتها الحقيقية لإقطاعية لم تقم بأي مجهود لتنجوا هي نفسها ن آثار تلك الإقطاعية في بعض الجوانب من نظامها لأنها تناست بأن مفهوم السلطة المتطرفة وعدم المقاييس الصحية وانعدام الثقافة السياسية هي التي تساعد على خلق روح الإقطاعية....

إن انعدام مذهب صارم لجبهة التحرير الوطني قد أتاح ظهور نفسية البرجوازية الصغيرة [238] المطبوعة بالعقلية الغربية والتي تفصلها عن الشعب هو آية سحيقة [239]

وما يجب الإشارة إليه هو أن البرنامج- من خلال هذا النقد- وان كان وفق في إبراز بعض النواقص التي كانت عنصر تعطيل حقيقي لتطوير جبهة التحرير الوطني في المجالات السياسية

و الاديولوجية فإنه من جانب آخر لم يكن نقده نقدا سليما في بعض ما ذهب إليه ولا أدل على ذلك ما ورد في النص من كون جبهة التحرير الوطني لم تهتم بأن تتجاوز ا]جابا الهدف الوحيد (الاستقلال) واهتمت فقط في الكفاح المسلح ولم تكن مقدرة لما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات.

بمجرّد العودة إلى بيان أول نوفمبر يتضح لنا أن هذا الحكم لم يكن حكما دقيقا ذلك الذي ذهب إليه وأضحوا البرنامج [240] كون البيان أشار بصريح العبارة – بالإضافة إلى تحقيق الاستقلال الوطني- إلى إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات سيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية واحترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني [241] وفي هذا دليل على ذلك الاهتمام الذي أولته جبهة التحرير الوطني لمرحلة ما بعد الاستقلال الوطني من تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحرية وفي فقرة أخرى من البيان نقرأ: " إن هذه المهمة شاقة وثقيلة العبئ ، وتتطلب كل القوة وتعبئة الموارد الوطنية وحقيقة أن الكفاح سيكون طويل وأن النصر محققا " [242] ولعل هذا يفند ما ذهب إليه برنامج طرابلس – في نقده المذكور أنفا- من كون جبهة التحرير الوطني لم تكن مقدرة لما ستأتي به الحرب من مستلزمات وتطورات.

وهو ما يثبت إذن، ويجزم بأن جبهة التحرير الوطني منذ أن ولدت سنة 1954 كانت لها نظرة قريبة وبعيدة في إطار استراتيجية

واضحة سياسية و إيديولوجية تهدف في أساسها تحقيق والاستقلال الوطني بواسطة الكفاح المسلح والإعداد في آن واحد لمرحلة ما بعد الاستقلال عن طريق الاهتمام بصياغة مشروع مجتمع للدولة الجزائرية المستقلة.

ومهما كان الأمر فإن البرنامج- كما تتبعنا- قدم تقييمها شاملا للأوضاع تضمنه نقدا لاذعا أسلوب عمل جبهة التحرير الوطني وبالرغم ما احتواه ذلك النقد من هفوات فإن ذلك لم يمنع من اعتبار هذا التقييم تطورا في مسيرة الفكر الوطني كون ميثاق طرابلس كما قال محمد العربي ولد خليفة: " وضع جردا دقيقا لايجابيات وسلبيات الماضي" [243]. وهي عملية تساعد من دون شك على إعطاء المشروع الاديولوجي ديناميكية أكثر في مرحلة هامة من مراحل الثورة

ثم إن استخدام أسلوب النقد الذاتي في هذا التقييم دل بوضوح على عدم تطرف الفكر الوطني ونظرته الموضوعية ونزعته الوطنية المبينة والاحترام إرادة الجماهير الشعبية وإرساء قواعد الديمقراطية .

كما إن اعتماد جبهة التحرير الوطني على دراسة الأوضاع وتقييمها سلبا أو إيجابا و توظيف ذلك لبناء مشروعها اديولوجي يجعلنا نصف اديولوجيتنها ضمن خانة الايديولوجيات العلمية وهي ايديولوجيات التي تعتمد الواقع والتجربة والتقييم الموضعي في تسطير أفكارها وأهدافها .

وفي تحليله للطبيعة الاجتماعية لحرمة التحرير الوطني أكد البرنامج على إن " الفلاحين والعمال هم الذين كانوا يشكلون القاعدة العاملة للثورة وأعطوها الطابع الشعبي ودخولهم الجماعي للثورة قد جلب إليهم من بعد فئات الوطن الاجتماعية الأخرى" (244)

وبذلك يكون ميثاق طرابلس قد أصبغ على الثورة الجزائرية طابعا شعبيا مبينا على أنها لم تكن صراعا طبقيا كما ذهب إلى ذلك البعض (245)، وإنما كفاحا شعبيا من أجل القضية الوطنية بجميع أبعدها.

بعد هذا التقييم للرصيد النضالي والاديولوجي، سطر البرنامج الخطوط العريضة للسياسة العامة للدولة الجزائرية في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية وهو ما أطلق عليه " الثورة الديمقراطية الشعبية"

2- المجال السياسي:

أ- السياسة الداخلية :

في هذا المجال ركّز ميثاق طرابلس على تسطير أهداف ومبادئ تتعلق ببناء الدولة الجزائرية وكان على رأسها تحديث الدولة الجزائرية " بناء على أسس علمية وعصرية وتجارب الحركات الثورية دون إهمال الواقع الجزائري بمعطياته الموضوعية ومطامحه الشعبية" (246) وبذلك نلاحظ أن رغبة التحديث التي

اتبناها البرنامج قرنها بانطلاق من الواقع الجزائري مفضلا عدم التقوقع على النفس والانفتاح على العالم للاستفادة من تجارب الأمم المفيدة

بيد أن نسجل أن هدف بناء الدولة الجزائرية وتحديثها جاء في إطار المبادئ الاشتراكية وليس في إطار المبادئ الإسلامية (أن الثورة الديمقراطية الشعبية تشيد واع للبلاد في إطار مبادئ اشتراكية)[247]

وقد أحدث تبنّي ميثاق طرابلس للمبادئ الاشتراكية جدلا واسعا وسط المؤرخين والمفكرين الجزائريين فمنهم من اعتبر ذلك خروجا عن المبادئ الإسلامية للمجتمع الجزائري وواقعه الجغرافي والنضالي ومن ابرز هؤلاء بن يوسف بن خدة الذي قال في هذا الشأن أن ميثاق طرابلس استلهم الايديولوجية الدخيلة عن مجتمعنا وقيمنا الحضارية..وهو الذي أدى إلى عرقلة حياتنا ...وهذا هو الانحراف بعينيه حسب رأي بن خدة [248] وعلى النقيض من ذلك ذهب واضعوا الميثاق الوطني إلى القول بان الاشتراكية في الجزائر ليست اختيارا تعسّفيا و لادخيل على جسم الأمة الجزائرية بل أنها عملية حية تستمد جذورها من معركة التحرير الوطني ..أن الاشتراكية ليست دينا .إنها سلاح نظري واستراتيجي يأخذ بعين الاعتبار واقع كل شعب ويقتضي من ثمة نبذ كل جمود[249]

ومهما كان الأمر فان الشيء الذي يجب تأكيده والتركيز عليه هو أن ميثاق طرابلس خالف بيان أول نوفمبر الذي نص بتصريح العبارة عن إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية [250]

إن تفسير هذا التحول في اديولوجية الثورة قد يعود إلى الاختلاف في القنا عات الايديولوجية والتوجهات الثقافية بين مختلف قيادات الثورة

والحقّ انّنا اذا رجعنا إلى الأشخاص الذين كانوا مكلفين بكتابة المشروع (الاشرف ، بن بلة ،حربي ، رضا مالك ، عبد المالك تمام) فإننا نكتشف بوضوح التوجهات الماركسية لبعض منهم كمصطفى الاشرف ومحمد حربي وهي التوجهات التي [251]اختلفت مثلا مع توجّهات احمد بن بلة الذي كان من دعاة الثقافة العربية الإسلامية [252] وبناء على رأي محمد حربي فانه يذكر إن الذي ألح على ضرورة إضافة الجانب الديني في ميثاق طرابلس هو السيد احمد بن بلة فقد كان رافضا لعلمنة الدولة الجزائرية أو علمنة جبهة التحرير الوطني ،أما التيار الذي كان رافضا لهذا النهج فنجد على رأسه مصطفى الاشرف الذي اعتبر ألين الإسلامي عامل من عوامل التأخر والجمود في الجانب السياسي والايديولوجي أما في الجانب الاجتماعي فان مصطفى الاشرف [253]اعتبر الدين الإسلامي صور من صور الرجعية والانغلاق خاصة فيما يخص

شؤون الاسرة والمرأة ، وقد جاءت شهادة بن يوسف بنخدة ما أكده ما ذهبنا إليه فقد ذكر بن خدة أن التكوين الفكري لقادة جبهة التحرير الوطني المسبع بالايديولوجية الأوربية المتخرجين من المدارس الفرنسية والذين كانت لهم تصورات علمانية للدولة على شاكلة الدولة الغربية[254] التي كانت تؤمن بان خلاص الشعوب انما يكون على يد الاشتراكية وكل هذه الآراء توضح أن أبعاد مبدأ الين الإسلامي من برنامج طرابلس كان نتيجة الاختلاف في التكوين الثقافي والقنا عات الايديولوجية لكل تيار

كما تناول برنامج طرابلس السياسة الداخلية للدولة الجزائري وقد أعطى أهمية كبرى للوحدة الوطنية وعرفها بأنها ليست اتحادا حول الطبقة البرجوازية بل هي تأكيدا لوحدة الشعب على أساس مبادئ الثورة الديموقراطية الشعبية [255] وكما يظهر فان ميثاق طرابلس أكد على ضرورة مواصلة هذه الوحدة مهمتها لإنجاز مهام المرحلة الجديدة ، وكانت البرجوازية بتصور ميثاق طرابلس العائق الوحيد المهدد للوحدة الوطنية

و ركّز ميثاق طرابلس في جانب الياسة الداخلية ايضا على ضرورة اعطاء مؤسسات الدولة محتوى ديموقراطيا وحاول تجاوز الجانب النظري في ذلك الى العمل على تجسيد فعلي للديموقراطية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية ومؤسسات الدولة [256] كما يظهر لنا هذا التطور في اعطاء البرنامج الثورة الديمقراطية محتوى شعبيا فقرنه

بايجاد طليعة واعية تتكون من فلاحين وعمال وشباب ومثقفين ثوريين لتسطير فكر سياسي واجتماعي يعكس مطامع الشعب

وكما يبدو فان هذه النظرة قد استلهمت من تجربة سبع سنوات من الكفاح وهو الكفاح الذي لم يتحقق إلا بعد تكاتف كل الفئات الشعبية وهو ما حذى بالفكر الوطني التأكيد على أن مهام المرحلة الجديدة لا يمكن إنجازها بطبقة اجتماعية معينة وان الشعب هو القادر على إنجاز هذه المهمة ويظهر ان الميثاق بدعوته إلى إيجاد طليعة واعية كان يريد استعمل المقاييس العالمية في المجالين النظري والعملي لبناء الدولة الجزائرية ن حتى يمنع المشروع الايديولوجي من التصورات الذهنية الجاهزة ويعطي للمجال التنظيمي العملي تنظيما مجديا مبنيا على التخطيط والتنظيم والنظرة الموضوعية للأوضاع كي لا تقع الثورة الديمقراطية الشعبية في فخ النزعة الذاتية المتمثاة في الارتجال وسوء التقدير وعدم الوضوح الفكري[257]

ومن الوسائل التي وضعها الميثاق لتحقيق أهدافه الداخلية تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب[258] وقد ذهب البعض في وصف هذا القرار بالقرار الخاطئ كونه استلهم من الايديولوجية الاجنبية (دول اروبا الشيوعية) وهو مايتعارض. حسب وجهة نظرهم. مع مبدأ الحوار ومبدأ الشورى[259] في حين رأى أخرون بان أهداف الاشتراكية المعلنة كانت تتطلّب إقامة حزب منظّم واحد وانّ حزب جبهة

التحرير الوطني ليس حزبا خالصا من النمط الشيوعي وإنما هو حزب مسواتي ديمقراطي مفتوح لكل الجزائريين [260]

ونحن نميل الى ترجيح الرأي الثاني على الأول لان هذا الاجراء الذي اتخذه ميثاق طرابلس له مايبرره فطبيعة المرحلة كانت تتطلب تدعيم الوحدة الوطنية عن طريق إيجاد حزب موحد يحضى بثقة الجماهير الشعبية وبما أن جبهة التحرير الوطني ولدت في خضم معركة التحرير وظمت في طياتها كل الطاقات الحية للشعب الجزائري وتسربت إلى صفوفها عدة اتجاهات تمثل ايديولوجيات ومذاهب صقلتها في إرادة العزيمة الثورية فكان لزاما على الفكر الوطني ان يستثمر كل ذلك ويوظفه في تحقيق المرحلة الجديدة بتحويله جبهة التحرير الوطني الى حزب سياسي

ثمّ ان القول بغياب الحوار والشورى عن نظام الحزب له مايفنده في ميثاق طرابلس اذ ورد في هذا المجال على الحزب ان يعمل على قاعدة ديمقراطية وهذا يتطلب عملا سياسيا متواصلا داخل الحزب بتعدد اللقاءات بين القاعدة والقمة .. ان القيادة لايمكن ان تفرض الخط السياسي للحزب بمفردها بل تضعه انطلاقا من اقتراحات القاعدة فالتعبير الحر عن الآراء والانتقاد في إطار منظمة الحزب هما من الحقوق السياسية لكل مناظل [262]

وبما أنّ الحزب هو المسؤول عن تسيير دواليب الحكم في الدولة فقد حرص البرنامج على تنظيمه تنظيما دقيقا فبين انه لايظم إلا الذين

يناظون لصالح الثورة الديمقراطية الشعبية ويبعد عن صفوفه كل تواجد ايديولوجي مخالف لأهداف الثورة ويفتح أبوابه لكل الفئات الشعبية [263] وهكذا نلاحظ أن البرنامج اصبغ على هذه الوسيلة (الحزب) صبغة ثورية حتى يجنب المشروع الايديولوجي انحرافات تبعده عن المبادئ الثورية وهو ما يشكل امتدادا واستمرارا لمبادئ الحركة الوطنية [264] و البرامج السابقة للثورة التحريرية

<u>السياسة الخارجية :</u>

وضع ميثاق طرابلس سياسة خارجية للدولة الجزائرية والتي جاءت مجملها مبنية على الايديولوجية الوطنية وترمي الى اهداف حيوية على الصعيد الاقليمي والعالمي و الانساني وفي هذا الاطار جاء التاكيد على ضرورة محاربة الاستعمار والامبريالية [265] وتجد هذه السياسة التعبير عنها في تاييد كافة حركات التحرر ((وستقم الجزائر المستقلة مساعدة كاملة للشعوب التي تناظل فعلا لتحرير بلدها [266]

ويدل الاعلان صراحة في ميثاق طرابلس عن محاربة الاستعمار والامبريالية في العالم والثورة التحريرية قد انجزت مهمة التحرير عن ترسخ الصبغة الثورية والانسانية في ايديولوجية الثورة الجزائرية كما يدل في الوقت نفسه تمسك الفكر الوطني بمبادئ واهداف الحركة الوطنية [267] والثورة التحريرية [268]

ولتاكيد البعد الاقليمي للثورة وتوظيف هذا البعد فيتسطير سياسة خارجية تحقق الاهداف الاستراتيجية للدولة الجزائرية المستقلة

اوصى البرنامج ((بدعم حركات النضال من اجل الوحدة ..والمساعدة على وضع تقدير صحيح لمقتضيات تحقيق الوحدة في المغرب الكبير والوطن العربي وإفريقيا عن طريق الحركات الطلائعية والمنظمات الجماهيرية وتنفيذ المشاريع الاقتصادية المشتركة والسياسة الخارجية المبنية على التشاور والتضامن الكامل في محاربة الامبريالية [269] وغني عن البيان ان ميثاق طرابلس ت من خلال هذا النص . قد أسهب في ابتكار الوسائل الكفيلة بتحقيق الوحدة المنشودة (العربية والأفريقية) وهو ما يعد تاكيدا لاطروحات الفكر الوطني الوحدوي

إلى جانب كل ذلك ، جاءت السياسة الخارجية للبرنامج ترمي إلى تحقيق التعاون والتضامن الدوليين ، إذ ورد في هذا المجال " أن التعاون الدولي أمر ضروري لاستعمال كافة المصادر المادية والبشرية من اجل التقدم في جو من السلام .. ولتحقيق ذلك يجب تعبئة الجماهير ضد الامبريالية تعبئة دائمة لدعم الروابط مع بلدان أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتطوير المبادلات في كل الميادين مع البلدان الاشتراكية وإقامة علاقات مع كل الدول على أساس الاحترام المتبدل .. وهكذا تكون الجزائر قادرة على الإسهام بصفة ايجابية في مقاومة السباق نحو التسلح والتجارب النووية .. كما أنها ستساعد على تصفية الأحلاف العسكرية والقواعد الأجنبية [270] ويظهر جليا من خلال هذا النص أن الفكر الوطني قد اكتشف طوال كفاحه ضد الاستعمار ذلك التضامن الذي كان موجودا بين أعضاء الكتلة الاستعمارية [271] وهو ما دعاه

للتأكيد على ضرورة أحداث التكافل والتضامن بين حركات التحرر في إفريقيا واسيا لاوامريكا الاتينية ولعل أهم تطور سجله البرنامج هو دعوته في هذا النص إلى تحقيق التقدم والسلم العالميين ن مبينا الطرق الكفيلة بتحقيق هذين المبداين وقد جاء عرض هذه الطرق في شكل شامل وعميق بين ذلك اطلاع الفكر الوطني على واقع العلاقات الدولية وادراكه للخلل الذي بدا يعتري تلك العلاقات

وكما لاحظنا فان الميثاق ربط مبدأ التقدم بمبدا السلم ذلك لان التقدم العالمي لا يتحقق الافي جو من السلام كما أن السلام بدون تقدم قد يجعل الأمن العالمي معرضا للخطر وهذه العلاقة الجدلية بين التقدم والسلم العالميين يبدو أن الفكر الوطني استوعبها جيدا وهو ما يعد تطورا في البعد العالمي إيديولوجية الثورة الجزائرية

في النهاية وعلى ضوء تحليلنا لاطروحات ميثاق طرابلس المتعلقة بالسياسة الخارجية يمكن القول ان الفكر الوطني بهذا الميثاق أكمل بناء الأبعاد الإقليمية والإنسانية للثورة الجزائرية فقد جاءت اطروحاته في هذه المجالات أكثر تطورا وهو ما سمح برسم سياسة خارجية شاملة للدولة الجزائرية المستقلة ، ولعل أهم ملاحظة تستوقفنا هنا هو أن البرنامج كان حريصا على أن تكون هذه السياسة مستقلة ، معتمدا في ذلك على مبدا عدم الانحياز ومادعم التيار الحيادي في العالم وتصفية الاحلاف العسكرية اوالقواعد الاجنبية ، وتحقيق التقد والسلم العالميين ومحاربة الاستعمار ونصرة الشعوب المستضعفة إلا أهداف

ومبادئ تؤكد استقلالية هذه السياسة وحيادها فاذا كما ان السياسة الداخلية جاءت على اساس الاستقلال الكامل والسيادة الوطنية فكذلك كان الشأن بالنسبة للسياسة الخارجية وماذلك الا المبادئ الثورية التي نمت وتطورت وأصبحت عقيدة راسخة في ايديولوجية الثورة الجزائرية.

- المجال الاقتصادي

قبل رسمه الخطوط العرضة للسياسة الاقتصادية قيم ميثاق طرابلس مجمل الاوضاع الاقتصادية للجزائر في عهد الاحتلال واستخلص من خلالها بان " الاقتصاد الجزائري كان اقتصادا استعماريا تسيطر عليه فرنسا كليا وتحت ايدي اجنبية "[272]

وعلى ضوء ذلك التقييم حدد الميثاق مبدأين أساسيين للسياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية

1 . بناء اقتصاد وطني ضد الهيمنة الاجنبية والليبيرالية الاقتصادية

2 . الاعتماد على سياسة التخطيط مع المشاركة الديموقراطية للعمال في السلطة الاقتصادية [273]

وبتحديد البرنامج لهذين المبدأين يكون قد طور من الاطروحات الاقتصادية التي تبناها مشروع أوت 1961 فيما يتعلق بتدخل الدولة في الاقتصاد [274] فقد تعدى هذا التدخل حسب ميثاق طرابلس ليشمل وضع الخطط الاقتصادية ومشاركة العمال في السلطة الاقتصادية وهو ما يعد تنظيما للاقتصاد الجزائري على النمط الاشتراكي

ويبدو ان الفكر الوطني باختياره للاشتراكية كنظام اقتصادي كان يريد احداث القطيعة الجذرية مع النظم الليبيرالية الاستعمارية التي كانت سببا في الدمار الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفه الشعب الجزائري وذلك في كون بعض المبادئ الاقتصادية للاشتراكية تتلاقى مع المبادئ الاقتصادية لايديولوجية الثورة والحركة الوطنية كمبدا العدالة الاجتماعية ، وهناك من الباحثين من ارجع سبب اختيار الاشتراكية كنظام اقتصادي الى التجربة التاريخية المتمثلة في النجاحات التي احرزت عليها الانظمة الاشتراكية [275]

وبعد تحديده لتلك المبادئ العامة التي يسير في كنفها الاقتصاد الجزائري رسم ميثاق طرابلس الاهداف الاقتصادية الكبرى للدولة الجزائرية وهكذا وفي المجال الزراعي وضع البرنامج مسطرة تضمنت مايلي

1. القيام بالثورة الزراعية عن طريق الإصلاح الزراعي وتحديث الفلاحة والحفاظ على الثروة العقارية

2 . القضاء على القواعد الاقتصادية للاستعمار الزراعي وتحديد الملكية ومجانية توزيع الأراضي وتنظيم الفلاحين في تعاونيات

3. زيادة حجم الإنتاج الزراعي عن توزيع التقنيات الحديثة و تنويع الزراعات الغنية والتنمية المنهجية لتربية المواشي [276]

ونحن نعيبر هذا تطورا هاما في الفكر الاقتصادي للثورة بدليل أن هذا الفكر بدا يبحث عن عن المناهج العلمية لقطاع الفلاحي ، ثم أن

الإعلان عن الثورة الزراعية وجعلها على راس الاهداف الاقتصادية يدل على الاهتمام الذي اولاه مياق طرابلس لهذا القطاع الذي كان يمثل المصدر الأساسي والحيوي للاقتصاد الجزائري وفي هذا تكريس وتطوير لأهداف الحركة الوطنية والثورة التحريرية اللتين تناولتا في بعض برامجها إعادة الاعتبار لهذا القطاع وهو مايبرز استيعاب الفكر الوطني الثوري للرصيد النضالي والفكري الجزائري وتطويره لهذا الرصيد

وللنهوض بالبنية التحتية لهذا القطاع اوصى البرنامج بتاميم وسائل النقل وتحسينها وتجديد شبكات الطرق والسكك الحديدية واقامة مواصلات بيرة بين الطرق الكبرى والاسواق القروية وتاميم الثروات المعدنية وتوسيع شبكة الكهرباء والغاز الى المراكز الريفية [277]

- المجال الاجتماعي

جاءت السياسة الاجتماعية لمياق طرابلس ترمي إلى خمسة أهداف أساسية:

1. رفع مستوى المعيشة بالقضاء على البطلة وتحسين ظروف العال والاعتراف لهمبحق الإضراب

2. محو الأمية عن طريق توسيع وسائل التربية الجماهيرية وتعليم القراءة والكتابة لكل المواطنين.

3. ضمان توفير الصحة العامة بتأميم الطب والمنشى الصحية لضمان مجانية العلاج

4. توفير السكن باتخاذ التدابير المستعجلة للإسكان والمصادقة في المدن على تنظيم القطاع

5. تحرير المرأة وتطويرها وذلك بمحاربة الأحكام الاجتماعية المسبقة والمعتقدات الرجعية بخصوص المرأة و اشراكها إشراكا تاما في تسيير الشؤون العامة والسماح لها بتولي مسؤوليات حزبية [278]

ويلاحظ أن ميثاق طرابلس قد وضع سياسة اجتماعية واضحة للدولة الجزائرية وهي السياسة التي جاءت شاملة وعميقة في أهدافها ووسائلها بين ذلك احاطة الفكر الوطني وإدراكه العميق لحجم تحديات المكرحلة المتمثلاة في الأوضاع الاجتماعية المأساوية [279] لذلك جاء رصده لتلك الأهداف منسجما مع تلك المرحلة وكل هذا يبين تكييف إيديولوجية الثورة مع الأوضاع والظروف مهما كانت طبيعتها كما يبين من جهة أخرى أن تطور هذه الإيديولوجية كان دائما ينطبق من الواقع والظروف السائدة

– المجال الثقافي:

في نص بعنوان من اجل مفهوم جديد للثقافة [280] لخص ميثاق طرابلس نظرته للثقافة وسياسته الثقافية ((ستكون الثقافة الجزائرية ثقافة وطنية وثورية وعلمية فدورها كثقافة وطنية يتمثل في اعطاء اللغة العربية المعبيرة الحقيقية عن القيم الثقافية لبلادنا كرامتها ونجا عتها كلغة حضارة للك فانها ستعيد بناء التراث الوطني وتقييمه والتعريف باسانيته المزدوجة القديمة والحديثة لادخالها في الحياة الفكرية وتربية

الشعور الوطني فهي ستحارب هكذا الهينة الثقافية والتأثير الغربي ..وأنها ستساهم بوصفها ثقافة ثورية في عمل تحرير الشعب من مخلفات الإقطاع والخرافات .. الثقافة الجزائرية وهي ثقافة علمية في وسائلها و إبعادها ..ويجب التذكير هنا بان الفلاحين سوف يستفيدون من رفع المستوى الثقافي ..[281]

ويبدو جليا من النص أن ميثاق طرابلس وضع معالم مشروع ثقافي للدولة الجزائرية المستقلة ينطلق من الانتماء العربي الإسلامي للجزائر ويؤكد من اجل استعادة اللغة العربية لمكانتها كلغة حضارة ويعطي للثقافة طابعها الثوري والعلمي قصد القضاء على الجهل والجمود الموروثين من الاستعمار مستعملا في هذه العلية الحضارية الأساليب العلمية والمناهج الحديثة قصد الترشيد العقلاني لهذه الثقافة والانتشار المنهجي المعمم لها على كل مستويات المجتمع وعلى هذا الأساس جاء الاهتمام بالمثقف وإعطاء الإسلام مفهومه التقدمي كعقيدة وحضارة [282].

الهوامش :

1- لقد أكد بيان أول نوفمبر على أن الهدف من الثورة هو الإستقلال الذي يعني إعادة بعث الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية في إطار المبادئ الإسلامية.

2- Mohamed Teguia Op Cit PP 157-159 -

3 - محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض، مرجع ص 66.

4 - بيان أول نوفمبر.

5- HARBI, les archives de la révolution algérienne, op, cit, p 314 -

6- المجاهد،(27 جويلية 1959)، ص 05

7 - شارل ديغول، مذكرات الأمل، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت،1973، ص 73

8- كمشروع قسنطينة، ومشروع الدعم المالي والاقتصادي للجزائر، والدعوة إلى سلم الشجعان(أكتوبر 1958)، والإعلان المشروط عن حق الشعب الجزائري ي تقرير مصيره، وهي المشاريع التي كانت تتوخى منها فرنسا خلق فتنة داخل الثورة وبعثرة مجهودها أنظر، محمد لحسن ازغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، م و ك ن الجزائر،1989، ص ص 191- 197

9- HARBI, les archives de la révolution algérienne, op, cit, p 315

10 - حربي، جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع، مرجع سابق، ص ص 207-208

11- صدوقة، مرجع سبق ذكره، ص 36

12- CNRA, session de tripoli(1959-1960 op cit

13- ولد خليفة، مرجع سبق ذكره، ص 91

14- أشار المؤتمر الثاني لحركة الانتصار من أجل الحريات الديموقراطية لهذه المبادئ والأهداف، ونحن بدورنا كنا قد تطرقنا إليه في الفصل السابق.

15- La nation algérienne, N 4(25/09/1954)

16- CNRA, session de tripoli(1959-1960 op cit

17- أحمد بن نعمان، حزب البعث الفرنسي، شركة دار الأمة، الجزائر، ص 05

وهذا لتضمن بقاء مصالحها في حالة استقلال الجزائر، أنظر : ازغيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 230- 235

-30 P Vde la reunion du CNRA,tripoli, (aout 1961), archives nationales algérienne, CO22

-31 CNRA, session de tripoli(août 1961) archives nationales algérienne, CO 23.

IBID - 32

IBID -33

-34 كان لقاء لوقران(جويلية 1961) اخر لقاء رسمي بين وفدي الحكومتين الجزائرية والفرنسية قبيل انعقاد المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس (أوت 1961) أنظر: DAAHLAB, op, cit, p 145

CNRA, session de ripoli, (août 1961), op, cit -35

-36 كانت السياسة الفرنسية واضحة بخصوص تمزيق عرى الوحدة الوطنية الجزائرية بدليل تصريحات ديغول ودعواته المتكررة لأطراف أخرى جزائرية للمشاركة في المفاوضات، انظر المجاهد: عدد (27 مارس 1961) ص 06

45CNRA, session de tripoli , op, cit -37

-IBID -38

39. نتذكر في الفصل السابق مواقف احمد باي والأمير عبد القادر بخصوص محاولات فرنسا استمالتها ورفضهما لتلك المحاولات، حفاظا على سيادة بلدهم، أنظر:

الزبيري ، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، مصدر سابق ص 137

أنظر أيضا: ابن عبد القادر الجزائري، مصدر سبق ذكره، ج 02، ص 524

40. نتذكر ، كذلك ، مطلب الاستقلال التام والكامل الذي طالب به التيار الثوري في برامج عديدة ، أنظر: COLLOT, op, cit, p 39

CNRA, session de tripoli(août 1961)op. Cit -41

IBID-42

CHIKH, l'Algérie en armes, op cit, p 329-43

CNRA, session de tripoli(août 1961)op. Cit-44

45 - كانت حركة الانتصار من أجل الحريات الديموقراطية قد تناولت بالاثراء المبادئ والأهداف المستقبلية للدولة الجزائرية(سنة 1951 و سنة 1953)

أنظر :

COLLOT, op, cit, pp 300-304, 313-314

CNRA, session de tripoli(aout 1961)op. Cit

46- الجنيدي ، مرجع سبق ذكره، ج 02، ص 458

47- للاطلاع أكثر على مكانة الفلاحة في الاقتصاد الجزائري قبيل الغزو الفرنسي أنظر: الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، مرجع سابق، ص 39

48 بعض الأفكار الاقتصادية المتعلقة بالتأميم والفلاحة التي تناولها برنامج طرابلس(1961)، كان التيار الثوري قد خصها بالعناية ، للاطلاع أكثر على المطالب الاقتصادية لهذا التيار انظر:

COLLOT, op, cit, pp 52-53

L'Algérie libre, N(89(11-12-1953), p 01

49 - CNRA, session de tripoli(août 1961)op. Cit

50- IBID

51- للاطلاع على مطالب جمعية العلماء في الجانب الثقافي، أنظر : الشهاب، عدد(جويلية 1936)

52 - فيما يخص أطروحات حركة الانتصار من أجل الحريات الديموقراطية بشأن الثقافة يمكن الرجوع إلى البرنامج الثقافي للحركة الصادر سنة 1953 أنظر:

L'Algérie libre, N89(11.12.1953) , p 01

53- CNRA, session de tripoli(août 1961)op. Cit

54- للاطلاع على أطروحات التيار الثوري في هذا الجانب انظر.

L'Algérie libre, "L'union africaine en marche", N du (13-26 février 1952)

55 - كان بيان أول نوفمبر قد دعا إلى تحقيق الوحدة المغاربية ثم كرس ميثاق الصومام هذه الرؤية وأثراها ليعاود برنامج طرابلس (19591960) التأكيد عليها، أنظر : النصوص الأساسية لجبهة التحرير الوطني ، مصدر سبق ذكره ص ص 09- 48- 108

56 – سامي نابر، " سبع أطروحات حول المغرب العربي"محاضرة ألقيت في ندوة خصصت لوحدة المغرب العربي، ، كتاب مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 1987، ص 159

57- CNRA, session de tripoli(août 1961)op. Cit 65

58- CHIKH, la révolution algérienne : projet et action , op cit, p 676

59- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 20،21،و شارل ديغول مصدر سابق ص 112.

60- بن يوسف بن خدة ،مصدر سابق، ص 23،و محمد العربي الزبيري، مرجع سابق،ص 263.

61- هذه المحاولة الانقلابية دامت أربعة أيام بداية من الثاني والعشرين أفريل 1961، قادها الجنرال شال برفقة الجنرالات، سالان، جوهر زلر، وكان معهم مجموعة أخرى من عقداء وضباط الجيش الفرنسي، وكان هدف هذه المحاولة هو معارضة سياسة ديغول الرامية إلى تقرير مصير الجزائر، وإعطاء فرصة لقوات الجيش مدتها ثلاثة أشهر كي تقتضي على الثورة، وقد كان ديغول حازما في التعامل مع هذه المحاولة التي كادت أن تهدد حاضر ومستقبل فرنسا، للمزيد أنظر، شارل ديغول، مصدر سابق ص ص 118 ، 125

62- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق ص 24.

63- نفسه، ص 24.

64- نفسه، ص 25.

65- شارل ديغول، مصدر سابق، ص. ص 136 –137.

66- نفسه، ص 131.

67- نفسه، ص 132 .

68- بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق ،ص ص 29 ، 31 .

69- نفسه، ص. ص 38،36.

70- نفسه، ص 38 شارل ديغول مصدر سابق، ص 140.

71- شارل ديغول ، مصدر سابق، ص ص 145 ، 146 .

72- THomas marc Robert,Sahara et communaute ,paris 1960. P. 259

73- Ibid.

74- ATTILIO.Caudio. Le Sahara Des Africaines, ED Reme juillard, paris p 122

75- للتوسع أكثر في استراتيجية الثورة الهادفة إلى فشل مخططات ديغول حول الصحراء الجزائرية ،أنظر مجلة المجاهد على سبيل المثال لا الحصر ، أعداد:

1961/07/03 ، 1961/04/10 ،07/03/1960

1961/08/28 ،17/07/1961

76- عبد المجيد المهري، شهادة حول مؤتمر طنجة 1958 مجلة الحوار. عدد ماي 1988، باريس 1988، ص 45

77- نفسه

78- T.marcRobert.Op.citp.259

79- ملف التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، مجلة أول نوفمبر العددان 151 / 152/ الجزائر 1997.

80- نفسه

81- نفسه

82- بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق، ص ص 22، 25.

83- شارل ديغول، مصدر سابق ص 138.

84- نفسه، ص 140.

85- نفسه، ص 54.

86- لقد مارست فرنسا ضغطا كبيرا خاصة على الدول الإفريقية التي كانت تستعمرها وبعدما وافقت على منحها نوعا من الحرية حاولت إجبارها على مواجهتها للثورة الجزائرية .

87- من ذلك بيان أول نوفمبر 1954 ، وميثاق الصومام 20 أوت 1956ص 97 ، 98 ، 99

88- و م و ث ج ، م م ط الأول 1960/59 م م س ع ، علبة مصورة رقم C005 ، المصدر السابق ، وكذا و م و ث ج ، م م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم C017 المصدر السابق.

89 - نفس المصدرين

90 - لقد شكل نقل الحرب إلى التراب الفرنسي نقلة نوعية في الثورة الجزائرية ،التي أصبحت تهدد كيان فرنسا من الداخل ، حتى أن الجنرال ديغول يعترف (بأن مواصلة الحالة الراهنة ستؤدي بفرنسا سياسيا وماليا وعسكريا في مستنقع لا قاع فيه ... وقد يؤدي ذلك في

الوقت نفسه إلى توريط جيشنا في ا 6 - د/ محمد العربي الزبيري ، الحركة الوطنية في مرحلة التضيح (1954.42) ،مجلة الرؤية ، -السنة الأولى ، العدد الثاني ، ماي/جوان 1996 ، ص نتحاري عقيم لا طائل تحته ... فلم يكن من مخرج أمامي سوى منح الجزائر حق تقرير مصيرها بنفسها) ، الجنرال ديغول مصدر سابق ص 54 .

91- راجع نص البيان الكامل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مجلة المجاهد عدد 05 اكتوبر 1959 .

92- للتذكير الوزراء المعتقلين هم السادة محمد خيضر ، أحمد بن بله ، أحمد ، محمد بوضياف ، رابح بيطاط حسين ايت

93- و م و ث ج ، م م ط الأول 1960/59 ت س ع ، علبة مصورة رقم C017 ، المصدر السابق.

94- المجاهد عدد 30 نوفمبر 1959 .

95- بن يوسف بن خده ، اتفاقيات إيفيان ، ص 18 ، 19

96- و م و ث ج ، م م ط الأول 1960/59 ر م خ ، علبة مصورة رقم C008 ، المصدر السابق

97- وم و ث ج ، م م ط الأول 1960/59 ت س ع، علبة مصورة رقم C017 ، المصدر السابق ، وكذا و م و ث ج ، م م ط الأول 1960/59 م م علبة مصورة رقم C005 ، المصدر السابق.

98- سيعلن عن هذه الحكومة في التاسع عشر جانفي 1960 ، وسيرأسها ، للمرة الثانية السيد فرحات عباس ، إلى غاية أوت 1961 .

99- وم و ث ج ، م م ط الأول 1960/59 ت س ع ، علبة مصورة رقم C017 ، المصدر السابق.

17 محفوظات المركز الوطني للارشيف :وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية .دورة 09-27 أوت 1961 .تقرير السيد لخضر بن طوبال وزير الداخلية في ح.م.ج.ج .حول الوضع داخل الثورة .علبة مصورة رقم: C039 .

100- نفســـــه.

101 - رغما ذلك فإن الشعب كان ينظم في نفسه داخل المحتشدات حيث أوجد تنظيما لجبهة التحرير الوطني وهو الأمر الذي يوحي بنضجه السياسي .أنظر رسالة الولاية الرابعة الى ح م ج ج. علبة مC043 .1961/06/20:

102 - م م و للأرشيف:و م و ث ج:تقرير لخضر بن طوبال.المصدر السابق

103 - نفســـه:تقرير وزير الداخلية علبة م: C020.

ALAIN JACOB -D UNE ALGERIE A L AUTRE E - 104
CRASSET PARIS 1963 p94.
:la guerre d'algerie-E temps : HENRI ALLEG Et voir aussi
265: ;p actuel-paris 1981

105 - د.م.ع.الزبيري :المرجع السابق.ص:214.

106 - م م و للأرشيف:و م و ث ج: رسالة الولاية الثانية إلى ح م ج ج. 1961/02/13. ع م:C043.

107 - م م و للأرشيف:و م و ث ج:تقرير بن طوبال .المصدر السابق.

HISOIRE DU –MAHFOUD KADDACHE -108
ENAL ALGER 1993-p –NATIONNALISME ALGERIEN
787

109 - لخضر بورقعة :شاهد على اغتيال الثورة .الجزائر1991.ص347:

110 - م م و للأرشيف:و م و ث ج:رسالة الولاية الرابعة إلى ح م ج ج. 1961/06/20.ع م:C043.

111 - م م و للأرشيف:و م و ث ج:تقرير بن طوبال .المصدر السابق.

112 - نفســـه.

113 - بلغ عدد هذه الجمعيات إلى غاية أفريل 1961 حوالي 60جمعية نظمت فيها كل شرائح المعمرين ضد فكرة استقلال الجزائر .جرد شخصي لجريدة : L ECHO D
ALGER DE NOVEMBRE 54/AU 21/04/1961.

NOS Guerre PERDUUES –LEVANT1941-INDOCHINE-114
1951-1953- ALGERIE1958-1960
E / FAYARD. PARIS.1969. P/186.

PH TRIPIER OP CIT P 470 - 115

ALISTAIRE HORNE :OP CIT 378.

- D UNE –GILLES MANCERON-HASSEN REMOUN -116
RIVE A L AUTRE LA GUERRE D ALGERI E DE LA
E SYROS -PARIS 1993-p193.–MEMOIRE A L HISTOIRE
- MAHFOUD KADDACHE op. cit. –p790.-117

118 - مذكرات الشيخ محمد خير الدين ط.م.و.ك. بدون تا ريخ. ج:2.ص:179

119 - م.م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج:تقرير السياسة العامة .لخضر بن طوبال .ع.م:C038.

120 - نفســـه:تقرير وزارة الداخلية .ع.م:C026.

121 -ظهر الهلال الأحمر الجزائري في 1956/12/29 تحت رئاسة بوغلي حسن بالمغرب الأقصى إثر قرار إتخذ ته مندوبية الجبهة بالمغرب برئاسة طيب طالبي.أنظر : LES ACTIONS HUMANITAIRES FAROUK BENATIA. ED .dahlb. alger PENDANT LA LUTTE DE LIBERATION P19.–.1997

122 - م.م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج: تقرير وزارة الداخلية .لخضر بن طوبال .علبة.م.C026.

123 - بخصوص عدد اللاجئين الجزائريين في تونس فان المستخلص أنه لم يجر إحصاء دقيق .فبالمقارنة مع تقرير وزارة الداخلية لسنة1960/59 يذكر لخضر بن طوبال أن عددهم كان يتراوح بين 20000 الى 235000 منهم ما بين 15 ألف الى 20 الف جنديا. في حين يذكر التقرير الذي أوردناه في المتن أن عددهم حوالي 155 ألف لاجئ.أنظر : م.م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.

ج:تقرير وزير الداخلية.1960/59 .علبة.م:C011.وتقرير نفس الوزارة 1961/60 :ع.م:C026.

124 - م.م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج:C026.

125 - عبد الحميد مهري(عضو اللجنة المركزية ل:ح.إ.ح.د.1954/53.ممثل الجبهة في سوريا 1956/55.عضو لجنة.ت.و.ت1958/57.وزيرا في ح.م.ج.ج1961/58.عضو اللجنة المركزية لحزب ج.ت.و1979) ترأس المكتب وكان يساعده محمد الغاسيري

126 : ABDERRAHMANE KIOUANE: LES DEBUT D'UNE DIPLOMATIE DE GUERRE-1956-1962-EDITION DAHLAB-ALGER-1999.p: P:40-41.

127 - لخضر بن طوبال ل المدعو سي عبد الله : مناضل ضمن المنظمة الخاصة عضو في جماعة ال:22 وعضو المجلس الوطني للثورة 1956 .قائد الولاية الثانية 1957/56 .عضو لجنة التنسيق والتنفيذ 1958.ووزيرا للداخلية 1961/58 .ثم وزيرا للدولة 1962/61. اعتزل الساحة السياسية بعد الاستقلال

128- MOHAMED HARBI-Le FLN MIRAGE ET REALITE- p 402. EENAL -ALGER--1993

129 - م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير حصيلة نشاط وزارة الداخلية .لخضر بن طوبال .ع.م:C038.

130 - المجاهد:عدد..3..جويلية 1961 .

131 - م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج: نفس المصدر السابق.

132 - م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير وزارة الداخلية.ع.م:C026.

133 - يبدو أن السيد لخضر بن طوبال قد أورد تقارير غير مضبوطة ففي التقرير سابق الذكر ويذكر أن عدد اللاجئين 130000 في حين يذكر من جهة أخرى في التقرير الوارد في المتن 344235 لاجئا ؟والمرجح أن الرقم الأقرب إلى الصحة هو الرقم الأول.

134 - م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير حصيلة نشاط وزارة الداخلية .لخضر بن طوبال .ع.م:C038.

135 - أنظر نشاط اتحادية ج.ت.و.بفرنسا 1958/57 المقدم في الملتقى الوطني الثالث لكتابة تاريخ الثورة الجزائرية 1985.ص:11.

136 - م.م.و.للأرشيف.و.م.و.ث.ج.رسالة بوضياف محمد- بيطاط رابح الى ج.م.ج.ج-16 -05 1960 . علبة مصورة:C0043.

137 - م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير عمر بوداود .مسؤول فدرالية ج.ت.و بفرنسا .ع.م:C030.

138. - ALI HAROUN op cit-p 251 - EENAL

139= م.م.و.للأرشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير عمر بوداود .المصدر السابق.

140 = نفســــــه.

141 - م.م.و.للارشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير عمر بوداود .نفسه.

142 - م.م.و.للارشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير عمر بوداود .المصدر السابق.

143 - العقداء العشرة هم عن الولاية الأولى : عبيدي حاج لخضر .عن الولاية الثانية ، علي كافي ، عن الولاية الثالثة:محمد يزوران ، وعن الولاية الرابعة : سليمان (الصادق) دهيليس ، وعن الولاية الخامسة بودعن بن علي (لطفي) و قائد لجنة العمليات العسكرية بالغرب : هواري بومدين و قائد لجنة العمليات العسكرية بالشرق : محمدي السعيد ، بالإضافة إليهم الباءات الثلاثة عن الحكومة المؤقتة .

144- MOHAMED HARB:LE F L N OP CIT-P231.245 -

145 - CHAID HAMOUD :SANS HAINE NI PASSION-ED DAHLAB-ALGER 1992.p201.

146 - م.م.و.للارشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير لخضر بن طوبال .ع.م:C039.

147 - م.م.و.للارشيف:و.م.و.ث.ج:رسالة ح.م.ج.ج. إلى الولايات 1961/06/12.علبة مصورة رقم:C043

148 - م.م.و.للارشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير لخضر بن طوبال .المصدر السابق ع.م:C039.

149 - م.م.و.للارشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير لخضر بن طوبال حول نشا ط وزارة الداخلية 60/1961.ع.م:C026.

150 - م.م.و.للارشيف:و.م.و.ث.ج: تقرير لخضر بن طوبال حول نشا ط وزارة الداخلية 60/1961.ع.م:C026.

151- بفعل الثورة سقطت أربع حكومات فرنسية فضلا عن الجمهورية الرابعة ماي 1958،حيث سقطت حكومة منداس فرانس في جانفي 1956 ثم حكومة غي مولي 1957.ثم جاء دور حكومة بورجس مونوري سبتمبر 1957.وأخيرا حكومة فيليكس غايار التي علقت مهامها في افريل 1958 لتسقط نهائيا بعد الإطاحة بنظام الجمهورية الرابعةويؤول الأمر للجنرال ديغول ضمن الجمهورية الخامسة.أنظر : Messaoud Maadad GUERRE

D ALGERIE CHRONOLOGIE ET COMMENTAIRE.alger1992 .p 45.75.78.101.102□

152- الى غاية 1960 بلغ عدد القوات الفرنسية بالجزائر ازيد من 630000 مجندا من مختلف القوات .أنظر:يوسف مناصرية دراسة حول اهمية الوثيقة .مخطوط غير منشور –نقلا عن الوثائق الفرنسية:.A.V 1 H1678C(conférence)page 01-19

153- بفعل الثورة سقطت أربع حكومات فرنسية فضلا عن الجمهورية الرابعة ماي 1958 حيث سقطت حكومة متداس فرانس في جانفي 1956 ثم حكومة غي مولي 1957 ثم جاء دور حكومة بورجس مونوري سبتمبر 1957 وأخيرا حكومة فيليكس غايار التي علقت مهامها في افريل 1958 لتسقط نهائيا بعد الإطاحة بنظام الجمهورية الرابعةوبؤول الأمر للجنرال ديغول ضمن الجمهورية الخامسة.أنظر : Messaoud Maadad GUERRE D ALGERIE CHRONOLOGIE ET COMMENTAIRE.alger1992 .p 45.75.78.101.102

154- الى غاية 1960 بلغ عدد القوات الفرنسية بالجزائر ازيد من 630000 مجندا من مختلف القوات .أنظر:يوسف مناصرية دراسة حول اهمية الوثيقة .مخطوط غير منشور –نقلا عن الوثائق الفرنسية: A.V 1 H1678C(conférence)page 01-19.

155- الجنرال ديغول :مذكرات الأمل .(التجديد58/1962) ت:سموحي فوق العادة- بيروت1971.ص:53.

156- د/ محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عا مها الاول م.و.ك الجزا ئر4 198 ص/ 26

157- ناصر الدين سعيدوني: مشروع قسنطينة –محاضرة مطبوعة مقدمة لطلبة الماجستير معهد التاريخ جامعة الجزائر 98/1999.

158 - Slimane chikh .l algerie en armesE/E.N.A.L./ALGER/1997 :p138.

159- algerie'Alistaire horne histoire de la guerre d , E albinne Michel .paris 1980 p438

160- ع الرحمن فارس: ولد عام 1910 با قبو بجاية .تخرج بشهادة حقوق وأول من مارس مهنة كاتب عدل بالجزائروإشتهر بالحلول السياسية الإدماجية.تولى رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية 1953 .إتصل أول مرة مع الثورة في منتصف1955 .وكان ضمن مجموعة النواب ال:61 الذين وقعوا بيانهم الشهير 1956 .عرضت عليه الحكومة الفرنسية عدة مناصب لكنه رفضها وسجن في 05 نوفمبر 1960 وأصبح من مناصري فكرة الإستقلال .تولى رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرفت على إدارة شؤون الجزائر خلال الفترة الإنتقا لية بعد التوقيع على إتفاقيات إيفيان.ونسحب بعد1962 من الميدان السياسي: أنظر: BEN JAMIN STORA .dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens 1926/1954.E L harmaton paris 1985 p343.

161- الجنرال ديغول: المصدر السابق.ص:70.

162- نفســـه:ص:71.وأنظر ايضا: BERNARD TRICOT les sentiers de la paix .algerie 58/1962 Eplon paris 1972 p166 الدكتور:محمد العربي الزبيري:تاريخ الجزائر المعاصر 1992/42 .ج02.دار هومة.الجزائر 1998 .ص:207.

163- ALI HAROUN la 7eme wilaya la guerre du fin en France 54/1962 E rahma alger 1992 p267.

164- LA DEPECHE DE CONSTANTINE 17/09/1959.

165- ستشهد هذه الفكرة تداعيات ستحكم مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية بداية من مولان 1960/06/10 إلى اتفاقيات إيفيان 1962 .أنظر الفصل الثالث.وأنظر م.ع.الزبيري:المرجع السابق.ص:183.

166- الجنرال ديغول: المصدر السابق.ص:71.

167- نفســـــه:ص:72.

168- DANIEL GUERIN quant L' algerie s insurgerait 54/1962 ED la pense sauvage paris 1979 p 153.

PHILIPE TRIPIER AUTOPSIE DE LA GURRE D ALGERIE
E France EMPIRE paris1972 p430. -169

-170 د.م.ع.الزبيري:المرجع السابق ص:207.

-171 ش.ديغول: المصدر السابق ص:90- 92.

-172 حول تداعيات هذا الحدث على مسار الثورة أنظر الفصل الثاني.

-173
B TRICOT op cit p173.

-174 FERHAT ABBAS AUTOPSIE D UNE GURRE ,lauror
paris 1980 p286.

-175 5B TRICOT OPCIT. p17

-176 ش.ديغول: المصدر السابق ص:94.

-177 Alistaire horne op. cit. p 444.ET F ABBAS op. cit.
296.

-178 حول الانتفاضة أنظر نفس الفصل لاحقا.

-179
LUCIEN BITTERLIN- nous –
étions tous des terroristes E témoignage chrétien paris 1983
p312

-180 HENRI LE MIR:HISTOIRE
MILITAIRE DE LA GEURRE DALGERIE E:ALBINE
MICHEL PARIS.1982. P334

-181 موريس شال :جنرال في الطيران الفرنسي -1905/1979- شارك في الحرب الإمبريالية الثانية .اصبح قائدا لهيئة اركان الطيران العسكري الفرنسي .و1953 قائدا عاما للجيش الفرنسي.شارك في العدوان الثلاثي على مصر.1958أصبح قائدا لقوات الجيش الفرنسي في الجزائر.في افريل1960 يحال إلى قيادة حلف الشمال الأطلسي.و بعد المشاركة في انقلاب 1961/04/22 حكم عليه ب15 سنة سجنا.ثم يعفى عليه 1966.ويصدر

مذكراته في 1968 تحت عنوان "ثورتنا" انظر: GRAND DICTIONNAIRE ENCYCLOPEDIQUE LA ROUSSE V03PARIS1982 p3273

LOUIS TOURRNOIRE-DE GAULLE ET L ALGERIE E -182
FAYRD PARIS 1972 p483

183- ناصر الدين سعيدوني ،الجزائر مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تارخية ،ط1 ،دار الغرب الاسلامي،بيروت،لبنان،2000،ص269.

184- نفسه ،ص248.

tomas ,oppermann,Le problem Algerienne donnnes -185 historiques juridique traduit de l'allemand par jeanlecerf Paris,Maspero,1961,p207.

Francis Jeason,La revolution Algerienne prolemes et perspectives.Milan,Feltrinelli,1962,p80. -

-Idem,p94.-186

187- ناصر الدين سعيدوني ،المرجع السابق،ص267.

-S,H,A,T,op.cit,p172 -188.

- MohamedTEGUIA,op.cit,p203.-189

-El moudjahid,fevrier1960 -190

-Aistair HORN,op.cit,p348 -191

193- المنظمة الوطنية للمجاهدين ،تقرير الملتقى الجهوي للولاية الرابعة 1959 -1962 التقرير السياسي،الجزء الاول (بدون تاريخ) ،ص13.

Challe,op.cit,p108. -194

-Idem,p108. -195

-El moudjahid,N°59. -196

197- تقرير الولاية الرابعة،مصدر سابق،ص14.

-Pierre,MONTAGNON,op.cit,p305. -198

199- عبد العزيز واعلي،مصدر سابق،ص15.

- Alistaire,HORNE,op.cit,p351. -200

-Teguia,op.cit,p307. -201

-El moudjahid,op.cit,p669. -202

203-بفعل الثورة سقطت أربع حكومات فرنسية فضلا عن الجمهورية الرابعة ماي 1958.حيث سقطت حكومة منداس فرانس في جانفي 1956 ثم حكومة غي مولي 1957.ثم جاء دور حكومة بورجس مونوري سبتمبر 1957 وأخيرا حكومة فيليكس غايار التي علقت مهامها في افريل 1958 لتسقط نهائيا بعد الإطاحة بنظام الجمهورية الرابعةويؤول الأمر للجنرال ديغول ضمن الجمهورية الخامسة.أنظر : Messaoud Maadad GUERRE D ALGERIE CHRONOLOGIE ET COMMENTAIRE.alger1992 .p 45.75.78.101.102

204- الى غاية 1960 بلغ عدد القوات الفرنسية بالجزائر ازيد من 630000 مجندا من مختلف القوات .أنظر:يوسف مناصرية دراسة حول اهمية الوثيقة .مخطوط غير منشور –نقلا عن الوثائق الفرنسية: A.V 1 H1678C(conférence)page 01-19.

203- الجنرال ديغول :مذكرات الأمل .(التجديد58/1962) ت:سموحي فوق العادة- بيروت1971.ص:53.

204- د/ محمد العربي الزبيري : الثورة الجزائرية في عا مها الا ول م.و.ك الجزا ئر4 198 ص/ 26

205- ناصر الدين سعيدوني: مشروع قسنطينة –محاضرة مطبوعة مقدمة لطلبة الماجستير معهد التاريخ جامعة الجزائر 98/1999.

206- Slimane chikh .l algerie en armesE/E.N.A.L./ALGER/1997 :p138.

207- d'Alistaire horne histoire de la guerre algerie , E albinne Michel . 1980.paris p438

208- ع الرحمن فارس: ولد عام 1910 با قبو بجاية .تخرج بشهادة حقوق وأول من مارس مهنة كاتب عدل بالجزائروإشتهر بالحلول السياسية الإدماجية.تولى رئاسة الجمعية الوطنية الجزائرية 1953 .إتصل أول مرة مع الثورة في منتصف1955.وكان ضمن مجموعة النواب ال:61 الذين وقعوا بيانهم الشهير 1956 .عرضت عليه الحكومة الفرنسية عدة مناصب لكنه رفضها وسجن في 05 نوفمبر 1960.وأصبح من مناصري فكرة الإستقلال

تولى رئاسة الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرفت على إدارة شؤون الجزائر خلال الفترة الإنتقا

لية بعد التوقيع على إتفاقيات إيفيان.ونسحب بعد1962 من الميدان السياسي: أنظر: BEN JAMIN STORA .dictionnaire biographique de militants nationalistes algériens 1926/1954.E L harmaton paris 1985 p343.

209- الجنرال ديغول:المصدر السابق.ص:70.

210- نفســـه:ص:71.وأنظر ايضا: BERNARD TRICOT les sentiers de la paix .algerie 58/1962 Eplon paris 1972 p166 الدكتور:محمد العربي الزبيري:تاريخ الجزائر المعاصر 1992/42 ج02.دار هومة.الجزائر 1998.ص:207.

211- ALI HAROUN la 7eme wilaya la guerre du fln en France 54/1962 E rahma alger 1992 p267.

212- LA DEPECHE DE CONSTANTINE 17/09/1959.

213 ستشهد هذه الفكرة تداعيات ستحكم مسار المفاوضات الجزائرية الفرنسية بداية من مولان 1960/06/10 إلى اتفاقيات إيفيان 1962.انظر الفصل الثالث.وأنظر م.ع.الزبيري:المرجع السابق.ص:183.

214- الجنرال ديغول:المصدر السابق.ص:71.

215 - نفســـــه.ص:72.

216 - DANIEL GUERIN quant L' algerie s insurgerait 54/1962 ED la pense sauvage paris 1979 p 153.

217- PHILIPE TRIPIER AUTOPSIE DE LA GURRE D ALGERIE E France EMPIRE paris1972 p430.

217- د.م.ع.الزبيري:المرجع السابق.ص:207.

218- ش.ديغول: المصدر السابق ص:90- 92.

219- حول تداعيات هذا الحدث على مسار الثورة أنظر الفصل الثاني.

220- B TRICOT op cit p173.

221- FERHAT ABBAS AUTOPSIE D UNE GURRE ,lauror paris 1980 p286.

222- 5B TRICOT OPCIT. p17

223- ش.ديغول: المصدر السابق ص:94.

224- Alistaire horne op. cit. p 444.ET F ABBAS op. cit. 296.

225- حول الانتفاضة أنظر نفس الفصل لاحقا

226- . LUCIEN BITTERLIN- –
nous étions tous des terroristes E témoignage chrétien paris 1983 p312

227- HENRI LE MIR :HISTOIRE MILITAIRE DE LA GEURRE DALGERIE E:ALBINE MICHEL PARIS.1982. P334

228- موريس شال :جنرال في الطيران الفرنسي –1905/1979- شارك في الحرب الإمبريالية الثانية .أصبح قائدا لهيئة أركان الطيران العسكري الفرنسي و1953 قائدا عاما للجيش الفرنسي.شارك في العدوان الثلاثي على مصر.1958أصبح قائدا لقوات الجيش الفرنسي في الجزائر.في افريل1960 يحال إلى قيادة حلف الشمال الأطلسي.و بعد المشاركة في انقلاب 1961/04/22 حكم عليه ب15 سنة سجنا.ثم يعفى عليه 1966 .ويصدر مذكراته في 1968 .تحت عنوان "ثورتنا".أنظر: GRAND DICTIONNAIRE ENCYCLOPEDIQUE LA ROUSSE V03PARIS1982 p3273

LOUIS TOURRNOIRE-DE GAULLE ET L ALGERIE E -229
FAYRD PARIS 1972 p483

Ben youcef Ben khadda ;les accord d,evian 2ed ,opu -230
Alger 1991
p81- 217

Anne -:arie le te;ps de l,oas,edition complex -231
Bruxelle 1995 p184

p,v de la reunion du CNRA ,trepoli (mais –juin)archives -232
nationale , Alger ,cO50-053

- ibid -233

-234 حربي ، جبهة التحرير الوطني الاسطورة والواقع ص 272- 271

projet de programme duFLN pour la realesation la -235
revolution democratique populaire , tripoli (mai-juin1962) ANA

- ibid -236

- ibid -237

- ibid-238

-239 العربي ، الزبيري .مذكرات احمد باي وحمدان خوجة وبوضربة. مصدر سابق ص 137

projet de programe du FLN , tripoli (mai-juin1962) ;opcit -240

- ibid-241

ibid959 -242

-CNRA ,Session de Tripoli /1960 op,cit -243

- CNRA Session de tripoli Aout/1961 op, cit -244

-245 حكيم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية .ط1 ، بيروت ، 1984 ص 153

projet de programmed u FLN,Tripoli , mai-juin 1962 op,cit -246

-247 محمد ، حربي .جبهة التحرير الاسطورة والواقع . مرجع سابق ص271

-248 بيان اول نوفمبر مصدر سابق

-249 المصدر السابق

-250 الثورة الجزائرية معطيات وتحديات ، مرجع سابق ، ص 85

-251 projet de programmed u FLN , Tripoli . mai-juin 1962 opmcit

-252 حربي ، جبهة التحرير . الاسطورة والواقع ، مرجع سابق ص273

-253 projet de programmed u FLN . Tripoli –mai-juin 1962 opmcit

-254 - ibid

-255 -la crise de 1962 op,cit

-256 الميثاق الوطني ، جبهة التحرير الوطني .1976 ص24

-257 بيان اول نوفمبر ، مصدر سابق

-258 Mohamed Lebdjaoui,verites sur la revolution algerinne. Ed galimar ,paris 1970,p170

-259 مغنية الازرق ، نشوء الطبقات في الجزائر ، دراسة في الاستعمار والتغيير الاجتماعي –السياسي ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الابحاث العربية ، بيروت 1980.ص153

-260 جبهة التحرير الوطني ، الاسطور والواقع مرجع سابق ص 273

-261 نفسه

-262 la crise de 1962 po, cit p 88

-263 projet de programmed u FLN , Tripoli -mai-juin 1962 ,op .cit

-264 الازرق المرجع السابق ص 32

-265 بوزيدة ، مرجع سابق ص 56

-266 - projet de programme de FLN du Tripoli –mai-juin 1962 op.cit

-267 - ibid

-268 - Collot ,op.cit .pp 300-304.-313-314

-269 -programme du FLN , Tripoli mai-juin 1962 op.cit

-260 ولد خليفة مرجع سابق ص 85

-271 - projet de programmed u FLN . tripoli -mai –juim .op.cit

-272 -Ben khadda ,la crise de 1962 .op,cit pp 87-90

-273 الازرق ، مرجع سابق ص157– 159

- projet de programme du FLN .tripoli mai-juin 1962 op.cit -
274
- ibid -275
- deuxiemme congres nationale du MTLD op.cit pp85-91 -276
- projet de programme du FLN . tripoli mai –juin 1962
op.cit -277
- selimen, chikh. La revolution algerienne . projet et action .
op.cit p 674 -278
-projet de programmed u FLN .tripoli (mai-juin 1962) op.cit
-279
- LAlgerie libre .No 1(18-08- 1949) -280
–281 بيان اول نوفمبر .مصدر سابق
- projet de programmed u FLN Tripoli (;ai –juin) 1962 op.cit
-282
- ibid -283
–284 فانون ، مرجع سابق ص 150
- projet de programmed u FLN (mai –juin) 1962 op.cit -285
- ibid -286
- CNRA .Session de tripoli (aout 1961) op.cit -287
–288 عبد الله شيط ، المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية ، د.م.ج .الجزائر 1981 ص
37 -36

الخاتمة

ـبعد مدة من البحث والدراسة والتنقيب في تاريخ الثورة الجزائرية من جميع الجوانب.تمكنا من هذا المنطلق أن نسجل مجموعة من الملاحظات والاستنتاجات لعل أهمها مايلي:

أولا: أن ظروف اندلاع الثورة كانت غاية في الصعوبة، إذ لم تكن جميع المعطيات المادية والمعنوية تصب في خدمة مصلحة قيام الشعب الجزائري بثوره عارمة ضد التواجد الفرنسي.ورغم هذا الوضع الصعب والمحرج قررت كتلة من شباب الجزائر وتحديدا من مناضلي حزب الشعب خلط الأوراق أمام الجميع وتحدي الظروف والإعلان عن ثورة شاملة وعارمة بالإمكانيات القليلة المتوفرة أملين في إمكانية نجاح هذا التحدي وجر الشعب الجزائري لمواجهة فرنسا وأتباعها وإرغام هذه الأخيرة على الاعتراف بالأمر الواقع.

ثانيا: رغم اختلاف موازين القوى بين طرفي الصراع جبهة التحرير الوطني وفرنسا واستئثار هذه الأخيرة بالتفوق المادي ووقوف غالبية الدول معها وهو ما شكل لها دعما معنوي إلى جانب الدعم المادي، ورغم إدراك قادة جيش وجبهة التحرير لهذا المعطى إلا أن قوة الإرادة وحسن التخطيط الذي امتاز به مفجري الثورة رجح الكفة لصالحهم.وجعل فرنسا ومن والاها تدرك حقيقة من تواجههم ،وضرورة التخلص من المطب والورطة التي فيها ،و إلا عاد ذلك بالكارثة على فرنسا داخليا وخارجيا...

ثالثا: رغم أن الثورة الجزائرية جاءت في ظروف إقليمية ودولية

مساعده نوعا ما إلا أنها فرضت نفسها كقضية تحرر عالمية مستعصية في ظل تعنت الطرف الفرنسي، وهو ما جعلها تكون عائقا إذا لم تسترجع سيادة الشعب الجزائري، أمام تحسن العلاقات الدولية، ويبقى العالم العربي والإسلامي عموما والمغرب العربي خصوصا ناقصا في سيادته إن لم تعود الجزائر إلى حضنها الطبيعي.

رابعا: لا يمكننا أن ننكر المواقف المساندة والمؤيدة للثورة الجزائرية من الكثير من الأشقاء، خاصة الدول والشعوب العربية التي ضحت بالنفس والنفيس ولم تدخر جهدا ماديا أو معنويا إلا قدمته رخيصا من أجل الجزائر، وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على أن مدى إخلاص ووفاء ووقوف هذه الدول والشعوب إلى جانب الشعب الجزائري باعتباره جزءا لا يتجزأ منها ،وأن سيادتها لا ولن تستكمل إلا بعد أن تسترجع الجزائر سيادتها الكاملة.

خامسا: رغم قوة فرنسا العسكرية والسياسية والدبلوماسية. وبالمقابل قلة الإمكانيات المتوفرة لدى جبهة التحرير الوطني وقلة خبرتها السياسية والدبلوماسية لا أن فرنسا ومن كان ورائها اصطدمت بقوة الإرادة والشجاعة التي تحلت بها الثورة التي صمم قادتها خوضها إلى النهاية التي يعتقدون أن ستنصف المظلومين،وأن الشعب إذا أراد الحياة فلن تقف في وجهه أي قوة مهما عتت ومهما بلغت فهي الإرادة التي لا تقهر.

سادسا:فشل جميع المساعي الفرنسية الهادفة إلى اختراق أو

إضعاف جبهة التحرير الوطني إذا استطاعت هذه الأخيرة أن تبقى موحدة في مواجهة القوة الفرنسية،وأن تقف حائلا في وجه الدسائس والمكائد التي كان يخيطها ساسة فرنسا، خاصة في إيجاد قوة جزائرية سياسية أو عسكرية تكون ندا لجبهة وجيش التحرير الوطنيين،ويكون بإمكانها التفاوض مع فرنسا سواء بمفردها أو بحضور ضعيف لجبهة التحرير ومن ثمة تميع قضية الشعب الجزائري وتمكينه من سيادة شكلية غير كاملة...

سابعا:أظهرت جبهة التحرير الوطني قدرة فائقة على تعبئة وتجنيد مختلف شرائح الشعب الجزائري لمواجهة المخططات الفرنسية،قوة صلبة ،تمكنت من إفشال المؤامرات الفرنسية واحباط مساعي الحركة والخونة والمتمردين أو المشككين في إمكانية نجاح الثورة ،وقد بينت الأحداث والمعطيات المسلحة أثناء مرحلة الكفاح المسلح هذه المواقف ،والتضحيات مما جعل الزعيم الفرنسي الجنرال ديغول يقف مبهوتا أمام هذه الحقيقة المرة بالنسبة إليه ويعترف أن لا مفر من الخضوع للأمر الواقع ومواكبة الحقيقة.

ثامنا:تميزت قيادة جبهة وجيش التحرير بالقدرة على التنظيم والتكيف مع الإمكانيات المتوفرة والظروف المحيطة .وهكذا عرفت الثورة مؤسسات قوية (عسكرية،سياسية،اجتماعية،ثقافية...)لعبت دورا متجانسا ومتكاملا من أجل إنجاح المهمة المنوطة بالثورة وهي الاسترجاع الكامل للسيادة الوطنية ،هذه المؤسسات داخل وخارج

الجزائر تمكنت من التصدي لجميع المحاولات الفرنسية الهادفة إلى إضعافها و تقزيمها،بل أكثر من ذلك تمكنت من زعزعت الاستراتيجية الفرنسية و إحراجها في جميع المحافل ومن تم إرغام فرنسا على الإقرار بوجود كيان جزائري خالص...

__تاسعا__: وإن سجلنا بعض التنازولات التي فرضت على الثورة أثناء مفاوضات وبعد توقيع اتفاقيات ايفيان ،إلا أن هذه التنازلات التي حتمتها طبيعة المواجهة وطبيعة الاستعمار الفرنسي لم تمس جوهر الأمور،إذ بقيت جبهة التحرير الوطني متمسكة بوحدة التمثيل وحدة التراب الوطني، ووحدة الشعب الجزائري.

وما سجل من تراجع بعد انتهاء الكفاح المسلح إنما يرجع في الأساس إلى الصراع الداخلي الذي نشب بين قادة الثورةالأسا إلى الصراع الداخلي الذي نشب بين قادة الثورة، وهوإلى الصراع ا الصر، قدمت تنازلات أكثر وأخطر لصالح الفرنسيين.

__عاشرا__:رغم عظمة الثورة التحريرية، وما حققته في جميع المجالات وعلى جميع المستويات المحلية و الإقليمية والعالمية،إلا أنها سجلت خلال مسيرتها هزات وتصدعات قوية كادت في بعض الأحيان أن تعصف بها لولا حنكة البعض وتنازل البعض الأخر والتضحية ببعض من قادتها وزعمائها.

كما أنها شهدت صراعا قياديا و فكريا خطرين، وإذا كان الأول يمثل الصراع على السلطة وينحصر في غلبة المصالح الشخصية

الضيقة وهو ما أثر سلبا مسيرة الثورة خاصة بعد سنة 1958 .فان الثاني (الصراع الفكري و الإيديولوجي)كان خطر على مسار ومصير الثورة وما بعد استرجاع السيادة الوطنية لان الغلبة في نهاية المطاف كانت لأصحاب الفكر الإيديولوجي الشيوعي الماركسي بعد ما كانت منطلقات الثورة مبنية على الأساس الإيديولوجي العربي الإسلامي. هذا التحول الفكري الخطير كانت مخلفات سيئة على الدولة والمجتمع بعد سنة 1962 ولا نزال إلى اليوم نعاني من آثاره.

<u>الحادي عشر</u>:لا ينكر احد أن الثورة الجزائرية كانت من أعظم ثورات القرن العشرين لأنها انطلقت بمجرد الإرادة والشجاعة لمجموعة من الشباب الوطنين لمواجهة القوة الفرنسية المدعمة من الحلف الأطلسي فهي أكثر عددا وعدة وأحسن تمرسا وتدريبا ،إلا أن الإرادة الفولاذية لهؤلاء الشباب جعلت الشعب الجزائري يقف وجها لوجه أمام الاستعمار الفرنسي وحركت همم الكثير من الشعوب المسلوبة الحرية.وأحيت الضمير في بعض الشعوب القوية، وهكذا تحرك هؤلاء وهؤلاء من اجل عالم بدون مستعمرات ولا تقرير مصير الشعوب، ومن ثمة تشكيل علاقات عالمية جديدة مبنية على الاحترام المتبادل وتكريس احترام حقوق الإنسان بمفهومها الشامل.

المفاوضات بين جبهة التحرير الوطني و فرنسا

1- مفاوضات المرحلة الأولى

تؤكد جل المصادر التي عدنا اليها أن الاتصالات بين جبهة التحرير الوطني والسلطات الفرنسية قد بدأت بعد مرور اكثر من ستة عشر شهرا من اندلاع الثورة، اذ جرى أول اتصال بين الطرفين مع مطلع عام 1956، ففي شهر مارس من ذات السنة وبوساطة مصرية التقى الموفدين الفرنسيين جورج غورس، وبيغارا مع ممثل الثورة محمد خيضر وجرى اللقاء بالقاهرة[1].

وبعد اربعة اسابيع من اللقاء الأول التقى الرجلان مرة ثانية في شهر افريل بالقاهرة و في هذا اللقاء الثاني طرح كل منهما شروطه، من جهته الموفد الفرنسي اشترط أولا وقف اطلاق النار، ثم الانتخابات، تليها المفاوضات. هذه الشروط رفضها ممثل جبهة التحري مؤكدا على ضرورة اعتراف فرنسا أولا باستقلال الجزائر، يلي ذلك وقف اطلاق النار، ثم تشكل حكومة جزائرية منتخبة تتفاوض مع الحكومة الفرنسية[2].

إن الاتصالات السرية بين الجزائرين و الفرنسين تكثفت خلال سنة 1956، داخل الجزائر و خارجها، ففي الداخل و بالضبط في شهر أفريل جرى لقاء بين مبعوث الرئيس الفرنسي منديس فرانس،

و كل من السيدين بن يوسف بن خدة و عبان رمضان ممثلي الثورة الجزائرية، و رتب لهذا اللقاء الأستاذ الفرنسي اندري مندوز. و الحقيقة أن هذا اللقاء كان لمجرد جس النبض و معرفة ما يريد كل طرف، بدليل أنه لم يفض لشيء يذكر و لم تترتب عنه لقاءات أخرى داخل البلاد[3].

وإذا كانت المحادثات الفرنسية و الجزائرية متوقفة داخل الجزائر، فإنها و بالمقابل كانت نشيطة بالخارج، و لم تتوقف الوساطات عن محاولة التقريب بين الطرفين، و في هذا المضمار أدلى اليوغوسلاف بدلوهم، اذ احتضنت عاصمتهم بلغراد لقاء بين المبعوث الفرنسي بيار كومين، و عضوا الوفد الخارجي لجبهة التحرير، امحمد يزيد و احمد فرنسيس، يوم 21 جويلية 1956، و في منتصف شهر اوت من نفس السنة احتضنت العاصمة الايطالية روما، لقاء بين امحمد يزيد و محمد خيضر و عبد الرحمن كيوان وموفدي الحكومة الفرنسية بقيادة كومين، اللذين اقترحوا على الجزائريين منحهم استقلالا بصلاحيات موسعة في الشؤون الجزائرية، أما مسائل الدفاع و الداخلية و الاقتصاد فيتم اقتسامها بين الطرفين، على أن يبقى الاشراف و الامتياز للفرنسيين...و هذه المقترحات رفضها الوفد الجزائري[4].

تجدر الاشارة إلى أن مفاوضات بلغراد بقيت مفتوحة بين الجانبين إلى غاية شهر سبتمبر، رغم تغيير ممثلي الطرفين، فجبهة التحرير الوطني مثلها في محادثات سبتمبر كل من محمد خيضر و لمين دباغين، أما فرنسا فقد مثلها هيربو، هذا الاتصال فشل كسابقيه نتيجة اسرار كل طرف على موقفه[5].

الاتصالات الفرنسية الجزائرية المتعثرة توقفت لعدة اشهر، بعد اختطاف و اعتقال القيادة الخارجية للثورة في 22 اكتوبر 1956، و رغم هذا الحدث فإن ابواب الاتصالات لم توصد و تواصلت بطرق مختلفة و عن طريق واجهات متعددة، و ما إن حلت سنة 1957، حت استئنفت تلك الاتصالات بشكل مباشر و سري.

ففي مطلع سنة 1957 حاولت فرنسا عن طريق وسائطها الاتصال في ذات الحين بقيادة جيش التحرير بالداخل و قيادة الجبهة بالخارج، و قد يكون الهدف من وراء هذه المناورة خرق صف الثورة في حال ظفرها باتفاق أو ايجاد ارضية تتفاوض بناء عليها مع طرف دون الاخر، و من ثمة يمكنها اضعاف الطرفين معا بعد دخولهما في صراع دموي مفتوح، وهو ما يعني ابقاء سيطرتها على الجزائر[6].

هذا الاصرار و العناد الفرنسي سيشهد بداية في التغير منذ سنة 1958، هذه السنة لم تكن في صالح فرنسا على من الناحيتين

التكتيكية و الاستراتيجية، لأن الثورة الجزائرية بشقيها العسكري و السياسي استطاعت الصمود و الوقوف ندا لند في وجه الاسراتيجية الفرنسية السياسية و العسكرية، بل أكثر من ذلك تمكنت الثورة من تعزيز مقدرتها العسكرية و الدبلوماسية، متجاوزة بعض الهزات و العثرات التي شهدتها.

و على العكس من ذلك، فإن فرنسا تاهت في دوامة الانقلابات العسكرية و تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و فقدان هيبتها الدولية، و هو ما أدى في نهاية المطاف إلى انقلاب 13 ماي 1958، الذي اطاح بالجمهورية الفرنسية الرابعة و أعاد الجنرال ديغول إلى مصاف السلطة في شهر جوان من السنة نفسها.

الجنرال ديغول وجد الاوضاع متردية داخل فرنسا والجزائر، وأن المشكلة الجزائرية بقدر ما هي معقدة، بقدر ما يريد الذين جاؤوا به إلى السلطة التمسك بها. وبين هذه و تلك، سيجد الجنرال ديغول نفسه في ورطة كبرى، لم يستطع فك خيوطها المتشابكة إلا بعد مرور وقت معين، و بروز الكثير من المعطيات والظروف التي أجبرته على الرضوخ الى الأمر الواقع و الاعتراف أولا بجبهة التحرير الوطني كممثل شرعي ووحيد، و ثانيا الاقرار بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بعيدا عن الوصاية الفرنسية.

و حتى يصل ديغول إلى هذه القناعة، باشر بعيد توليه السلطة في فرنسا و قبل اصلاح الاوضاع فيها الاتصال بقيادة جبهة

التحرير الوطني بتونس في أول اتصال سري يوم 30 جويلية 1958، و قد مثله كل من السيدين جون عمروش و عبد الرحمن فارس وقد كان الهدف من هذا الاتصال جس نبض قيادة الثورة، ولم يسفر هذا اللقاء على نتائج تذكر.[7]

و خلال هذه الفترة و إلى غاية منتصف سنة 1960، حاول ديغول اللعب على جميع الاوراق، و اظهار براعته في المناورات السياسية و حتى العسكرية، فهو في الحين الذي يعطي الضوء الأخضر للجنرال شال بتطبيق مخططاته العسكرية، يعلن أنه سيتفاوض مع من هم في الميدان، عارضا على مجاهدي جيش التحرير الوطني مشروع اطلق عليه تسمية "سلم الشجعان"، و في الوقت الذي كان يطرح فكرة التفاوض، كان يدعو مختلف الأطراف الجزائرية إلى طاولة مستديرة، تشارك فيها جبهة التحرير كأي طرف اخر معني بالقضية الجزائرية، و لم تتوقف هذه المناورات إلا بعد استنفاد ديغول لحيله ومجهوداته، و رفض من الأطراف الاخرى الدخول في مفاوضات من أجل الجزائر إلى جانب جبهة التحرير الوطني، و كان ذلك في منتصف سنة 1961، عندما باشرت فرنسا الديغولية مفاوضات المرحلة الأخيرة مع جبهة التحرير الوطني بإيفيان في ماي 1961.[8]

2- مفاوضات المرحلة الثانية و وقف اطلاق النار

لقد انتهت المفاوضات التي جمعت نهاية شهر جوان سنة ستين و تسعمائة و ألف إلى الفشل، هذه المفاوضات العلنية الأولى احتضنتها مدينة مولان الفرنسية بين وفد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و وفد الحكومة الفرنسية برئاسة السيد روجيه موريس و الجنرال دوغستين[9]، و قد عزى الجنرال ديغول هذا الفشل إلى أن: "شروط التفاوض التي نقلها الوفد الجزائري تتضمن ضرورة تنضيم محادثات مباشرة بين فرحات عباس والجنرال ديغول، و منح المفاوضين الذين سيقيمون في بلدنا وفي العاصمة، ان يستقبلوا و يزوروا من يشاؤون، و أن يدلوا بأية بيانات، و يعقدوا المؤتمرات الصحفية وأن يفرج عن بن بلة و رفاقه المحتجزين في جزيرة ايكس...و هذه المطالب غير معقولة ما لم يتوقف القتال و الاعتداءات الفردية...و يقتل المدنيون من مواطنيه حتى في شوارع باريس"[10].

غير أن ديغول لم يغلق باب التفاوض نهائيا، رغم اقراره بفشل محادثات مولان التي دامت ثمانية أيام كاملة، معترفا بأن و فدي جبهة التحرير و فرنسا قد افترقا في جو مشبع بروح المجاملة، راجين الالتقاء مرة أخرى، و هذا ما شجع ديغول ليبدي استعداده

للاتفاق مع جبهة التحرير على طريقة، اولا: ايقاف القتال ، ثانيا: حق تقرير المصير.[11]

لقد توقفت المفاوضات طيلة الفترة المتبقية من سنة 1960، وبقي كل طرف متمسك بمواقفه. إلى أن جاءت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 التي شهدت احداثها العديد من مدن الجزائر، والتي كانت دعما صريحا و مباشرا و علنيا من الجماهير الجزائرية لجبهة التحرير الوطني، و قد اعتبرها البعض منعرجا حاسما في مسيرة الثورة، و حدثا مهما في معركة الكفاح و المفاوضات معا.[12]

وبعد مدة وجيزة من فشل مفاوضات مولان و ما آل إليه حال المتفاوضين مع ديغول من قادة الولاية الرابعة[13]، أكد هذا الأخير في تصريح صحفي يوم الخامس سبتمبر 1960 بأن الجزائر ستكون جزائرية، وأن فرنسا بالضرورة ستتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، لأن تواصل القتال ليس إلا وقتا ضائعا وآلاما مبرحة و دما مهدورا ، كما عبّر عن أمله و قناعته بأن الجزائر الجزائرية ستكون متعاونة مع فرنسا[14]. وحتى يتمكن من اتخاذ القرارات الحاسمة التي تخص الجزائر، قرر استفتاء الشعبين الفرنسي والجزائري حول فكرة تقرير مصير الجزائر، وقبل تحديد تاريخ الاستفتاء وكيفيته، لاقت هذه الفكرة معارضة من المعمرين المتطرفين، وكذلك من الحكومة الجزائرية المؤقتة.

إن الجنرال ديغول لم يبال بهذه المعارضة، مؤكدا على قناعته هذه في خطابه للأمة بتاريخ 4 نوفمبر1960، بعد أن أوضح بأن جزائر الغد ستبنى وفق ما يقرره تقرير المصير، و لكي يكون عمليا حدد في 16 نوفمبر 1960 تاريخ الاستفتاء المزمع بيوم الثامن جانفي 1960، ولم يهتم بآراء المعارضين[15].

إن المواقف المتباينة والمتعارضة بين أطراف الصراع في الجزائر، جعل الوضع يزداد غموضا، ويبعث على الخوف والحيرة، وأصبح كل طرف يسعى بكل طاقاته إلى الدعوة إلى أفكاره ومفاهيمه، فالمتطرفون من المعمرين بدأوا بالتحرك بسرعة من أجل كسب تأييد قوى فاعلة سواء وسط الجيش أو المجتمع المدني والسياسي الفرنسي، حتى توحد قواها لمواجهة سياسة ديغول من جهة، والقضاء على الثورة من جهة ثانية، كما أن ديغول ومن أجل الدعاية لأفكاره، قام بزيارة إلى الجزائر، ابتداء من التاسع ديسمبر 1960 و قد وجد له أنصار يتبنون مواقفه ويدافعون عنها، وبالمقابل واجهه غلاة المعمرين بالغضب والرفض.

هذا التضارب فيما بين الفرنسيين جعل قيادة الثورة تستغله لصالحها من خلال دفع الجماهير في 11 ديسمبر 1960 إلى التظاهر تعبيرا عن تمسكها بقياد جبهة التحرير والمطالبة باسترجاع السيادة الوطنية[16]، وهو ما أدى بديغول إلى الاعتراف

بأن "الفئة المسلمة مقتنعة بأن لها الحق في الاستقلال وأنها ستحصل عليه إن عاجلا أو آجلا [17] وأن القفز على الواقع سيعقد المشكلة والتي لن تجلب لبلده، سوى الخيبة والمآسي وبالتالي" فإن وقت الخلاص من ذلك قد حان". [18]

هذه القناعات التي تكرست في ذهن ديغول أكثر، بعد زيارته الآنفة الذكر، جعلته يكثف من تحركاته للدعاية و التعريف بما سيحققه إجراء الاستفتاء المعلن عنه سابقا سواء بالنسبة للجزائر أو لفرنسا في حاضرها و مستقبلها، وهكذا خطب في الشعب الفرنسي ثلاث مرات، كانت على التوالي في العشرين ديسمبر 1960، والواحد والثلاثين ديسمبر 1960 وأخيرا في السادس جانفي 1961، وقد بين في جميع هذه الخطب بأن بقاءه او ذهابه من على رأس السلطة الفرنسية مرهون بنتيجة الاستفتاء و من ثمة فهو يدعو جميع الفرنسيين إلى التصويت و بالأغلبية على مشروعه الداعي إلى إعطاء الجزائريين الحق في تقرير مصيرهم. [19]

ورغم رفض الحكومة المؤقتة لطريقة الاستفتاء، لأنه بوجهة نظرها يحمل بين طياته الخدعة، لأن صيغته مبهمة وغامضة [20]، إلا أن الاستفتاء جرى في الوقت المحدد وصوت عليه حسب ديغول واحد وعشرون مليون ناخب من ضمن سبعة وعشرين مليون ونصف مليون، الذين لهم حق الانتخاب، وقد فاق عدد المصوتين بالايجاب نصف عدد الناخبين. [21]

هكذا إذن منحت نتيجة الاستفتاء الجنرال ديغول الضوء الأخضر، لكي يتعامل بالكيفية التي يريد مع القضية الجزائرية، وقد أصبحت قناعته بعد ملامسته للوقائع والحقائق واضحة لا ريب فيها وفي أن الجزائريين سيختارون الاستقلال وأنه من المهم للفرنسيين التخلي وبإرادتهم عن الجزائر لأنها أصبحت تمثل لهم مصدرا للأحزان، وأن الأفضل لفرنسا والجزائر أن تقيما نوعا من التعاون، يمنح لكل طرف امتيازات لدى الطرف الأخر.[22]

حقيقة أن انتفاضة الجماهير الجزائرية في 11 ديسمبر 1960، و التي اكدت فيها على مساندتها المطلقة لجبهة التحرير الوطني، و رفضها الكلي لتلاعبات الساسة الفرنسين هذه الرسالة ادركها جيدا الجنرال ديغول الذي راهن قبل ذلك على قدرات الجيش الفرنسي في اخماد الثورة، و هو ما لم يتسنى له رغم الامكانيات التي وفرها للجيش، و الخطط العسكرية التي طبقها.

لقد أدرك الجنرال ديغول أن محاولاته ابقاء الجزائر فرنسية قد فشلت طيلة وجوده على هرم السلطة، و الذي قدر في هذه الاثناء بحوالي ثلاثين شهرا، كانت انتكاسات الفرنسين فيها اكثر من انتصاراتهم، الشيء الذي جعله يقر في مذكراته بأن مواصلة الحرب في الجزائر الى ما لا نهاية، سيعرض فرنسا الدولة العضمى و الأمة القوية الى الانقسام و الصراعات التي لو قدر لها لأدت إلى اندثار فرنسا.

وانطلاقا مما سبق حاول ديغول جس نبض جبهة التحرير الوطني من خلال الاتصال بها سريا، وقد تم له ذلك بعد وساطة قام بها السويسري أوليفي لونغ، وهكذا التقى وفدا الثورة وفرنسا في مدينة لوسارن السويسرية، يوم العشرين فيفري 1961 ومثل الوفد الفرنسي كل من جورج بومبيدو، وبرونو دولاس، أما وفد الثورة الجزائرية فتشكل من أحمد بومنجل والطيب بوالحروف، غير أن هذا اللقاء كان لتبادل الآراء والأفكار، و كشف عن المواقف المتباعدة جدا بين الطرفين.[23]

ورغم انتهاء اللقاء الأول بدون التوصل إلى نتيجة تذكر، إلا أن الطرفين أعلنا في الثلاثين مارس 1961، عن إجراء مباحثات علنية بإيفيان بتاريخ السابع أفريل 1961 لكن هذه المباحثات لم تجر وألغيت من طرف جبهة التحرير الوطني، احتجاجًا منها على سياسة ديغول الرامية إلى اشتراك أطراف أخرى في المفاوضات، خاصة بعدما كشف لويس جوكس في الحادي والثلاثين مارس 1961 عن نية بلاده في إدراج الحركة الوطنية الجزائرية (المصالية) ضمن قائمة المتفاوضين.[24]

لقد كان شهر أفريل من سنة 1961 حافلا بالأحداث والمواقف، فبالإضافة الى الغاء المحادثات المبرمجة بين جبهة التحرير والحكومة الفرنسية، ففي مؤتمر صحفي عقده الجنرال ديغول

بتاريخ 11 أفريل، أكد فيه على مواقفه الهادفة لازالة الاستعمار بشكل عام، و عند تعرضه للقضية الجزائرية اوضح بالحرف الواحد، قائلا: " إن فرنسا تنظر بكل رباطة جأش إلى الحل الذي يقضي بانفصال الجزائر عنها، و لا تبدي أي اعتراض على أن يقرر السكان الجزائريون تكوين دولة تتولى رعاية شؤون بلدهم.. إن هذه الدولة ستتمتع بسيادتها داخليا و خارجيا...إن الأحداث قد أيدت ما أعلنت عنه منذ عشرين عاما دون أي ابتهاج حتما، و إنما كنت على ثقة من أنني أخدم فرنسا بذلك خدمة مجدية ..."، ويعتقد ديغول بأن صراحته في هذا المؤتمر، و تطرقه إلى مختلف القضايا بصراحة وشفافية، هي التي ارغمت زعماء الثورة على الدخول في المفاوضات النهائية [25]

في هذا المؤتمر ورغم ماحمله من مغالطات خاصة فيما يتعلق بالظروف التي فرضت على قادة الثورة الدخول في محادثات مباشرة مع الفرنسيين بين ديغول بأن لا مناص من التفاوض المباشر و النهائي مع جبهة التحرير، و أن ذلك يندرج كما يرى ضمن مبادىء التحرر و الانعتاق التي يؤمن بها وتلبية لرغبة الجزائريين و تماشيا مع ارادة الشعب الفرنسي الذي عبر عن هذه الرغبة في الاستفتاء السالف الذكر. هذا الإقرار لم يكن ليمر مرور الكرام على السلطات العليا الفرنسية، اذ أدى بغلاة المعمرين الى تحريض قادة الجيش بالجزائر الى التمرد على سلطة الجنرال ديغول

الذي وقع في نهاية أفريل 1961، هذا التمرد كاد أن يعصف بحكومة الجنرال ديغول، ويهدد فرنسا بالانقسام والدخول في حرب أهلية [26]، وأمام هذا الخطر الداهم، وبعد إخماد حركة التمرد قرر الدخول مباشرة في مفاوضات المرحلة الأخيرة والنهائية مع قيادة الثورة الجزائرية، وبعد المشاورات قرر ديغول إجراء هذه المفاوضات بداية من العشرين ماي 1961 بإيفيان، وحتى تجرى هذه المحادثات في جو تسوده الثقة اتخذت السلطة الفرنسية جملة من إجراءات التهدئة، من خلال تغيير سجن الزعماء الخمسة للثورة، من جزيرة إيكس إلى قصر توركان، كما سمح لجزء من المعتقلين في المحتشدات بالخروج منها وأطلق سراح ستة آلاف معتقل. [27] وفي ظل هذه الأجواء انطلقت مفاوضات إيفيان الأولى في العشرين ماي 1961 ودامت أزيد من عشرين يوم، تمكن خلالها كل طرف من طرح أفكاره وموافقة، و مع ذلك فإنها تعثرت ولم تخرج بنتيجة تذكر، جراء تمسك الوفد الفرنسي بموقفه من قضية الصحراء. الداعي إلى إرجاء النظر فيها، إلى ما بعد تقرير المصير، لأنها (الصحراء) لا تعني الجزائر لوحدها، وهذا الطرح رفضه الوفد الجزائري، ونتيجة لذلك توقفت المباحثات في الثالث عشر جوان 1961، ولكن ذلك لم يمنع اتفاق الطرفين على إبقاء أبواب الاتصالات مفتوحة. [28] لقد باشر وفد جبهة التحرير الوطني مفاوضاته في ايفيان الأولى انطلاقا من الشروط الواردة في بيان الفاتح نوفمبر 1954، والتي اكدت على شروط الجزائريين للدخول في أي محادثات، وهذه الشروط هي: ضرورة

الاعتراف بالجنسية الجزائرية بصفة علنية ورسمية. الاعتراف بالسيادة الجزائرية ووحدة التمثيل. إطلاق سراح المعتقلين السياسين و رفع كل الاجراءات الخاصة.

من جانبه بقي الوفد الفرنسي متمسكا بمواقفه، خاصة ما تعلق بقضية الصحراء وهو ماجعل المحادثات تدور في حلقة مفرغة الى غاية توقفها بطلب من الحكومة الفرنسية في 13 جوان 1961.

و بما أن الطرفين ابقيا على قنوات الاتصال، فقد تواصلت هذه الأخيرة و تم تنضيم لقاء جديد في مدينة لوقران الفرنسية، الذي جرى ما بين العشرين والسادس و العشرين من جويلية 1961[29].

و تم التطرق الى مسألة الصحراء دون غيرها، حيث اقترح الجانب الفرنسي تسويتها بواسطة ندوة مشتركة تضم البلدان المجاورة للجزائر، و هو ما رفضه الوفد الجزائري جملة و تفصيلا.

وفي هذه الأثناء شهدت الساحة الجزائرية عدة مستجدات لعل ابرزها ظهور المنظمة السرية المسلحة الفرنسية، التي شكلها غلاة المعمرين في شهر مارس 1961 ومباشرتها لأعمال التخريب والتقتيل في الجزائر، كما كانت هذه المنظمة وراء محاولة الانقلاب السالف الذكر.[30]

ويمكن أن نضيف إلى ما سبق، الأزمة الحقيقية التي نشبت بين فرنسا وتونس عندما أراد الحبيب بروقيبة استرجاع مطار بنزرت، الواقع تحت سيطرة الفرنسيين.[31]

إن كل هذه العوامل وغيرها جعلت الجنرال ديغول يحسم نهائيا في ملف المفاوضات وفي كل ما يمكن أن يؤدي إلى عرقلتها، خاصة قضية الصحراء ولهذا اعترف في الخامس سبتمبر 1961 بأحقية الجزائر في صحرائها[32]، ليزيل بذلك أهم عقبة أمام الطرفين المتفاوضين ويعطي لهذه المحادثات نفسا وروحا جديدتين.

وبعد ظهور هذه المعطيات الجديدة، وبعد مظاهرات الجزائريين في باريس في السابع عشر أكتوبر 1961، عاود الطرفان الجزائري والفرنسي الاتصالات، وكانت في البداية عبارة عن لقاءات تمهيدية، عرض فيها كل طرف مقترحاته، وقد جرت وقائع تلك اللقاءات الأولى في مدينة بال السويسرية، ما بين الثامن والعشرين والتاسع والعشرين أكتوبر 1961، وا اللقاءات الثانية يوم التاسع نوفمبر 1961 [33]، ليتمخض عن هذه اللقاءات التمهيدية الدخول في المرحلة النهائية والأخيرة من المفاوضات، التي دارت في لي روس في الفترة ما بين الحادي عشر والتاسع عشر فيفري 1962، ثم المفاوضات الختامية في إيفيان ما بين السابع والثامن عشر مارس 1962. [34]

لقد كان الهدف من جميع هذه اللقاءات والمحادثات، هو إيجاد صيغة تفاهم نهائية تعيد للجزائريين حقوقهم، في إطار وحدة التمثيل، ووحدة التراب الوطني؛ وتحفظ بالمقابل ماء الوجه لفرنسا،

كما تحافظ على إمتيازات الفرنسيين الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والثقافية وبعد حالات الترقب والانتظار، والأخذ والرد، وبعد التمكن من وضع أرضية تفاهم مشتركة، وميثاق يحدد حقوق وواجبات كل طرف، وقعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، مع الحكومة الفرنسية، على ما اتفق عليه وفدا التفاوض في إيفيان الثانية في الثامن عشر مارس 1962.(35)

وبالتوقيع على الوثيقة النهائية باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة، و الحكومة الفرنسية من جهة اخرى، اعلن عن وقف اطلاق النار بالنسبة لكامل التراب الجزائري بدءا من يوم الاثنين 19 مارس 1962، و يمكن اعتبار وثيقة ايفيان حلا ارضى الطرفين، و مكن الجنرال ديغول من الخروج بشرف من المأزق الذي اصبحت عليه فرنسا، و مكن جبهة التحرير الوطني ان تستعيد السيادة للجزائر كاملة غير منقوصة.

وبعد استفتاء الفاتح جويلية 1962، والتصويت بنسبة 99٪ بنعم لصالح استقلال الجزائر، أعلن ديغول في الثالث جويلية 1962 اعترافه رسميا باستقلال الجزائر (36) ليطوي على يده حقبه استعمارية فرنسية قائمة على الجزائر ويؤسس لعلاقة جديدة بين بلدين وشعبين، كان إلى وقت قريب متحاربين ومتعادين.

الهوامش

- بن يوسف بن خدة، اتفاقيات ايفيان، تر لحسن زغدار، محل العين جبائلي، د م ج،

[1] الجزائر، 1987، ص 15.

[2]- REDAH MALEK, L'Algérie à Evian, paris, 1995, p24.

- G. MEYNIER, Histoire intérieure du F.L.N,1964-1962, Alger, 2003, p617.

[3] بن خدة، المصدر السابق، ص 15.

[4] - REDAH MALEK, Op.Cit, p24.

- G. MEYNIER, Op.Cit, p 617.□

.15 بن خدة، المصدر السابق، ص - [5] - REDAH MALEK, Op.Cit,

p26.

- G. MEYNIER, Op.Cit, p 617. عن هذه الاتصالات، و للمزيد من -

التفاصيل، يراجع كتاب:[6] - G. MEYNIER, Op.Cit, p 619 620 -. -(7)

وثائق المجلس الوطني للثورة الجزائرية، مؤتمر طرابلس 1959- 1960، تقرير السيد

لجنة التنسيق و التنفيذ، مركز الأرشيف الوطني C 002عبد الحميد مهري حول .

الجزائري، علبة مصورة

- بن يمين سطورا، مصالي الحاج، تر مصطفى ماضي [8]- عن مختلف هذه النقاط راجع:

.1998 و الصادق العماري، الجزائر، - G. MEYNIER, Op.Cit, p 620-621.

(9)- Ibid, p 623..100 - الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص

- بن خدة، المصدر السابق، ص 18- 19. و للاشارة فإن المفاوضات جرت خلال

الفترة الممتدة ما بين 25 و 29 جوان 1960، و قد مثل جبهة التحرير محمد الصديق بن

يحي و أحمد بومنجل، و من اسباب فشل هذه المفاوضات هو الاتصال الذي اجراه ديغول

مع قائد الولاية الرابعة العقيد صالح زعموم في شهر جوان 1960. - الجنرال ديغول،

- بن خدة، المصدر (11)- نفسه، ص 101. (10)مصدر سابق، ص 100- 101.

- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، (12) السابق، ص 19- 20.

1942- 1992، ج 2، دار هومة، الجزائر، 2000، ص 216.

(13)- ولمزيد من التفاصيل عن هذه القضية أنظر محمد العربي الزبيري المرجع السابق،

شارل ديغول، ص ص 208،207، وكذا

Bernard TRICOT, les-مذكرات الأمل مصدر سابق ص. ص 111، 112.

sentiers de la paix, Alger, 1958/1962, Ed plon, Paris, p 173

(14)- شارل ديغول ، مصدر سابق، ص102 (15)- شارل ديغول، مصدر سابق،

ص ص101 ، 102 ، 103.

(16)- عن هذه المظاهرات أنظر: مظاهرات 11 ديسمبر 1960، دراسة مطبوعة من

اعداد المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1945

الجزائر 2001.

(17)- شارل ديغول، مصدر سابق، ص 107. (18)- نفسه، ص 108. (19)-

نفسه، ص ص 109،108. (20)- Henri le mir Histoire de la guerre

d'Algerie, ED, ALBinne michel, pares 1984, p.334

(21)- شارل ديغول، مصدر سابق، ص ص 109 ،لقد ذكر ديغول النسب، كما أن

الكاتب بيترلان لوسيان قد قدر نسبة التصويب كما يلي: 55.91٪ بنعم و 93.14٪ بلا

:.أنظر:

- Lucien bitterlin , nous étions tous des -terroristes ED, Témoignage chrétien paris 1983 p312.

(22)- شارل ديغول، مصدر سابق، ص ص 110،109. (23)- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق، ص ص 21،20،و شارل ديغول مصدر سابق ص 112. (24)- بن يوسف بن خدة ،مصدر سابق، ص 23،و محمد العربي الزبيري، مرجع سابق،ص 263.

(25)- الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص 117- 118. (26)- هذه المحاولة الانقلابية دامت أربعة أيام بداية من الثاني والعشرين أفريل 1961، قادها الجنرال شال برفقة الجنرالات، سالان، جوهر زلر، وكان معهم مجموعة أخرى من عقداء وضباط الجيش الفرنسي، وكان هدف هذه المحاولة هو معارضة سياسة ديغول الرامية إلى تقرير مصير الجزائر، وإعطاء فرصة لقوات الجيش مدتها ثلاثة أشهر كي تقضي على الثورة، وقد كان ديغول حازما في التعامل مع هذه المحاولة التي كادت أن تهدد حاضر ومستقبل فرنسا، للمزيد أنظر: - شارل ديغول، مصدر سابق ص ص 118 ، 125.

(27)- بن يوسف بن خدة، مصدر سابق ص 24.

(28)- نفسه، ص 24.

(29)- نفسه، ص 25.

(30)- شارل ديغول، مصدر سابق، ص. ص 136 -137.

(31)- نفسه، ص 131 .

(32)- نفسه، ص 132 .

(33)- بن يوسف بن خدة ، مصدر سابق ،ص .ص 29 ، 31 .

(34)- نفسه، ص. ص 38،36.

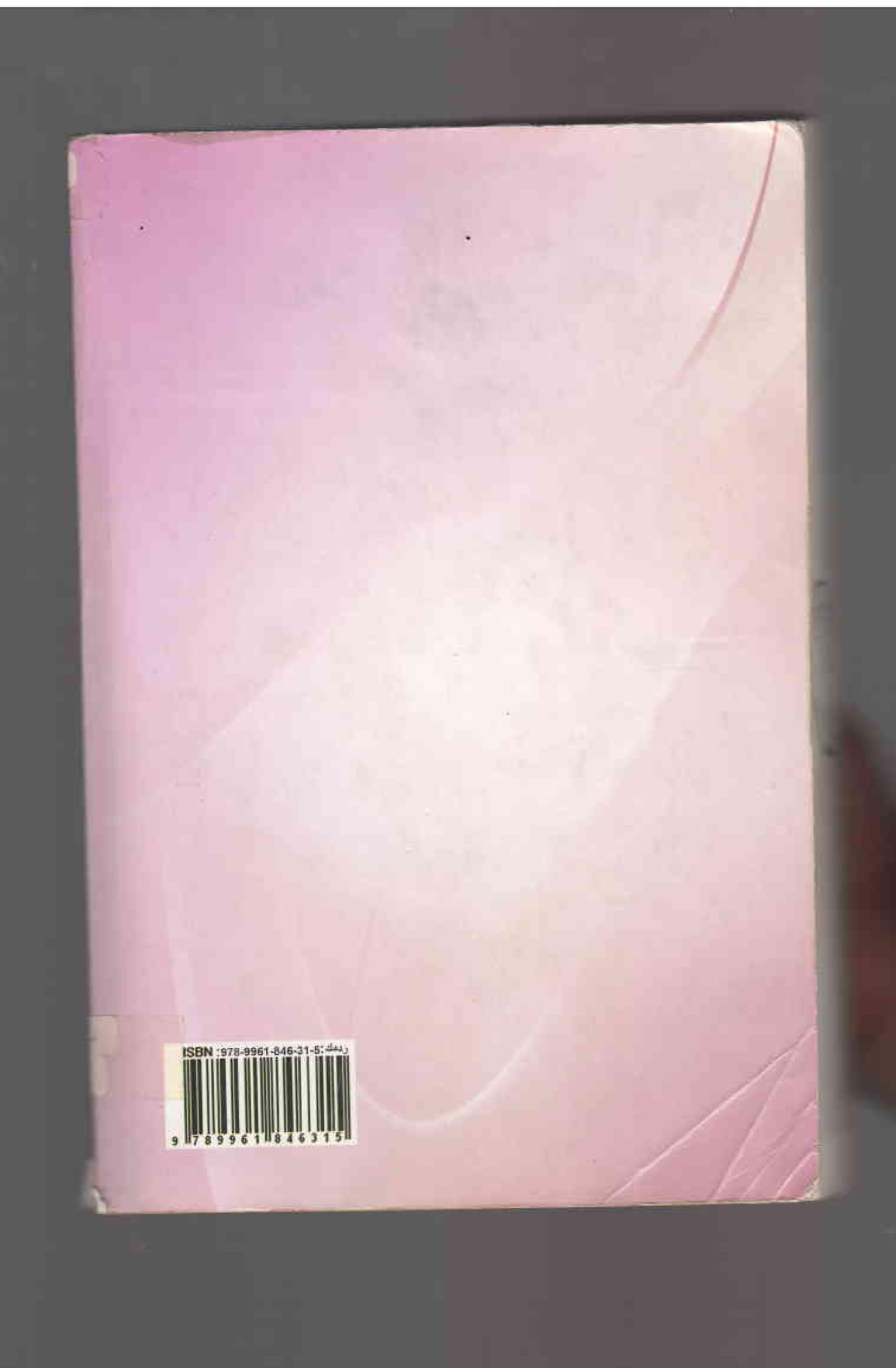
(35)- نفسه، ص 38 ، و شارل ديغول مصدر سابق، ص 140 .

(36)- شارل ديغول ، مصدر سابق، ص ص 145 ، 146 .

فهرس المواضيع



طبع بمطبعة دار هومه
34 ، حي لابروبار - بوزريعة- الجزائر
الهاتف : 021.94.41.19 / 021.94.19.36 الفاكس : 021.94.17.75
www.editionshouma.com
email:Info@editionshouma.com



ISBN :978-9961-846-31-5 :ردمك
9 789961 846315